

رئاسة مجلس الوزراء

وحدة وادي النيل

أسمها الجغرافية ومظاهرها في التاريخ

obeikandi.com

خريطة حوض النيل

مقياس الرسم 1:100,000

كيلومترات



أميال



سكان حديديه



السودان المصري

السودان الإنجليزي

السودان الفرنسي

الفرنسية

الانجليزية

الفرنسية

الانجليزية

الفرنسية

الانجليزية

الفرنسية

البحر الابيض المتوسط

البحر الاحمر

البحر الهندي

البحر المتوسط

البحر الاحمر

البحر الهندي

البحر الابيض المتوسط

البحر الاحمر

البحر الهندي

البحر الابيض المتوسط

البحر الاحمر

البحر الهندي

البحر الابيض المتوسط

البحر الاحمر

البحر الهندي

obeikandi.com

وحدة وادى النيل

أسمها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

موضوعات الرسالة :

صفحة

- ١ - وحدة وادى النيل : أسمها الطبيعية والأثنوجرافية والثقافية والاقتصادية الدكتور عباس عمار ... ١
- ٢ - مظاهر الوحدة فى العصور القديمة الدكتور ابراهيم نصحى ...
والدكتور أحمد بلوى ... ٦٣
- ٣ - تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية الدكتور عباس عمار ... ٧٧
- ٤ - بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر محمد شفيق غربال بك ... ٨٤
- ٥ - السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى محمد شفيق غربال بك ... ٨٦
- ٦ - تقدم السودان فى القرنين التاسع عشر والعشرين بكباشى عبد الرحمن زكى ... ٩٤

مقدمة

تناول هذه الرسالة موضوع وحدة وادى النيل بيان الأسس الطبيعية ، والأثنوجرافية والثقافية والاقتصادية التي قامت عليها هذه الوحدة ووصف المظاهر التي اتخذتها أو تجت فيها خلال العصور التاريخية قديمها وحديثها .

وقد نهج مؤلفو الفصول المختلفة التي تتكون منها مادة البحث المنهج الجغرافي التاريخي لاعتقادهم بأن اتخاذه كفيل بإعانة طالب الحقيقة في أمر مصر والسودان على تحقيق بغيته ، وتوخوا الاقتصار على المسائل الرئيسية حرصا منهم على إظهارها بارزة ، واستمدوا حقائقهم مما اهتمدى إليه التحقيق العلمى الحديث فى أوروبا وأمريكا .

وتولى الدكتور عباس عمار درس الأسس الجغرافية للوحدة فأكد توقف الحياة فى أولياتها ومكاملاتها معا على ارتباط أجزاء الوادى بعضها ببعض الآخر وأظهر أن ليس بمحوض النيل عقبات منيعة تحول دون سهولة انتقال الجماعات الإنسانية والفصائل الحيوانية أو النباتية من مكان إلى آخر فيه ، ومما يتصل بذلك ما ذكره الدكتور عمار عن تدرج الظواهر الطبيعية تدرجا لطيفا من الشمال إلى الجنوب أو بالعكس مما جعل الانتقال هينا والاستيطان فى المواطن الجديدة مقبولا .

وقد شرح الدكتور عمار ما كان لهذه الخواص وغيرها من آثار فى تكوين الجماعات الإنسانية ومواردها المعاشية وأحوالها الاقتصادية وحياتها الثقافية ، وانتهى إلى الحكم العام المستند إلى واقع الملاحظة بأنه كلما خالص أمر الوادى إلى سكانه فلم يرتبط فريق منهم بوحدة بعيدة عنه . غربية عنه فى اقتصادياتها وثقافتها كلما تم التوازن بين بيئة الوادى الطبيعية وبيئته البشرية فتوطد الأمن وسعد الناس وارتقت مستوياتهم المادية والمعنوية ، وأود أن أوجه نظر القارئ للتطبيق الرائع لهذا الحكم العام فى الصفحات التى خصصها الدكتور عمار لأحوال الجماعات البدائية التى تسكن الأقاليم الجنوبية من الوادى ، كما أود أن أوجه نظره أيضا لتطبيق قيم آخر يجده فى القسم الذى خصصه المؤلف للأسس الاقتصادية للوحدة .

وقد تجت تلك الوحدة فى التاريخ ، وهى وإن اتخذت فى العصور المختلفة مظاهر تتنوع باختلاف الأزمنة فإنها واحدة جوهر او ينبوعا .

ففى العصور القديمة نالت مصر لظروفها الخاصة ميزة السبق فى إقامة صرح الحضارة ، فكان نصيبها فى تلك العصور أن تتولى نشرها فى أرجاء الوادى .

وقد وصف الدكتور ابراهيم نصيحي والدكتور أحمد بدوى كيف تم هذا وكيف انتقلت نحو الجنوب أنظمة مصر الإدارية وفنونها وعلومها ومعتقداتها الدينية ومثلها العليا الروحية والخلقية ، وكيف بذل رجال الحكم والدين والتجار والصناع المصريون ما بذلوا في رفع بنود الأمن والرخا في الأقاليم الجنوبية والنهوض بأهله لمستوى المصريين . وقد بلغ الأصر في ذلك أن امتزج أهل الشمال وأهل الجنوب امتزاجا حقيقيا في وطن واحد . يدل على هذا كله ما لا يزال قائما من الآثار في شمالي السودان وما سجله التاريخ عن أن مصر نفسها كانت كلما أضعفت الاعتداءات الخارجية روحها القومية تستمد من الحيوية القومية من الجنوب ما يعينها على النهوض ، وأروع الأمثلة على هذا ما ذكره المؤلفان عن إمارة نباطا وعمالقيته الحركات القومية المصرية الثائرة على النفوذ اليوناني من تأييد وعون من أمراء الجنوب .

والثابت في التاريخ أنه كلما اندمجت مصر سياسيا في دول عامة كالدولة الفارسية أو المقدونية أو الرومانية أو العربية أو العثمانية كلما ضعفت روابطها السياسية بأقاليم الوادى الأخرى ، ولكنها تبقى لها بتلك الأقاليم صلات أقوى وأمتن تتصل بالحياة الاقتصادية والثقافية — وآية ذلك ما حدث بعد الفتح الاسلامى من تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية ، وهو تحول لم تنظمه حكومة ولم تجر به خطة موضوعة بل تم وجرى بفعل دوافع الوحدة الأبدية .

وقد عقد الدكتور عماد لهذا الموضوع الخطير فصلا خاصا ينقل القارئ الى نهاية القرن الثامن عشر ومستهل عصر الوحدة الشاملة في القرن التاسع عشر .

قام بناء الوحدة على يد محمد على و اسماعيل ، ووضع المصريون عند ما أطلق محمد على قوى مصر من عقابها قواعده وشاركهم السودانيون في توطيده ورفعهم وزالت من مصر كما زالت من السودان العصبية الخصوصية وحلت محلها في الوادى حكومة واحدة لوطن واحد .

وقد وجهنا عناية القارئ لإدراك أمر خطير هو أن ما قام به محمد على و اسماعيل أنقذ وادى النيل نهائيا من المصير الذى أصاب القارة الافريقية في أطرافها وفي أقاليمها الداخلية ، في أممها العربية وجماعاتها البدائية عند ما امتدت إليها موجة الزحف الأوربي في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إذ أن تلك الموجة لما امتدت الى شمالي وادى النيل وجنوبه وجدت فيهما بناء راسخ القواعد فلم تقو على هدمه ، وعلى تحطيم قوى أهله المعنوية .

وقد شرحنا وصول تلك الموجة لمصر أولا وللسودان ثانيا فأمسنا الى التدخل الأوربي في شئون مصر والى الاحتلال البريطانى لأرضها والهيمنة البريطانية على حكومتها والى ما ترتب على هذا من اختلال أمر السودان وتفشى الفوضى المهدية في أقاليمه . وسجلنا "وصمة العار" اللاصقة بترك أهل السودان لتلك الفوضى وبالحيلولة بين حكومة مصر واستخدام مالها ورجالها للقيام بواجبها نحو السودان وأهله .

(ز)

ثم بينا ما حدث عند استرداد السودان بجهود المصريين والسودانيين من رجال الجيش المصري تعينهم فرق انجازية من اقامة الحكومة الثنائية في السودان في سنة ١٨٩٩ - وسجلنا الفرق بين التحديد البريطاني الرسمي لذلك الاتفاق وأغراضه وما جرى عليه الموظفون البريطانيون في السودان من العمل على الفصل الفعلي بين مصر والسودان .

وقد عقد البباشي عبد الرحمن زكي فصلا خاصا لتقدم السودان في القرنين التاسع عشر والعشرين وما بذله المصريون في سبيل ذلك التقدم اختتمنا به هذه الرسالة وأنا لا نقصد به منا أو مياهاة، بل لا نرمي به إلا وضعا للحقيقة في نصابها وردا على حملة التشويه التي يرددها المالكون لوسائل التشهير والتشويه الباسطون أيديهم في وقتنا الحاضر على السودان والمسيطرون على أهله .

وإن مصر لتستغنى عن هذا كله ، فإن سندها هو ذلك الرباط الخالد المقدس ، هو ذلك التهر المبارك الذي عاصر أقوى ما عرف التاريخ من امبراطوريات وقد فنيت كلها الواحدة بعد الأخرى ولم يقض هو ، وفي هذا عبرة لمن اعتبر .

محمد شفيق غربال

القسم الجغرافي

١ - وحدة وادي النيل

الأسس الطبيعية والاثنوجرافية والثقافية والاقتصادية

الأسس الطبيعية :

ليس في العالم كله نهر ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون في حوضه ارتباط سكان حوض النيل بالنهر الذي يجري فيه ... وليس هناك أراض تدين بوجودها أولا ، ثم بخصوصيتها ثانيا ، كما تدين تربة مصر والسودان بوجودها وخصوصيتها لنهر النيل ... وليس هناك أقاليم تتوقف حياتها على ماء نهر كما تتوقف حياة وادي النيل على ما يجمله إليها النهر وروافده من الماء ، بل وليس هنالك شعوب يتوقف مستقبلها الاقتصادي - من حيث التوسع في أراضيها واستصلاح الصحارى والبرارى فيها - كما يتوقف المستقبل الاقتصادي لشعب وادي النيل على المشروعات التي يمكن أن تقام للتحكم في النهر ، تحكما يزيد من كمية الماء الذي يمكن تخزينه من فصل الفيضان إلى أشهر التجارى ، وأخيرا فليس هناك نهر لرب في توحيد واديه وتشابك مصالح سكانه مثل ذلك الدور الذي لعبه نهر النيل في مختلف عهود التاريخ .

ذلك أن نهر النيل يجري - في جزء كبير من حوضه الأدنى - في أقاليم صحراوية جافة لا يصيبها من المطر كميات يمكن أن يعتمد عليها في الزراعة ، وهو كذلك نهر فيض في فصل فيملا مجراه ويطغى أحيانا على جوانبه ، ويفيض في فصل آخر فيجف ماؤه أو يكاد ، ويصعب على السكان أن يضمّنوا الماء لشربهم وشرب حيواناتهم في بعض أوقات الصيف ، وهو فصل التجارى . من أجل هذا تفاوتت أهمية النهر بالنسبة لسكانه ، واختلفت درجة الاعتماد عليه بحسب قرب الإقليم أو بعده عن منابع النيل ، فأما الأراضى التي تقع شمال التقاء العطبرة بالنهر - أى شمال السودان وكل جهات القطر المصرى - فهى الأراضى الصحراوية أو شبه الصحراوية وهى لهذا أقاليم جافة لا يكاد يسقط فيها مطر يذكر ، ومن هنا كانت أهمية النهر لها أهمية حيوية وكانت حاجتها إلى ماء النيل حاجة ماسة ، واستحال على أهلها أن يعيشوا عيشة استقرار بغير ماء النيل الذى تعتمد أراضيهم عليه اعتمادا تاما ، وأما الأراضى التي تقع إلى جنوب التقاء العطبرة بالنيل فأقاليم يصيبها من المطر كميات أكبر ، وزراعتها في الواقع أقل اعتمادا على النهر ، وهى فوق هذا أقاليم يكاد يتوافر لها ماء الرى على مدار السنة ، إذ أن للنيل منبعين ، منبع استوائى ،

ومنبع حبشى ، وقد نظمت الطبيعة جريان الماء فى النهر بشكل يضمن للزراعات المختلفة حاجتها من الماء .

وهذا التباين - بين الأجزاء العليا فى حوض النيل والأجزاء الدنيا منه - فى درجة أهمية النهر لزراعتها ، أدى إلى اشتباك مصالح الجزأين ، وارتباط المنافع ارتباطا لا يمكن فصله بحال من الأحوال ، ذلك لأن أى تعارض بين مصلحة شمال الوادى وجنوبه ، وأى تضارب فى اتجاهات سكانهما ، وأى تنليب لوجهة نظر معينة ، إنما يؤدي حتما إلى تهديد مباشر وصریح لمصالح أحد الفريقين ، وهذه حالة أكثر بروزا ووضوحا فى الشق الأدنى من الوادى عامة وحالة القطر المصرى بشكل خاص .

على أن توقف رفاهية مصر ، واعتماد تقدم إنتاجها الاقتصادى على ضمان مصالحها فى الجزء الأعلى من وادى النيل ، وحسن الاستفادة من الماء الذى يجرى إلى النهر من منابعه الاستوائية والحبشية ، قد تحول تحولا خطيرا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وأخذت هذه الخطورة تزداد منذ ذلك الوقت تاما بعد عام . ذلك أن مصر كانت - إلى عهد حكم محمد على فى ١٨٠٥ - تكاد تكتفى بزراعتها الشتوية التى تعتمد على ماء الفيضان السنوى ، وهو ظاهرة لم تكن مصر لتخشى تهديدها من الجنوب ، ثم أحدث هذا العاهل الكبير انقلابا زراعيا فى مصر ، عندما عنى بتوسيع المساحات الصيفية توسيعا زاد فى عهد خلفائه وأصبحت سياسة مصر الزراعية ترمى إلى تعميم هذا النوع من الزراعات فى الأراضى التى لم يتم تحويلها إلى نظام الرى الصيفى فى بعض مديريات الصعيد .

هذا التحول فى سياسة مصر الزراعية يتطلب ضمان الماء الصيفى للمساحات الواسعة ، والتحكم فى مائة النيل بحيث تخزن كميات كافية من ماء النهر ويحال بينها وبين أن تضيع فى البحر مدة الفيضان . . . وإذا كانت مصر قد ضمنّت حاجتها من الماء عند ما كانت تعتمد على الزراعات الشتوية ، ولم يكن هنالك ما يهددها ، فإن الموقف الآن قد تغير ، إذ لا يصعب إطلاقا أن يحال بين مصر وبين ضمان حاجتها من الماء الصيفى ، وقد يجتهد من الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية ما يتخذ ذريعة لتبرير مثل هذا العمل الذى لا تستطيع مصر أن تنقادى نتائجه الخطيرة ، سيما وأن المنشآت والمشروعات التى تضمن لها حاجتها من الماء لا يمكن أن تقام داخل حدود مصر ، وإنما يمكن أن تقام فى جهات مختلفة من أراضى السودان .

والواقع أن شمال الوادى مدين بوجوده وخصوصيته للجنوب ، فقد كان مجرى النيل فيه كما كان الوادى لسانا بحريا فى العهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجرى فيه ، وتحمل إليه من الجنوب تلك العناصر التى كوّنّت أراضيه ، فتربة مصر تربة منقولة لم تتكوّن محليا ، والمعادن التى تتركب منها إنما يمكن أن تردّ إلى تكوينات معينة فى الأراضى التى يجرى فيها النيل قرب منابعه المختلفة . فمن أراضى المنابع الحبشية وصل إلى مصر

الصلصال والجير من تحال الفلسبار والجير من صخورها البركانية ، كما وصل الفسفور من تحلل فسفات الكالسيوم في الأراضي الحبشية ، ووصل إلينا الكوارتز الرملي من تحلل الصخور التي يجرى فوقها النيل الأزرق وروافده . . . وإلى تكاوين النيس والجرانيت في الهضبة الاستوائية ترجع التكاوين الصلصالية المحمرة في أرض مصر، كما ترجع المواد الحديدية فيها إلى ما يحمله النيل الأبيض من تحلل الصخور في منطقتي بحر الجبل وبحر الغزال ... ، ولا تزال هذه المصادر — التي خلقت تربة مصر — تمدنا مع كل فيضان بما يجتد حيوية الأرض ويعوضها عما فقدته من الخصوبة ... فإذا عجز الجنوب عن أن يبعث إلينا عنصرا من العناصر الضرورية لحياة نوع من النبات، فليس هناك مصدر طبيعي آخر يستطيع أن يمدنا به ، ولهذا نتحم أن نكمل هذا النقص بالمخصبات الصناعية التي تكلف مصر ملايين الجنيهات في كل عام، ومن هنا كانت حاجة الزراعة المصرية ماسة إلى استيراد مخصبات الآزوت والبوتاس ، وهما من العناصر التي لا تتوافر بكميات كافية فيما يحمله إلينا النيل وهو يجرى من الجنوب إلى الشمال .

بل إن فضل الجنوب على الشمال وارتباط مصالح شطرى الوادى أحدهما بالآخر إنما يتلصق حتى في حياة الجماعات البدوية وسكان معظم الواحات المصرية ، ذلك لأن حياة مثل هؤلاء السكان إنما تعتمد اعتمادا كلياً على ما يحفرون من آبار يغذيها الماء الباطني الموجود في بعض الطبقات ، والثابت أن هذا الماء الباطني في النصف الجنوبي من الصحراء الشرقية مثلا إنما مصدره الأساسي تلك الأمطار التي تسقط جنوبا في السودان ثم تغور في طبقات الخراسان التوبي وتتحد إلى الشمال تبعا لانحدار السطح العام ، وكذلك الحال في آبار الواحات الجنوبية الموجودة في الصحراء اللوية داخل الحدود المصرية . فالرأى الغالب الذي يربحه معظم الكتاب أنها تعتمد على ماء باطني ينحدر في الطبقات نتيجة لسقوط الأمطار جنوبا في بعض جهات السودان ، ومن هنا كان عماد الحياة البدوية والمستقرة لسكان مصر جميعا مياه الجنوب سواء أكانت جوفية أم سطحية ، وسواء أحصلنا عليها دون جهد أم تكبدنا في سبيل حصولنا عليها بعض النفقات وبعض العناء .

والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطرى الوادى بما هو واضح من تداخل كثير من المظاهر الطبيعية في الشمال والجنوب : فمظاهر السطح تكاد تجرى بنظام واحد، وحالة المناخ والنبات إنما هي حالة تدرج طبيعي لا يحس الإنسان فيه بانتقال بغيثي بين مصر والسودان ، وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها حتى في تلك الجهود الأولى التي كان يوقف الإنسان فيها أبسط الموانع وتصده أقل العقبات :

(١) أما من حيث مظاهر السطح فهناك سلاسل جبال البجز الأحمر النارية الحديثة تتجاوز حدود مصر إلى شرقي السودان وإلى الهضبة الحبشية ، وهناك الصحراوان — الشرقية والغربية — يجرى بينهما وادى النيل بسبله الفيضي المحدود يكونان ظاهرة واحدة بارزة في طوبوغرافية مصر والسودان .

(ب) وأما تدرج الحالة المناخية والحياة النباتية فواضح وضوحا تاما من خرائط المناخ والنبات لحوض النيل ، فظاهرة الحرارة والمطر مثلا تكاد تكون متشابهة في جميع خصائصها في جنوب صعيد مصر وشمال السودان كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بدرجات الحرارة ومداها وبكميات المطر ونظمه ، وكذلك الحال في نوع النبات الطبيعي ، والغلات الزراعية .

(ج) ولم تكن هنالك عقبات طبيعية حالت بين ربط الشمال بالجنوب ، فالنيل نفسه كان طريقا رئيسيا تتبعته الموجات البشرية والهجرات المختلفة في تنقلها وحركتها التعمير القارة ، والجنادل القائمة في جنوب مصر وشمال السودان لم تعطل هذه الوظيفة للنهر ، إذ أن المصريين في أقدم عصور تاريخهم وفي أوائل أدوار حضارتهم قد استطاعوا أن يستفيدوا من النهر وألا يهابوا تلك الجنادل ، وسكان الجنوب أنفسهم ، وقد كانوا أقل حضارة وأضيّق حيلة ، كثيرا ما تحركوا بطريق الوادى ولم تعقهم الجنادل ، ومن هنا كان النيل عامل ربط قوى ووسيلة اتصال بين شطرى الوادى منذ أقدم العهود ، وكذلك لعبت الصحارى الواقعة في شرق النيل وغربيه دورا هاما في ربط أجزاء الوادى واندماج سكانه ، وكانت الطرق فيها كثيرة ومطروقة منذ أزمنة بعيدة ، سلكتها الهجرات البشرية التي كوّنت سكان الوادى وأوجدت الأسس الجنسية المشتركة بين شعوبه ، سواء أكانت هذه هجرات من الجنوب الى الشمال أم كانت حركات مضادة من الشمال إلى الجنوب ، وتبعتهما القوافل التجارية التي كان يتم بواسطتها تبادل السلع وتصريف الإنتاج ، كما كانت تلك الطرق هي الوسائل التي وصلت بها المؤثرات الثقافية المختلفة إلى أجزاء الوادى ، بل وتجاوزت حدوده في كثير من الأحيان .

والملاحظ في دراسة الاتصالات المختلفة التي كانت قائمة بين أقاليم حوض النيل والعالم الخارجى أنها كانت تتم غالبا عن طريق النهر نفسه، ولهذا كان توجيه الوادى إلى الشمال، ومرجع هذا — من جهة — إلى أن الظروف الطبيعية المحيطة لم تكن لتسهل كثيرا الاتصال عن غير هذا الطريق، فالغابات في الجنوب والمرتفعات في الشرق كانت عقبات لا يمكن تجاهلها، على أننا من جهة أخرى نستطيع أن نرجع هذا التوجيه ناحية الشمال إلى أن مصر قد سبقت غيرها من الأقاليم الأفريقية في التحضر، وكان موقعها على البحر المتوسط موقعا فريدا جعلها حجر الزاوية في العالم القديم، وهياها لأن تكون حلقة الاتصال الثقافي والتجارى بين أقاليم هذا الجزء من المعمورة .

وليس من شك في أن مصر قد خطت خطوات إيجابية في تعرف مجاهل هذا الوادى ، وإخراج سكانه من العزلة التي كان من الممكن أن يعيشوا طويلا فيها ، فالبعثات الكشفية عن منابع النيل ليست ظاهرة حديثة وإنما ترجع إلى عهد الأسرات القديمة، ولم تنقطع محاولات مصر

في هذه الناحية طوال فترات التاريخ ، وقد سجلت الوثائق التاريخية أخبار هذه البعثات ، وبينت المدى البعيد الذي وصلت اليه في توغّلها جنوبا ، وهو توغّل لم توقعه الا صعوبات إقليم السودان الذي كان من المتعذر على المكتشفين قديما أن يتغلّبوا عليها ، سيما وأنه لم تكن هنالك تلك الحاجة الملحة التي تدعو الى بذل الجهود الحارقة لتذليل مثل هذه العقبات .

وكما كان لمصر فضل قديم في الكشف عن منابع النيل ، وكان المصريون القدماء قد بذلوا مجهودا ليس باليسير في إزاحة القناع عن جزء عظيم من مجراه ، فهم كذلك أصحاب الفضل الأول في إخراج حوض النيل من عزلته اخراجا نهائيا ، وفتح أبوابه للتيارات الخارجية المختلفة ، والفضل في هذه الجهود الحديثة إنما يرجع الى محمد علي ، هذا الرجل الذي كان له في استكشاف أعالي النيل يد كبرى ، فقد كان عهد هذا العاهل العظيم من غير أدنى مبالغة عصرا جديدا في تاريخ الاستكشاف الافريقي عامة والنيل بنوع خاص . ولكي نقدر هذا حق قدره لا بد لنا أن نذكر أن جميع المحاولات والمخاطرات التي أقدم عليها المستكشفون كانت تنتهي دائما عند أعالي النيل الأبيض في منطقة السودان ، ولهذا بقي النيل فيما وراء ذلك سرا غامضا قد أغلقت دونه الأبواب ، حتى نهض في وادي النيل ذلك الرجل القوي البعيد الآمال ومد يده جنوبها فبسطها على بلاد السودان ، ثم أراد أن يكشف الحجاب عن ذلك السر الغامض فأرسل بعثة أولى عام ١٨٣٩ فاجتازت منطقة السودان ، وما نعرف تاريخ بعثة أخرى اجتازت تلك المستنقعات من قبل ، ثم أردف هذه بعثة أخرى عام ١٨٤١ وهذه وصلت الى بلدة غندكرو ، وللمرة الأولى اتصلت مصر اتصالا مستمرا بأعالي النيل... على أن محمد علي لم تكن له فقط يد كبرى في كشف القناع عن جزء عظيم من أعالي النيل كان العالم يجهله تماما ، بل كان عهده سببا غير مباشر لكثير من الاستكشافات التي توالى في النصف الثاني من القرن الماضي ، فان بسط نفوذ مصر على السودان سهل على الكثير من الباحثين وسائل السياحة والاستكشاف لدرجة لم يكن للناس بها عهد^(١) .

وإذا كان هذا التوجيه لحوض النيل ناحية الشمال قد أصابه في المجهود الأخيرة شيء من الضعف ، وبدأنا نرى تحولا في هذا التوجيه شرقا الى البحر الأحمر وموانيه ، فن الضرورى أن ندرك أن هذه سياسة متعمدة بلأ اليها الانجليز كخطة في سلسلة محاولاتهم لإضعاف ما بين السودان ومصر من صلوات ، ولفصم تلك العرى الوثيقة التي تقوم على أساس طبيعي لا تصنع فيه ، هذه السياسة التي ترمي وتعمل على تسهيل المواصلات بين جهات السودان وموانى البحر الأحمر (بورسودان بوجه خاص) وتسهيل المواصلات في السودان ، سياسة كان يمكن ألا يكون عليها اعتراض لو كان الداعي اليها هو العوامل الاقتصادية البحتة ، ولو كان قد روعى فيها التوازن ، فما يقابل الاهتمام بمنطقة تعتمد إهمال المواصلات في منطقة أخرى ، لكن الملاحظ أن الانجليز في حكمهم للسودان لم يأخذوا خطوات جدية في تنفيذ المقترحات المختلفة الخاصة بتسهيل المواصلات بين مصر والسودان عن طريق حلفا ، ولم ينالوا بما في ذلك من أضرار تمس مصالح المديرية الشمالية من

(١) راجع كتاب نهر النيل ، تأليف الدكتور محمد عوض محمد ، صفحتي (١٦ و ١٧) .

السودان ، فالمعروف مثلا أن "بربر" التي كانت مركزا تجاريا في الماضي ، و "الدامر" التي كانت مركزا دينيا هاما و "شندى" وغيرها ، كل هذه المدن فقدت أهميتها ، وضعف مركزها ، ولم يعد كثير منها إلا شجرا يرمز لما كانت عليه في الماضي من أهمية ونشاط ، وذلك في رأى (برنس) أحد رجال حكومة السودان الانجليز ، مرجعه الى :

" تركيز تجارة المصادر من السودان في الخرطوم وأم درمان و بور سودان ، وتحويل طرقه التجارية عن وادى النيل الى البحر الأحمر" (١) .

ويمكننا أن نقرر — على ضوء هذه المناقشة السابقة — أن الحدود الفاصلة بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية لا يمكن أن تكون إلا حدودا صورية أو اتفاقات إدارية ، إذ أن الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند اليه ، فليس هنالك تضاريس تستدعى هذا الفصل ، وليس هنالك انتقال طبيعي بغاى يمكن أن نبرر به هذا التحديد ، وإنما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج ، سيما وأن هذه الحدود القائمة إنما تقسم أراضى القبيلة الواحدة بمراعيا وآبارها ، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر وتترك الجزء الآخر منها في حدود السودان ، وستتضح هذه الحقيقة من دراسة توزيع جماعات "البشاريين" الذين تفرق بطونهم دون مبرر ، وتفكك وحدتهم دون داع ، وتخالق المشا كل بينهم بسبب تقسيم الآبار ومناطق الرعى التي تعودوا أن يستفيدوا منها فائدة مشتركة ، وجرى العرف بينهم على أن تكون مصادر الماء ومواضع الرعى ملكا مشاعا للجميع ، هذا مع ملاحظة أن مثل هذه الجماعات إنما هى وحدات ترتبط بروابط الدم واللغة بباقي قبائل "البحاء" الأخرى التي تسكن شماتها في مصر وجنوبها في السودان .

الأسس الأثنوجرافية :

إن الدراسة الاثنوجرافية لسكان وادى النيل على أساس علمى صحيح ، وتوضيح ما بين هؤلاء السكان من روابط جنسية قوية ، وبيان العناصر المشتركة التي تدخل في تكوين مختلف الجماعات في الشمال والجنوب ، كل ذلك يتطلب تأكيد بعض الحقائق العامة التي لاغنى عنها لفهم هذه الناحية العامة من نواحي مقومات الوحدة بين مصر والسودان :

١ — إن الكلام في وحدة الجنس لا يفهم منه الآن اشتراك جميع السكان في مميزات جنسية خاصة ، وانتفاء وجود مجموعات بين السكان تشد في بعض مميزاتا عن هذا الطابع الجنسى الذى نتصوره ، لأن معنى هذا التسليم بنقاوة الأجناس وهو أمر ينكره البحث العلمى الحديث ، ويتعارض مع تلك الحركات البشرية المستمرة التي عدلت في كثير من الصفات الأساسية للجماعات التي أثرت فيها ، تعديلا يختلف قوة وضعفا باختلاف الظروف الطبيعية والبشرية التي تحيط

(١) راجع صفحة ١٦٧ من كتاب :

بكل جماعة من الجماعات ، إنما تفهم وحدة الجنس على أساس "التغليب" والاشترك في الأصول الجنسية الأولى ، وعدم وجود تلك الفوارق المنفردة التي تجعل الاختلاط أو التزاوج أمرا متعذرا ومستحيلا . ولو أننا أخذنا بفكرة نقاوة الأجناس وتمسكنا باعتبارها أساسا للوحدات القومية ما توافر لنا هذا في غير تلك الجماعات الصغيرة المنعزلة التي حصنتها ظروفها الطبيعية من وصول الموجات الخارجية إليها ، أو التي تعيش في بيئات فقيرة ليس فيها ما يغري تلك الموجات بها .

٢ — إن الخطوط التي يرسمها بعض الكتاب للفصل بين المجموعات الجنسية المختلفة إنما هي خطوط تقريبية عامة لا يقصد بها التحديد بقدر ما يقصد التبسيط وتقريب الصورة للأذهان . فالملاحظ أن هنالك أقاليم انتقالية تتداخل فيها الجماعات ، وتختلط فيها الأجناس ، ويصعب في الواقع أن نحدد الطابع الجنسي لسكان مثل هذه الأقاليم ، ومن هنا كان الانتقال من إقليم جنسي إلى إقليم جنسي آخر انتقالا تدريجيا بطيئا لا يحس به بسرعة ، اللهم إلا إذا قامت عقبات طبيعية تجعل الاختلاط أمرا متعذرا ، وتوقف الجماعات عند حدود لا تتعداها ، فهذا يستحيل عليها أن تتزاوج وأن تختلط بما يجاورها من السكان .

٣ — إن تقسيم الجماعات إلى وحدات جنسية إنما يقوم الآن غالبا على أسس ثقافية أكثر مما يقوم على الأسس الجنسية التي تعتمد على الصفات التشريحية البحتة المنحدرة بالوراثة من جيل إلى جيل . ومن هنا تداخلت الأسس اللغوية ومقومات الثقافة الأخرى كثيرا في تقسيم الجماعات ، وأصبحت تلعب الآن دورا رئيسيا في هذه الناحية قد يغلب على الدور الذي تلعبه الأسس الجنسية بمعناها التشريحي المحدود .

٤ — إن وجود مجموعة صغيرة متميزة في صفاتها الجنسية ومميزاتها الثقافية داخل مجموعة كبيرة تختلف عنها في الجنس والثقافة أمر ممكن وحقيقة معروفة لمن يدرس تكوين القوميات في مختلف جهات العالم ، إذ أن هذه الناحية كثيرا ما تخضع للضرورات الاقتصادية والاستراتيجية ، وليس في هذا الاتجاه ما يعيبه إذا توافرت العدالة والمساواة في معاملة مثل هذه الجماعات ، وإذا روعيت مصالحها المختلفة ، ولم تستغل استغلالا سيئا بالجماعات الأخرى التي تكون الغالبية الكبرى من السكان ، والمعروف أن مثل هذه الأقليات الجنسية والثقافية لا تتمرد ولا تطلب الانفصال إلا إذا جاورتها كتلة كبيرة تمت إليها بروابط الجنس والثقافة ، وكان لهذه الكتلة الكبيرة مصلحة في أن تثيرها وسياسة مقررة في تشجيعها على التمرد ضد الغالبية التي تعيش بينها ، أما إذا تركت هذه الجماعات الصغيرة لنفسها فالغالب أنها تعيش هادئة تأخذ نصيبها في الحقوق وتؤدي ما عليها من الالتزامات ، وتندمج في الحياة العامة اندماجا يقضي بالتدرج على ما كانت تعيش فيه من انعزال ، وكثيرا ما تكون مصالحة مثل هذه الأقليات في هذا الاندماج ، إذا كان مستواها الثقافي والحضاري أقل من المستوى العام للوحدة التي تعيش فيها ، إذ أن المصالحة سوف تقضي برفع مستوى تلك الجماعات وتقريبها من المستوى العام بقدر الإمكان .

على ضوء هذه الحقائق الأولية يمكن أن يفهم الوضع الأثنوجرافي لسكان وادي النيل، ويدرك الغرض الذي تقصده ونرى إليه من إبراز ما بين الجماعات المختلفة التي تسكن حوض النيل من وابط الدم والجنس ... ولعل أول ما يسترعى النظر عندما يتعمق الإنسان في خريطة طبوغرافية لحوض النيل انعدام الحواجز الطبيعية التي يمكن أن تفصل بين سكانه أو أن تجعل الاختلاط والتزاوج بينهم أمرا متعذرا أو صعبا ، اللهم إلا في بعض المناطق المحدودة في جهات السودان ، وعلى ذلك فسرى أن مثل هذه العقبات لم تحل دون وصول المؤثرات الجينية والثقافية فيه إلى أشد هذه المناطق انزالا .

يشغل حوض النيل في معظم جهاته منبسطة متشابهة وأقاليم طبيعية متاخلة ، لا يحس المتنقل فيها بتغيير جغائي ، بل يراها امتدادا طبيعيا للأرض التي تاش فيها ، واتصالا حقيقيا لا يامس فيه اختلافا أو تغييرا ، ومن هنا كان التداخل الشديد بين الجماعات والقبائل المختلفة ، وكانت عملية المزج المستمرة بين السكان منذ أقدم العصور . ونظرا لملاءمة معظم هذه البيئات لحياة الرعي والانتقال ، وكانت الموجات الأولى التي عمرت معظم أجزاء الوادي لجماعات رعوية ، فقد امتدت حركتها وتمتت أثرها وعم انتشارها غالبية أراض حوض النيل ، وكذلك كان الحال مع الجماعات الإسلامية الأخيرة ، التي وصلت إلى مصر مع الفتح الإسلامي ثم تحركت جنوبا في الصعيد ، وامتد أثرها إلى أراض السودان التي وجدت فيها بيئة رعوية صالحة لا تخالف عن البيئة الرعوية التي عاش فيها الأجداد في الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام بوقت طويل .

وإذا كانت بعض هذه الجماعات الرعوية قد استقرت على ضفاف النيل واشتغلت بالزراعة في السهول الفيضية ، فما تختلف هذه الجماعات في الواقع عن الجماعات المجاورة التي ظلت تشغل بالرعي وتحيا حياة الانتقال ، وكل ما حدث هو خطوة طبيعية في طريق الدورة الحضارية ، من المنتظر أن يخطوها — مع الزمن — جماعات أخرى لا تزال حتى الآن ترعى الإبل والماشية بعيدا عن النهر الذي لا تزوره إلا في أوقات محدودة من العام .

نحن إذن في حوض النيل أمام تدرج بطيء لسناء في المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها ، وسانمسه هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التي تسكن وادي النيل وتوزع بين أقاليمه في الشمال والجنوب ، وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر فستظل هذه الحقيقة قائمة ، إذ من المستحيل أن نرى تغيرا جغائيا في أحدها ونحن ننقل من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة ، وعلى هذا فإن ذلك الخط الذي يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه أفريقيا الزخية وأفريقيا القوقازية (ممتدا من السنغال إلى جنوبي الخرطوم ثم ينحني جنوبا إلى غرب الهضبة الحبشية ليصل إلى المحيط الهندي عند ممبسة) ، وية يسمون السودان على أساسه إلى السودان شمالي قوقازي وسردان جنوبي زنجي ، وهذا الخط ينبغي ألا يزال في أهميته العالمية وأن ننظر إليه كمشاهدة من تلك المحاولات التي تقرب بها صور الأشياء إلى أذهان العامة أو صغار التلاميذ ، أما إذا أراد

ذوو الأغراض من رجال السياسة والاستعمار أن يتخذوه تكأة لتحقيق مطامع استعمارية ، وأن يتسفوا فيطالبون — على أساسه — بشطر وادى النيل وتمزيق وحدته ، فان من السهل هدم هذا الأساس الذى اعتمدوا عليه دون اعتبار للحقائق العلمية المقررة .

إن التاريخ الجهنسى لأفريقيا — شمال مدار السرطان عامة ، والجزء الشرقى منها بوجه خاص — يرتبط كل الارتباط فى أصوله بالعناصر التى جرى عرف العلماء الأثروپولوجيين على أن يسموه بالعناصر الحامية ، وما يعيننا بالطبع أن ندخل فى مناقشة النظريات التى تعرضت للوطن الأصيل لهؤلاء الحاميين ، فسواء أكان هذا الموطن فى جنوب غربى بلاد العرب أم فى مكان ما يجاور الخليج الفارسى أم فى القرن الإفريقى ، فقد تحركوا فى موجات مختلفة متعددة .

فأما الحركات الشمالية فقد وصلت إلى مصر ، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسى ، مع دخول تعديلات ثانوية بدرجات مختلفة نتيجة لتأثير جهات القطر المختلفة بما وصل إليها من عناصر أخرى دخيلة ، لكن كل هذه المؤثرات — الحديثة نسبيا — لم تغير تغييرا جوهريا فى الطابع الجهنسى الذى تأثر أساسا بالمميزات الجثمانية التى حملها إلى مصر الحاميون منذ أقدم العصور .

وهذه المؤثرات الحامية هى التى طبعت سكان النوبة القديمة أيضا بطابعهم الجهنسى ، إذ دلت الكشوف الأركيولوجية والأثروپولوجية التى وصلت إليها بعثة النوبة على أن هذا الإقليم الذى كان يسكنه منذ أقدم عصوره عناصر تتفق فى صفاتها الجثمانية مع تلك العناصر التى سكنت مصر فيما قبل التاريخ . . . ورغم وصول مؤثرات أخرى كثيرة عدلت بعض التعديل فى صفات أهل النوبة ، فإن الطابع القديم ظل محتفظا بغالبية صفاته ، وظل الأثر الحامى هو الأثر الواضح فى صفات السكان .

أما السودان فما ينبغى أن نتجاهل الأثر الحامى القديم فى سكانه ، وما ينبغى أن ننحى النواحي الظاهرة ما يوجد تحتها من أثر حامى عميق ، ذلك لأن الموجات الحامية التى انبعثت من المواطن الأولى للحاميين لا شك فى أن منها ما وصل إلى السودان وساهم مساهمة أساسية فى التكوين الجهنسى لسكانه على اختلاف ما يسكنون من أقاليم ، لكن موقع السودان قريبا من موطن الزوج فى وسط أفريقيا وغربها ، وعدم وجود الحواجز الطبيعية التى تمنع وصول الأثر الزنجى إلى جهات السودان ، واستبعاد قيام قوى تستطيع أن تحول بين هذه الموجات الزنجية وبين انتشارها فى السودان فى بعض العهود ، كل هذا كان من العوامل التى جعلت الأثر الحامى فى هذا الجزء من وادى النيل أقل وضوحا مما هو فى بلاد النوبة وجنوب مصر المختلفة ، ومن هنا تصبح المؤثرات الزنجية أظهر كلما تحركنا جنوبا فى حوض النيل . لكن هذا لا ينبغى مطلقا أن العناصر الحامية أساسية فى تكوين الأجداد الأقدمين لسكان السودان . وكذلك كان الحال عندما وصلت المؤثرات الإسلامية ، فهذه أيضا قضت — ولو ظاهريا — على كثير من المؤثرات الحامية القديمة وصبغت السكان بالصبغة السامية التى أصبحت الطابع الغالب للسكان فى كثير من أراضى السودان .

على أن تقدير مدى الأثر الحامى فى جهات السودان المختلفة أصرا لا يمكن الجزم به الآن، نظرا لقلّة الحفائر التى عملت فى السودان ، ولانحصار ماتم منها فى جهات محدودة فى الشمال غالبا ، على عكس ماتم فى إقليم بلاد النوبة مثلا من حفائر كشفت لنا عن نتائج استطعنا أن نكون — على ضوءها — صورة واضحة كاملة للسلاسل المختلفة التى ساهمت فى تكوين سكانه منذ أقدم العصور الى الآن . ومع ذلك فان الدراسات التى قام بها العلماء فى النواحي الحضارية والاشنوجرافية واللغوية تؤكد كلها هذا الأثر الحامى القوى ، وتتفى عن السودان — تبعا لهذا — تبعية أى جزء منه للنطاق الزنجى فى إفريقيا ، وها هو الأستاذ "سليجمان" ، أكبر ثقة إنجائزى فى النواحي الاثنولوجية للسودان ، يبرز هذه الحقيقة — التى يتفق معه فيها جميع النفاة فى الدراسات الافريقية — فى كل كتاباته منذ ١٩١٣ الى أن مات منذ سنوات قليلة . ويكفى أن نقتبس هنا الفقرات التالية من مقال له عن "المشكلة الحامية فى السودان المصرى الإنجائزى" ، نشر بجلة المعهد الملكى للعلوم الاثروپولوجية بالمجلد (الثالث والثلاثين من صفحة ٥٩٣ الى ٧٠٤) وأن نحيل القارئ الى محاضراته عن "مصر وافريقيا الزنجية" ، وإلى مؤلفه الضخم عن القبائل الوثنية فى أعالى النيل (١) :

"إن مقارنة المادة التى جمعت قادتنى إلى الاعتقاد بأنه فى الأساس الحضارى الذى تقوم عليه الحضارات الحالية لشرق وشمال شرق افريقيا بقايا حضارة تبدى من أوجه الشبه الجوهريّة بحضارة مصر القديمة لا يمكن أن يثار معه اعتراض مقبول على أن نعتبرها حامية" .
سم يستطرد الكاتب فيقرر :

"وفكرة وجود أساس من الحضارة الحامية لا يؤخذ بها مرتبطة بالدلائل الطبيعية وحدها ، بل يؤيدها بطريقة بارزة البحوث الحديثة للأستاذ (وسترمان) فى لغات (الشلوك) وغيرها من اللغات (النيلوتية)" .

وستترك نحن الناحية الثقافية من الأثر الحامى إلى أن يحىء موضعها من الدراسة لتركز على الناحية الجنسية ، ولتؤكد أن هناك من الدلائل ما يثبت وجود هذا الأثر الواضح حتى بين سكان السودان الجنوبى ، مما يتعارض تماما مع إطلاق اسم السودان الزنجى على تلك الأقاليم الجنوبية من وادى النيل . وهنا أيضا يكفى أن نقتبس من (سليجمان) فى مقاله السابق الفقرات الآتية :

"فإذا التفطنا الآن الى القبائل شبه الزنجية التى يبدو فيها مظاهر الدم الحامى ، فان الجماعات (النيلوتية) — وهى التى تسكن أعالى النيل — أول ما يستحق الاعتبار . فليس من شك فى وجود عنصر غربى غير زنجى بين (الشلوك) — أشد الجماعات النيلوتية تطرفا نحو الشمال — وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغربى لا يظهر بنفس الوضوح فى (الدنكا والنوير) فلا يمكن أن يكون هنالك شك فى وجوده فهما أيضا ، وان صاتهم الوثيقة بالشلوك فى صفاتهم الجنسانية وفى حضارتهم ، لما قد يبين أن نفس العناصر — وان كانت بنسب مختلفة نوعا ما — قد تعاغلت فى القبائل الثلاثة كلها" .

(١) راجع بحوث الأستاذ (سليجمان) (C. G. Seligman) :

(أ) Hamitic Problem in Anglo-Egyptian Sudan.

(ب) Egypt and Negro Africa.

(ج) Pagan Tribes of the Nilotic Sudan.

وقد أشار الكاتب الى أن العالم الإيطالي (موني) قد لاحظ وجود العنصر الحامي بين جماعات الدنكا وفي الامكان أن نرجع الى الصور الملحقة بمقال (سليجان) انرى أن بين الشلوك عنصرا يتميز بأن تقاطيع وجهه ملطفة ، يغلب أنه يمثل الارستقراطية ، ومثل هذا العنصر موجود أيضا بين (الأنوك) الذين يسكنون حوض نهر (بيبور) والذين يقربون جدا من (الشلوك) ، وفيما يلي اقتباس من خطاب الكاتبين (كومتز) ورد ضمن مقال (سليجان) :

” لقد استرعى (الأنوك) نظري لأول وهلة على أنهم شعب خليط جدا ، فهم متفاوتون بدرجة عظيمة في اللون والتقاطيع : فبعض وجوههم أوروبية تماما سواء في انتظام التقاطيع أو اتساع الجبهة ، والبعض منهم ذوو أنوف دقيقة جدا مع فتحات ضيقة وشفاة رقيقة“ .

ولا أدل على تعدد العناصر غير الزنجية في الجماعات النيلوتية من أن دائرة الاختلاف في المقاسات الجثمانية دائرة متسعة جدا كما تدل الجداول الملحقة بالمقال . ، وإذا نحن أغفلنا المفارقات الشديدة فنستجد مثلا أن النسبة الرأسية للدنكا تتراوح بين ٦٦ و ٨٠ والنسبة الأنفية تتراوح بين ٨٤ و ١٠٢ ، ومثل هذا الاختلاف — الذى أوجد هذه الدائرة الواسعة في الاختلاف بين سكان هذه المنطقة — لاشك في أنه يرجع الى تلك العناصر غير الزنجية التي أثرت في هذه المناطق منذ أقدم العصور .

فليس من شك في أنه في فترة بعيدة نسبيا كان هنالك شعب — يمكن أن نطلق عليه اسم السابيين للحاميين — يتحرك أساسا نحو الجنوب والغرب ، فيختلط بسكان أفريقيا الذين سبقوه ، والذين كانوا أعمق منه لونا ، ومن هذا وجدت عدة شعوب تختلف اختلافا كبيرا في صفاتها الجثمانية ولكنها تتحد في أن لها تراثا لغويا مشتركا .

ولعل هذا هو الذى دعا إلى أن يطلق الكتاب على سكان هذا الجزء الجنوبي من السودان اسم ” أشباه الزوج “ ليتعاشوا بهذا الخلط بين سكانه وبين الزوج الحقيقيين ، لكننا لا نرى ضرورة لهذه التسمية التي تحمل في شأياها تغليب الطابع الزنجي ، وتخلق في عقل غير المتخصص لونا من الخلط أدى إلى أن أصبحنا الآن نرى الساسة من رجال الاستعمار يتحللون من هذا التعديل ليطلقوا على السودان الجنوبي اسم (السودان الزنجي) مع أن سكانه بعيدون عن صفات الزوج الحقيقيين وإذا كان بعض العلماء قد تحالوا من هذه التسمية في جماعات تقرب في صفاتها من صفات سكان جنوب السودان وتتفق في كثير من تاريخها الجنسى مع هذه الجماعات ، فسماوا سكان الهضبة الاستوائية مثلا (أنصاف الحاميين) ، وسماوا سكان شرقي إفريقيا باسم (البانتو) ، وأبدعوا الاصطلاح الزنجي فلم يجعوا بينه وبين هذه التسمية الخاصة ، فإن الألوان قد آن لتختص من إطلاق اسم السودان الزنجي على الجزء الجنوبي من حوض النيل ، سيما وأن هناك مؤثرات أخرى غير زنجية وغير حامية قد وصلت إلى سكان المنطقة ، فعدلت في صفاتهم ، واطقت تقاطيع وجوههم ، إلى جانب ما أدخلته على حضارتهم وثقافتهم من تغيير وتعديل .

فإذا نحن تركنا جنوب السودان فإن الأثر الحامى قوى جدا فى الجزء الشرقى من وادى النيل ، سيما فى ذلك الجزء الذى يحده من الغرب نهر العطبرة إلى نقطة اتصاله بنهر النيل ، ويحده من الشرق البحر الأحمر ، فهنا تسكن جماعات (البجاء) التى تتوزع قبائلها فى جنوب شرق مصر وشرق السودان ، وتمتد إلى الأترية وحدود الحبشة ، وهى بهذا لا ترتبط فى توزيعها بهذه الحدود التى اصطاح عليها الساسة ، ولم يراعوا فيها ما أكدته الطبيعة وأكده التاريخ من ربط واتصال .

هؤلاء "البجاء" يمثلون الصفات التى عرفت فى مصر منذ عهد ما قبل الأسرات أحسن تمثيل وهم يقسمون إلى أربعة أقسام رئيسية :

(أ) العباددة : الذين يسكنون صحراء مصر الشرقية .

(ب) البشاريون : الذين تقسمهم الحدود الإدارية بين مصر والسودان - كما سبق أن أشرنا - فترك جزءا منهم داخل الحدود المصرية وترك جزءا آخر يسكن إقليما يمتد حوالى ٨٠ ميلا إلى الجنوب .

(ج) الهادندوه : الذين ينتشرون جنوب أرض البشاريين فى منطقة تصل إلى طوكر وخوربركه .

(د) بنو عامر : يسكنون المنطقة جنوب خوربركه ، ممتدين إلى أرض الأترية ، بل وإلى الحبشة نفسها حيث يعرفون باسم آخر .

لكن على الرغم من أن هؤلاء (البجاء) يمثلون - أحسن من غيرهم - العناصر الحامية القديمة ، فإن هناك مؤثرات جنسية وثقافية قد وصلت إليهم ، فليس من شك فى أن الأثر السامى القديم قد أثر فيهم بطريق الموجات التى وصلت إلى شرق أفريقيا عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب ، وليس من شك فى أن بعض المؤثرات التى وصلت إلى مصر عبر شبه جزيرة سيناء قد وصل تأثيرها إلى أرض البجاء ، سيما هذا الأثر السامى الذى حملته القبائل العربية المختلفة التى وصلت إلى مصر منذ الفتح الاسلامى وتحركت جنوبا فى الصعيد ، وكان عليها أن تحتك بقبائل البجاء الذين كانوا يهددون سكان تلك الجهات ، وقد أدى هذا الاحتكاك إلى اوان من الاختلاط والتأثير ، سيما عند ما تحالف العرب والبجاء على إسقاط المملوكة المسيحية فى بلاد النوبة كما سنرى .

ويمكن أن يتلمس الانسان مظاهر هذه المؤثرات السامية فيما طرأ على لغة العباددة مثلا ، فقد كان هؤلاء يتكلمون أولا لغة (البادوة) وهى اللغة التى لا يزال يتكلم بها البشاريون والهادندوه ، لكنهم الآن قد هجروها وأصبحوا يتكلمون اللغة العربية ، وكذلك الحال فى بنى عامر الذين يتكلمون (التيجرى) وهى لغة سامية ... ، والملاحظ أن غالبية (العباددة) قد طبعوا بالطابع المصرى السائد فى الأقاليم القرية منهم ، ومع ذلك فلا تزال هناك جماعات تسكن الجبال المرتفعة المساحلة للبحر الأحمر ، تحتفظ بكثير من مظاهر ثقافتها القديمة وعاداتها السابقة .

فإذا نحن استثنينا أراض (البجاء) في شرق السودان ، وتركنا الأجزاء العليا للنيل التي ناقشنا عناصر سكانها القدماء ، فإن الجزء الباقي من السودان هو هذا الجزء الذي (استعرب) وصبغ بالثقافة الإسلامية ، وسنرى أن الجماعات التي تسكنه مما يمكن ربطها بجماعات لا تزال تسكن إلى الآن جهات القطر المصري المختلفة . على أن اصطباغ هذا الجزء الكبير من السكان بالصيغة العربية والثقافة الإسلامية لا ينفى نفيًا تامًا انعدام الأثر الحامى الذى لا شك فى أنه كان يكون طبقة هامة ، سبقت وصول المؤثرات العربية ، وكانت جزءًا متصلًا بالطبقة الجنسية التي ربطنا بها السكان الأصليين فى معظم شمال إفريقيا بما فى ذلك سكان النوبة ومصر فى أقدم العصور . . . ولا أدل على وجود هذا الأثر الحامى قويا من أن تشير إلى أن تحليل أسماء القبائل التي يتكون منها (الكجايش) - وهم أشد سكان السودان تأثرا بالعرب والثقافة الإسلامية - يدل على أن هنالك ٢٤ قسما من ٨٠ تبدأ كلها بالقطع (آب) ومعناها فى لغة (البداوة) - لغة البجاء - ابن أو سليل ، مع إضافة أن عددا من هذه الأسماء يتشابه مع أسماء شائعة ومعروفة عند (البجاء) فى شرق النيل ، وهذا الأثر الجنسى الذى يمكن أن نرجعه إلى البجاء يتفق مع وجود عدد من العادات والخصائص الحضارية التي تتفق مع عادات البجاء وخصائصهم الحضارية .

والملاحظ فى تحليل ثقافة هؤلاء الكجايش وحضارتهم أنها غير متأثرة إطلاقا بالمؤثرات الزنجية ، إذ أننا فى الواقع أمام ثلاثة عناصر ثقافية ، أقدمها العنصر الحامى ، يعلوه عنصر يرجع إلى ثقافة العرب فى الجاهلية التي لم يستطع الإسلام أن يحوها محوًا كليًا من تراث العرب الثقافى ، أما أحدث العناصر وأبرزها فهو الطابع الإسلامى . وما نريد أن تقطع برأى فى طريقة وصول المؤثرات الحامية إلى الكجايش ، لكن يصح أن تشير إلى أنه لا يشترط أن تكون جماعات من البجاء قد هاجرت فعلا إلى أرض الكجايش ، بل إن التفسير المعقول هو ما يشير إليه (سديجان) فى مقاله السابق إذ هو يميل إلى ترجيح أن الكجايش " قد وصلوا بعد أن أقاموا مع بعض القبائل الشرقية التي تنزل على ضفاف النيل ، وهى قبائل توجد بينها أسماء تبدأ بالقطع (آب) " .

وما يقال عن " الكجايش " يمكن أن يقال عن الجماعات العربية الأخرى المنتشرة فى ربوع السودان وبخاصة فى جزئه الشمالى ، مع فارق واضح وهو أننا كلما تحركنا جنوبا كلما ظهرت بعض المؤثرات التي يمكن أن تربط بالموطن الزنجى فى وسط أفريقيا وغربها ، وهو أثر لا يمكن إغفاله إذا تذكرنا العلاقات التجارية وغير التجارية التي كانت تربط بين سكان هذه الأقاليم جميعا منذ أقدم العصور .

هذا هو الأساس الجنسى الأول الذى اشتركت فيه كل الجماعات التي تسكن حوض النيل ، وهناك عنصر آخر كان له أثر قوى فى ربط هذه الجماعات برباط الدم إلى جانب تلك الصلات الروحية والثقافية التي ارتبطت بانتشار هذا العنصر فى إقليم وادى النيل ، هذا هو العنصر العربى

بخصائصه السامية وثقافته الاسلامية . ومن الضروري — قبل الدخول في تفاصيل هذه الناحية — أن نشير إلى ثلاث نقاط عامة لا بد منها لفهم انتشار العرب والإسلام في وادي النيل وأثر هذا الانتشار في تعديل التكوين الجنسى للسكان الذين تأثروا بذلك الانتشار :

أولاً — إن وصول المؤثرات السامية إلى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الإسلام وانتشاره خارج الجزيرة العربية ، فقد كان هنالك تجار من العرب ينتقلون إلى أفريقيا بحثاً عن الذهب والعاج والعبيد والبهار ، وقد عبروا البحر الأحمر وباب المنديب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطلمية ، ولا شك في أن عدداً غير قليل من هؤلاء قد استقروا في مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأهلهم ... كذلك يلاحظ أنه في القرنين السابقين للعصر المسيحي — وفي القرون الأولى لظهور المسيحية — عبر عدد كبير من "الحميريين" — وهم عرب الجنوب — مضيق باب المنديب فاستقروا في الحبشة وتحرك عدد آخر متبعاً النيل الأزرق ونهر العظيرة ليصلوا عن هذا الطريق إلى بلاد النوبة ، بل لا يبعد أن يكون منهم من اتخذ طريقه غرباً إلى كردفان ودارفور ... وعلى هذا ففي الوقت الذي بدأت فيه القبائل العربية الاسلامية حركتها في مصر جنوباً بعد الفتح الاسلامي بعدة قرون ، لم يكن السودان قطراً يجهله العرب كل الجهل ، إذ كان النيل طريقاً تجارياً هاماً ، عرفه أسلافهم منذ أمد بعيد .

ثانياً — نظراً للتباين في سقوط المطر في جهات السودان المختلفة فإن الملاحظ أن الأقاليم النباتية — التي تؤثر في حياة الحيوان والانسان — تسير متدرجة في اتجاه من جنوب الجنوب الغربي إلى شمال الشمال الشرقي . ففي أقصى الشمال إقليم صحراوي لا يوجد فيه النبات بصفة دائمة إلا قرب الآبار ، وهو لهذا قليل السكان بشكل واضح . وإلى الجنوب من ذلك منطقة من نوع السهوب التي تقل فيها الشجيرات ويتوافر العشب والمرعى الذي يكفي الابل والماعز في بعض أشهر السنة ، ولهذا استطاع (الآباء) من العرب — وهم الكجايش رعاة الإبل — أن يعيشوا بكثرة متنقلين في هذا الإقليم . وتوجد السافانا جنوبي الخرطوم حيث تنمو الحشائش إلى ارتفاع واضح في زمن المطر كما يتناثر بعض الشجر في هذه المناطق ، والمطر هنا كاف لزراعة الذرة والدخن ، ولذلك كان هذا الإقليم صالحاً جداً لتربية الماشية وإنتاج الصمغ الذي يلعب دوراً هاماً في حياة السكان في وسط كردفان ، وهنا يسكن (البقارة) من العرب الذين يربون الماشية ، كما يعيش (الشالوك) الرعاة . وإلى الجنوب من ذلك توجد السافانا المكشوفة التي تنمو بها الحشائش الطويلة ، والتي تتميز بالسهول المكشوفة التي لا تكاد الأشجار تنمو فيها ، وفي هذا الإقليم يعيش (الدينكا) و(النوير) الذين يسكنون أيضاً في إقليم السهول الذي يحد إقليم السافانا من الجنوب . وإلى الغرب والجنوب من هذه السهول نجد إقليماً تختلط فيه الحشائش بالأشجار ، وإن كانت الأشجار هنا تنمو إلى ارتفاع كبير ، وهنالك ترعى الماشية إلى أن يظهر الذباب المعروف فيجعل حياة الرعي مستحيلة ، وهذا الإقليم الأخير تقوم فيه مملكة (الزاندى) في جنوب بحر الغزال ، أما الغابات الاستوائية فما توجد في السودان إلا على جوانب مجارى المياه في أقصى الجنوب .

هذه الخصائص المناخية لعبت دورا هاما في انتشار القبائل العربية في جهات السودان المختلفة ، فقد رأى العرب في إقليم الإبل الشمالية بيئة مشابهة للبيئة التي عاشوا فيها في بلادهم بشبه الجزيرة ، لكن انتشارهم في منطقة رعى المساشية سار أبطأ إلى أن اعتادوا هذه الحياة الجديدة وتركوا رعى الإبل ليرعوا البقر ، ولعل هذا هو السر في تأخر انتشارهم في أرض (النيلوتين) ، وهي أرض لا تختلف — إلا في الموقع — كثيرا عن المنطقة التي سكنوها واشتغلوا فيها برعى المساشية ، لكن الأمور لو سارت طبيعية ولم تجد ظروف خارجة لاستمر العرب في انتشارهم إلى الجنوب ، ولصبغوا تلك الأراضي البعيدة بنفس الصبغة العربية الإسلامية التي صبغوا بها الجزء الأكبر من شمال السودان ووسطه ، إذ ليس هنالك من العوائق الطبيعية ما يمكن أن يقف دون انتشارهم ، أو يمنع من توغلهم الذي كان يسير باطراد صوب الجنوب ، فهذه المناطق كلها مناطق رعى ، والعرب أصلا أهل رعى ، ولم يصب عليهم في السودان أن يتحولوا من رعى الإبل إلى رعى البقر ، الذي تمتد منطقتة إلى أن يظهر الذباب المعروف في أقصى أطراف السودان الجنوبية .

ثالثا — إن من الضروري أن نشير إلى أن الحاميين والساميين سلالات ترتبط في خصائصها الجنسية بالمجموعة القوقازية التي اصطلح على تسميتها بجنس البحر المتوسط ، والتمييز بينهما إذن إنما يقوم أساسا على اختلاف الثقافة ، بما في ذلك اللغة بطبيعة الحال ، وإن كان هذا لا ينفي وجود بعض اختلافات تفرق بين مجموعة وأخرى ، جاءت نتيجة للتأثرات التي خضعت لها كل مجموعة في الوطن الثاني الذي اتخذته لها موطنًا . ولعل هذه الفوارق الأخيرة هي التي حدثت بكثير من الكئاب إلى أن يميز بينهما من الناحية الجنسية ، وأن يعتبرهما مجموعتين مستقلتين ، تغلب أولاهما في أفريقيا الشمالية وتوزع الأخرى في الجنوب الغربي لقارة آسيا بوجه خاص .

وهذه النقطة هامة في دراسة الأثر الجنسي لدخول القبائل العربية في السودان ، واختلاطها بالعناصر التي سبقتها في سكناه ، فأينما احتكوا بالحاميين وتزوجوا معهم فإن الأثر البارز لا يكون واضحًا في الصفات الجثمانية — التي رأيناهم يشتركون معهم في الصفات الأساسية منها — وإنما يكون التأثير أقوى وأوضح في اللغة وغيرها من مظاهر الثقافة .

رابعا — على أن دخول العرب المساهمين إلى السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا أول الأمر ، إذ حالت بين العرب وبين السودان (مملكة النوبة المسيحية) التي كانت (دنقلة) عاصمتها ، والتي كانت تمتد إلى أرض الجزيرة الحالية ... وهذه المملكة المسيحية قامت على أنقاض (الأسرات المروية) منذ عام ٦٠٠ م ، عندما تم تحويل سكانها إلى هذه الديانة على يد قديس أرسلته (ثيودورا) زوجة (جستينيان) . والغريب أن هذه المملكة المسيحية قد تقسمت إلى قسمين ، في ظروف غامضة ولأسباب لم يكشف عنها إلى الآن ، مملكة (علوة) في الجنوب ومملكة (مُقره) في الشمال ، وكانت بلدة (أبو حمد) هي الحد الفاصل بين القسمين ، وقد قاومت مملكة (مقره) التوغل الإسلامي جنوبا إلى أن انهارت في القرن الثالث عشر ، كما غلبت مملكة (علوة)

على أمرها بواسطة (الفنيج) الذين تحركوا شمالا من الجنوب، وتحالفوا مع المسلمين ضد المسيحيين. وتاريخ هؤلاء (الفنيج) تاريخ غامض، ومعلوماتنا عن ماضيهم محدودة، وأول الحقائق الثابتة التي وصلتنا عنهم لم تعرف إلا بعد أن كانوا قد دانوا بالاسلام وتكلموا اللغة العربية. وهناك نظريتان في تحديد الأصول التي يرجعون إليها: فسلالة الفنيج أنفسهم يرجعون بأنسابهم إلى بنى أمية، ويذهبون إلى أنهم قد جاءوا من بلاد العرب عبر بلاد الحبشة إلى سنار، وهناك من يرى أن الفنيج يرجعون إلى نفس الأصول التي يرجع إليها (الشلوك)، مع اختلاطهم الكبير بالعرب، وأخذهم بكثير من مظاهر الحضارة والثقافة العربية. وأيضا كانت حقيقة أصولهم فالرأيان متفقان على أن طابع العربية كان هو الطابع الغالب، مع احتمال وصول مؤثرات أخرى إليهم عن طريق التزاوج والاختلاط بالسكان الأصليين أو الجماعات المجاورة.

والثابت أن عملية "التعريب" التي حدثت في السودان قد تمت بطرق سامية وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها في غالب الأحيان... وهذه نقطة يؤكدها (ماكمايكل) الذي درس تاريخ العرب في السودان دراسة تفصيلية، إذ يقرر ما يأتي:

"إن كل الدلائل تشير إلى أن النصر - باستثناء أقاليم معينة كإقليم جبال (النوبا) حيث لا يزال العرب يمتلكون السهول، على حين يسكن الزوج اللال - قد تم غالبا بالاتفاق والتزاوج أكثر مما اكتسب بالقوة والسلاح... ويمكن أن يقال باختصار إن الظاهرة الأساسية في التاريخ الجنسي لشمال السودان ووسطه - منذ أواخر القرن الثالث عشر - كانت ظاهرة الاندماج التدريجي بين العرب والسود^(١) (! !)

وهذه النقطة التي تؤكد الاندماج والانصهار بين العرب ومن سبقوهم في سكنى السودان نقطة منطقية تتفق وتعاليم الاسلام، وتسائر السياسة التي سار عليها المسلمون في جميع الأقطار التي سكنوها، فالاسلام لا يعرف تفرقة بين مسلم ومسلم على أساس من الجنس أو اللون، والمسلمون جميعا أخوة لكل منهم مالاخيه من حقوق، بغض النظر عن مستواه الاجتماعي ودرجته الحضارية، وبغض النظر عن عوامل القومية واختلاف البيئات، ولذا فليس بأظلم للعرب والمسلمين من أن يوصفوا بأنهم يكونون طبقات في مجتمعهم، أو أنهم يعرفون الانعزالية فيما بينهم، وعلى هذا فن التعسف البالغ أن يطعن في وحدة وادي النيل على هذا الأساس الذي لا يستند على أساس تاريخي، ولا يقيم للوقائع الحقيقية في مثل هذه الدعوى وزنا.

وليس هنالك إذن أبلغ في الجرأة والمغالطة مماورد في نشرة (الفايين) عن السودان عن "الحاجز اللوني" Colour Bar وموقف الأوروبيين وغير الأوروبيين منه، فقد جاء بتلك النشرة التي طبعت أخيرا ما يأتي:

(١) راجع محاضرة:

”... إن السودان لم يكن مطلقا قطرا موحدًا ، وإنما كان جزءا من إفريقيا ، أزاح العرب الفاتحون — منذ مئات السنين — سكانه الأصليين ، ... ولم تكن حدوده هي الحدود الحالية ، بل كانت هي الحدود الفاصلة بين العرب والسود ، وهي حدود لم يكن ليعبرها أحد إلى الشمال — رجالا كان أو امرأة — إلا كعبد من الأرقاء ، ... إن ”الحاجز اللوني“ لم يخترعه الأوروبيون ، بل هو متغلغل كذلك في الطبيعة البشرية في الشرق الأوسط بقدر ما يتغلغل في أى جهة أخرى في العالم.“^(١)

لا أظن أن التحيز في هذا الكلام يحتاج إلى توضيح ، ولا أظن أن المغالطة وقلب الحقائق يمكن أن يوصلا إلى أسوأ من ذلك المنطق ، إذ كيف يتفق هذا مع ما نقلناه عن كاتب انجلىزى — له بشئون السودان خبرة ليست للفلسطينيين — من أن تعريب السودان لم يكن عن طريق إزاحة العناصر الأصلية وطردهم أمام زحف العرب ، بل كان عن طريق الاختلاط والاندماج ، وكيف يتفق هذا مع ما يشير إليه كل كتاب الانجلىز من أن هناك جماعات سودانية تدعى بالاسلام وتتكلم العربية وتأخذ من الحضارة الاسلامية والثقافة الاسلامية بنصيب كبير ، ومع ذلك فأثر الاختلاط بين العرب والعناصر الأصلية كبير جدا ، بدرجة أن المميزات الجنسية للعرب تتعدل تعديلا يكاد يبعدها عن مميزاتها المعروفة ، ويكاد يقربها جدا إلى صفات السكان الأصليين ؟ ؟ أو أن الأمر كان أمر إزاحة لهؤلاء السكان أمام زحف العرب لوجدنا هنالك حدودا جنسية فاصلة ، ولاستطعنا أن نقسم السودان إلى أقاليمه الأثنوجرافية التي يتميز كل منها بطابع لا يتعدى الدائرة المرسومة له ، مع أن هذا في رأى الأثنولوجيين الانجلىز أنفسهم أمر مستحيل ! وفيما يلي ما كتبه الأستاذ (أفترتشارد) — رئيس المدرسة الأثنولوجية باكسفورد الآن والذي عاش بين سكان السودان وخبرهم — نشبته هنا على علاقته لندهض به منطق الفاسيين ومغالطاتهم :

”... إننا لن نقوم بأى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) إلى أقسام جنسية فرعية ، فالاختلاط كان مستمرا منذ زمن طويل جدا ، ويندر أن تصادف شيئا يقرب من العناصر النقية ، وكثير ممن يسمون (عربا) متأثرون قطعاً بالزواج ، كما هو الحال في قبائل (البقارة) والشعوب الاسلامية في دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدون تقاطيع قوقازية كما هو الحال في (الشالوك) ، لهذا وجب أن ننظر إلى شعب السودان على أنه ”تشكيلات مختلفة“ .

”إن العادة لم تجر على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبي السود على أنهم زواج ، بل يشار إليهم على أنهم متأثرون بالزواج“^(٢) .

(١) راجع نشرة (الفاسيين) عن السودان (صفحة ٩) :

The Sudan; The Road Ahead. (Report to the Fabian Colonial Bureau) Fabian Research Series, No. 99, 1945.

(٢) راجع مقال الأستاذ (برتشارد) صفحة ٨٠ من كتاب :

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

فاذا نحن تجاوزنا عن بعض ما جاء في كلام الأستاذ (برتشارد) من مغالاة ومغالطة - يتضح الآن على ضوء مناقشة الموضوع - فإنا نرى الكاتب يناقض (الفايين) على خط مستقيم ، ويوضح - باعتدال بطبيعة الحال - أن سكان السودان إنما كانوا في الواقع في طريق الانصهار الجنسي ، وكان في الامكان أن يتكوّن لكل سكان السودان طابع جنسى خاص بهم جميعا ، لو تركت عملية التعمير والانتشار والاطلاق تسير على النحو الذى بدأت به ، ولم يحل الانجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب حيولة لا هورادة فيها ولا تساهل ... إن ما حدث في الشمال إنما كان في الواقع الحلقة الأولى في تكوين شخصية السكان الجنسية ووعدهم الاثنوجرافية ، وكان من الواجب لمصانعة السودانيين أن تترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي ، فيتقارب سكان الجنوب وسكان الشمال ، وهو الوضع الطبيعي لمن يدرس ظروف السودان ومقوماته دراسة عادلة موضوعية .

أما موضوع "الحاجز اللوني" الذى أثاره (الفايون) واتهموا العرب به في شرحتهم ، واتخذوه أساسا لتمزيق وحدة السودان وتقسيم أجزائه ، فإننا نحب أن نناقشه في النواحي الآتية :

أولا - تبين من دراسة تاريخ العرب في جميع البلاد التى نشروا الإسلام فيها أنهم لم يقيموا بينهم وبين باقى الشعب الذى نزلوا بينه حواجز ، تحرم التزاوج معه ، أو تمنع الاختلاط به ، ولعل هذا من أكبر العوامل التى ساعدت على انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية ، إذ أن الدخول في هذا الدين كان يضمن للشخص المساواة في الحقوق والواجبات ، ويزيل من طريقه كل ما كان يفرق بينه وبين المسلمين قبل أن يعتنق دينهم ... وإذا كان قد حدث شيء من هذا التفريق في أول عهود الفتح فذلك لأن العرب كانوا لا يزالون في شبه "تجنيد عام" لإتمام رسالتهم في نشر الإسلام ، وكان من المنطقي إذن ألا يرتبطوا في ذلك الدور بما يقيدهم بأرض معينة أو يحدد لهم روابط خاصة ، وهذا هو الذى حدث أيضا في ذلك الدور من منع العرب الفاتحين من امتلاك الأرض أو الاشتغال بالزراعة ، فإن ذلك لم يكن - كما قد يبدو - ليقتصد به خلق طبقة أرستقراطية منهم ترتفع عن مستوى الشعب ، وتقيم بينها وبينه حجابا . وإنما كان القصد من ذلك الاحتفاظ بهم لشئون الهندية ، مما يتطلب تحللهم من الارتباط بالأرض ويستدعى عدم اشتغالهم بالزراعة ، فإذا قدم العهد بهم ، واستتب الأمر لهم ، صرف النظر عن كل هذا ، وتحلوا من هذه القيود ، فاختلطوا بالسكان وتزوجوا معهم ، واشتبكت أنسابهم وأصولهم بأنساب الجماعات التى عاشوا بينها ، وإن كان منهم من ظل يمتسك بالصلة الرمزية بقبيلة من قبائل قريش التى منها بيت رسول الله .

(ثانيا) لسنا بحاجة الى أن نسهب هنا في أصول النظرية العنصرية ، التى نبتت في أوروبا ، واستمدت قوتها من فلسفة فكرية نادى بها بعض الكتاب الأوربيين ، ولازمت الحركة الاستعمارية في كل الأراضي التى وصل اليها نفوذ دول أوروبا المستعمرة ، باعتبار أنها الأساس النظرى الذى يبرر

ما ارتكبه المستعمرون من مساوئ وسط الجماعات البدائية التي استعبدوها في أوروبا وأمريكا ،
وباعتبار أن التفريق بين ما يتوارث من الخصائص العقلية والمواهب الفكرية بين الشعوب هو
الذي يحلل لهم الاحتفاظ لأنفسهم في المستعمرات بمركز السادة والرعاة ، مع وضع العناصر الوطنية
في مرتبة العبيد الذين ينبغي أن يتفانوا في خدمة السادة الرعاة . فإذا بذلت جهود لتعليم هذه
الجماعات الوطنية أو رفع مستواها ، فما كان المقصود في الواقع مصاحبتها هي وإنما كان ذلك
وسيلة لزيادة قوة الأهالي الانتاجية والشراعية ، فيزداد بهذا نفع المستعمرين منهم ، كمنغولين يسافرونهم
في استخراج كنوز بلادهم ، وكستراكين يبيعون لهم السلع التي يصنعون . ومن هنا كانت تلك
الصفحات السود التي تلتخ تاريخ الاستعمار الأوروبي بامتصاص دم الشعوب البدائية ،
واستنزاف حيويتها بكل الوسائل غير المشروعة ، ومثل هذا التاريخ الأسود لا تعرفه الإمبراطورية
الإسلامية في علاقتها بالشعوب التي دخلت فيها وحكمتها طوال عصور ازدهار الإسلام ، مهما
كان مستوى تلك الشعوب ، ومهما بلغت بلادهم من الثروة والغنى . ولعل من الضروري أن
نشير هنا إلى أن المسيحية لم تستطع أن تمضى على هذه الظاهرة ، فدخلت تلك الجماعات في دين
المسيح لم يكن ليفير من مرتبتها في المجتمع أو ليقربها من السادة المستعمرين ، وعلى هذا كانت
رسالة المبشرين رسالة منفصلة عن مهمة الحكام والمستعمرين ، ووصل الأمر إلى أن يفرق بين الناس
في العبادة ، فلم يسمح للوطنيين المسيحيين بأن يصلوا في الكنائس التي يصل فيها ساداتهم ، ومن
يدري فقد يكون هنالك اله للسادة واله للعبيد ! وعلى عكس هذا تماما كان الإسلام كما أشرنا ،
فالمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ولا فضل لربي على أعجمي
إلا بالتقوى ، وغير ذلك من الأحاديث التي تؤكد المساواة التامة بين المسلمين رغم اختلاف اللون
والجنس والقومية ، وكانت وظيفة الدعاة إلى الإسلام ووظيفة الحكام ووظيفة واحدة ، والفكرة
التي قام عليها الفتح الإسلامي ليست قائمة على الاستغلال والاستعمار ، بل كانت قائمة على نشر تعاليم
الإسلام وإخراج الناس من الظلمات إلى النور .

على ضوء تاريخ الاستعمار والفكرة العنصرية - التي لا تزال تسيطر على أفكار الأوروبيين عامة
والانجلوسكسونيين بوجه خاص - نستطيع أن نرد على (الفابيين) بأن فكرة الحاجز اللوني لم تثبت
في بلاد الشرق ، وإنما ثبتت في أوروبا وسارت استعمار الأوروبيين في جميع مراحلها ومختلف جهاتها ،
وسن من القوانين في بلاد كجنوب أفريقيا وغيره ما يجعلها أمرا شرعيا تقره القوانين والدساتير هناك ،
بل لقد بنى من العلماء من كتبوا في ضرورة هذه الحواجز وأهميتها لسيادة الجنس الأبيض ، باعتبار
أن الاختلاط بين هذا الجنس وغيره من الأجناس السوداء أو المولودة مما يضعف في مواهب هذا
الجنس الأبيض ويخط بسلالته ، وهذا تنكب الحضارة الأوروبية وبتراجع العالم في مدينته
إلى الوراء ! ! ومثل هذا الكلام ليس في الواقع إلا تبريرا لإبقاء هذه العناصر المستعمرة
والشعوب المستغلة في عزلتها ، حتى لا تتفتح أعينها إلى حقوقها ، وحتى لا تطالب بالتخلص
من هذا الاستعباد الذي فرض عليها وهوى بها إلى الخضم ، وإذا فهم "الحاجز اللوني"

في ناحية الاختلاط الجنسي على أنه ضرورة فسيولوجية يمكن أن يتعسف في تفسيرها بمغالطات في علم الوراثة ومقاييس الذكاء، فما حكمة هذا الحاجز اللوني في منع الشعوب غير البيضاء من أن ترتاد ما يرتاده البيض من الحداثة ودور التسلية، ومن أن تتركب نفس العربات التي يركبها البيض أو أن تنزل نفس الفنادق أو تسكن نفس الأحياء؟ قد يكون أساس هذا أن مثل هذه العناصر لا تخرج من صدورها هواء وإنما تخرج غازات خائفة لا تقوى على احتمالها صدور البيض، وقد يلجئها السماح لتلك العناصر بأن تقترب منها إلى استخدام (الكمامات) التي لم يعرفوها إلا وقت الحروب!!

والانجليز— أكثر من غيرهم— أكبر دعاة الحاجز اللوني، وأشدّهم تمسكا به ومغالاة في تطبيقه، وهم أشدّ المستعمرين ترفعا عن الشعوب التي يستعمرونها. لا يمتحنون بهم ولا يعاشرونهم، ولا يسمحون بالتزاوج حتى مع الشعوب السراء إلا في حالات وظروف شاذة، وهم مع ذلك يعتبرون هذا خروجا على تقاليدهم وينظرون إليه نظرة كلها سخط وازدراء؛ فأين من هذا موقف الجماعات العربية التي سكنت السودان، وعلى أي أساس تقوم دعوى (الفايين) بإتهام العرب والمسلمين بصفة امتزجت بدماء الانجليز، وتنطلة تعتبر من أشدّ النقط سودا في صفحة الانجليز الاستعمارية؟ وعلى أي أساس أيضا يرتب (الفايون) على هذا المنطق الخاطئ ما ذهبوا إليه من تقسيم حوض النيل إلى ثلاثة أقسام: قسم في مصر ينظر سكانه إلى سكان القسم الثاني— وهو شمال السودان— نظرة الاحتقار والازدراء وما يعتبرونهم إلا عبيدا: "انذ كان الاسم الذي يطلق في شمال السودان— لوقت قريب— على العبد هو (سوداني) ومعناه الرجل الأسود في اللغة العربية".

"وكذلك الحال في سكان شمال السودان، فهم لا ينظرون إلى سكان الجنوب— في رأى الفايين— إلا على أنهم رقيق لا يستحقون أن يعاملوا معاملة الآدميين!!" (١)

(ثالثا) والظاهر أن هذا الموقف الذي حمل مثل هؤلاء الكتاب المغرضين على مسخ العلاقة بين سكان الوادي، إنما يعتمد على ما كان موجودا فيما مضى من تجارة الرقيق وبيع الزوج في بعض الأسواق الشرقية. ونحن من جانبنا لا نود أن ننكر أن مثل هذه التجارة كانت قائمة، وأن العرب قد اشتركوا فيها، لكننا نود أن نؤكد أن دول العالم المتقدمين (!) كان لها أيضا ضلع كبير فيها، وكان نشاط كثير من الدول الأوروبية أعظم من نشاط العرب، كما يشير إلى ذلك كتاب الانجليز أنفسهم (٢) كما يجب أن نؤكد أن نظام الرق هذا كان أمرا مرتبطا بالنظام الاجتماعي الذي عرفته الجماعات الرعوية، ولم يكن ليقتصد به استعباد طائفة من الناس وتسخيرهم لمصلحة طائفة أخرى؛ وإنما اعترف لهؤلاء الرقيق بحقوق كثيرة في ظل هذه الأنظمة، على عكس ما تعرض له الرقيق الذين سخروهم البيض

(١) تراجع صفحة (٩) من النشرة التي سبقت الإشارة إليها .

(٢) تراجع صفحة ٤٣٧ من كتاب :

في المزارع المدارية والاستوائية ، واستعبدهم استعباداً لم يتفوا لهم فيه بأى حق ، ولم يباهلهم معاملتهم انسانية في كثير من الأحيان . ويكفى أن نذكر المتحاملين بمأساة سكان (الكنغو) البلجيكية ، تلك المأساة التي أثارَت نائرة العالم كله ، لكن بعد أن ذهب ضحيتها ملايين من سكان تلك البلاد ، ومع ذلك لأ نجد صوتاً يرتفع مطالباً هذه الدول بترك مستعمراتها على أساس هذا التاريخ القديم ، وعلى أساس أنها تجرت في الرقيق وأسادت اليهم في قرون اخضية . . . ان تجارة الرقيق كانت عملاً لا تنكره القيم التي كانت قائمة وقتئذ بنفس الشدة التي تنكره بها في العصر الحديث ، ولم توصف وقتئذ بهذا الوصف الاجرامى ، بل إن (نابليون بونابرت) في حملته إلى مصر ، وكان قريب العهد بالثورة الفرنسية ، وبما أذاعته من مبادئ الحرية والاخاء والمساواة ، لم يرف تجارة الرقيق يومئذ أمراً غريباً ، بدليل أن العبيد كانوا من الهدايا التي طلبها لنفسه من حكام بعض الإمارات السودانية ، وكان يتشوق إلى أن تصل إليه على جناح السرعة . وفيما يلي خطاب من خطابات نقلناه عن كتاب " تاريخ السودان " لنعم بك شقير :

" بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله . إلى السلطان عبد الرحمن سلطان دارفور تناولت كتابكم وفهمت مفواه واعلموا أن قافلته قد وصلت في حين كنت متغيبا في بلاد الشام أعاقب أعداءنا وأدمرهم . والآن صلي إليكم أن ترسلوا إلى مع أول قافلة ألقى عبد من العبيد الأشداء المتجاوزين السنة السادسة عشرة من العمر ، إذ مرادى أن أبتاعهم لنفسى والأمل أن توعدوا إلى القافلة بسرعة القيام ومواصلة السير الخيث وها أنا أمرت من يلزم بحمايتها ووقايتها حيث تكون " .

(الامضاء) بونابرت القائد العام للجيش الفرنسي (١)

ولم يكن الرقيق هو أقبح مظاهر العلاقات بين الشعوب البدائية ومن اتصل بها من الشعوب الأخرى . ويكفى أن نشير مجرد إشارة إلى أن الدول الأوروبية المستعمرة قد صوبت في كثير من جهات العالم أسلحتها المختلفة لآبادة هذه الشعوب البدائية ، كطريقة سهلة للتخلص منها وإفساح المجال للمستعمرين ، حدث هذا في ألمانيا وأستراليا وجزائر المحيط الهادى . . . كما حدث في جنوب أفريقيا وفي بعض جهات أمريكا ، وكان للانجليز دورهم الخطر في هذا وتشاطهم الكبير في حركة الاستئصال وعملية الآبادة . . . لكنهم قد نسوا كل هذا التاريخ الحافل ، ولم يجدوا في تمسوىء حكم العرب والمسلمين للسودان ، وفي إثارة عواطف الرأى العام ضد مطالب المصريين العادلة بوحدته وادى النيل ، إلا أن ينهبوا في قبور الماضى ليصورونا بالنحاسين وليصفوا هذه الوحدة المطلوبة بأنها لن تكون إلا من نوع ما كان جاريا في الماضى من تحسك الأحرار في رقاب العبيد . وقد نسوا أن مصر كانت أولى الأمم التي حاربت هذه التجارة ، وكانت لها جهود موفقة في ذلك الاتجاه . ولعل من أنصع حسنات الحكم المصرى في السودان أنه خلص أهله من

(١) يراجع كتاب تاريخ السودان ، لنعم بك شقير ، المجلد الثانى ، صفحة ١٢٣ .

هذا الرباء الذى كان يبتاعهم وأنه ضرب على أيدي تجار الرقيق بيد من حديد^(١). وقد يكون من الضروري أن نذبه هنا إلى خطأ شائع في أذهان الغربيين الذين يربطون كثيرا بين الاسلام والرق مع أن الواقع أن روح الاسلام كانت دائما تعارض الرق وتشجع فك الرقاب ، وإذا لم تجبى تعاليم الاسلام صريحة بتحريم الرقيق فذلك لأنه كان ظاهرة متعمقة في حياة العرب عند ظهور الإسلام، متأصلة في تقاليدهم، فكان من الحكمة إذن أن يتدرج في تحريمه ، وأن يزين للناس حسن التخلص من العبيد، وأن يتخذ ذلك كفارة عن الذنوب وزلفى إلى الله، هذا إلى جانب تلك الحقوق التي كفلها الإسلام للرقيق حتى لقد قرله حق الميراث والملكية ... وأغلب الظن أن ثورة الحضارة على الرق وتجارته، واعتبار هذا أمرا مكروها، إنما يرجع إلى هذا الاتجاه الذى اتجهت إليه تعاليم الاسلام، وإلى تلك النزعة الانسانية التى نزع إليها هذا الدين في عصر لم يعرف العالم فيه إلا التحكم والاستعباد .

الأسس الثقافية :

فإذا انتقلنا إلى الناحية الثقافية ، فنحن أمام روابط قوية لا ترجع إلى مؤثرات حديثة ، بل تعود إلى صلوات متناهية في القدم، وما يقف أمرها عند تلك الأقاليم القريبة من مصر، بل يمتد إلى أبعد جهات الوادى فى الجنوب ... وليس فى هذا غرابة ، فقد رأينا الطبيعة نفسها تساعد على هذا الاتصال ، ورأينا الارتباط بين المجموعات المختلفة التى تعمروادى مستمرا والاختلاط بينها دائما ... ودراسة هذا الاتصال الثقافى فى مختلف عهود التاريخ يبين بوضوح أن مصر كانت دائما المصدر الذى انبعثت عنه كل تلك التيارات الثقافية فى أشكالها المختلفة ، وأنها كانت عامل التحضير الذى أعطى لحضارات الوادى وثقافته مقوماتها المادية والروحية ، وأن من الصعب أن نرد كثيرا من هذه المقومات إلى غير حضارة مصر وثقافة الجزء الأدنى لحوض النيل . وإذا كانت هنالك مدرسة من علماء الحضارة تتعصب لمصر ، باعتبارها المركز الذى انبعثت منه كل نواحي الحضارة ، وانتشرت عنه كل ألوان الثقافة ، فأولى بمصر أن تبعث بحضارتها إلى تلك الأقاليم التى ترتبط بها برابطة الجوار ، وأن تنشر أوران ثقافتها بين مختلف الشعوب التى يصل بينها هذا النهر العظيم . بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقرر أن نواحي الحضارة المصرية التى وصلت إلى غربى أفريقيا ووسطها إنما اتخذت طريقها إلى تلك البلاد البعيدة عبر الأقاليم السودانية فى الوسط والجنوب، ومن هنا صدق قول الكاتب الانجليزى الذى أشار إلى أن "تاريخ السودان كان دائما مرتبطا بتاريخ مصر".

أما شمال السودان قديما فقد ارتبط تاريخه وحضارته ارتباطا تاما بتاريخ مصر وحضارتها القديمة ، وكانت النوبة وما يتصل بها من الأقاليم السودانية جزءا لا يكاد يفصل عن مصر طوال التاريخ - بل وفيما قبل التاريخ - . . فالوثائق القديمة تشير دائما إلى كثرة القوافل التجارية التى كانت تسير بين مصر والسودان، وهى قوافل وصلت جنوبا -- أيام الدولة الوسطى -- حتى (كرمة)

(١) نجيل القارى إلى صفحة ٣٩٥ وما بعدها من كتاب (بوليان هكسل) عن افريقيا ، ليكرن نفسه صورة عن فظائم الاستعمار فى كثير من المستعمرات ، وهى فظائع لا تقارن بها فظائع تجارة الرقيق .

وأدت العلاقات في عهد الدولة الحديثة إلى ما عبر عنه (أديسون) في استعراضه للنواحي الأركيولوجية في السودان بأنه: "... تمصير تام للمنطقة التي تُضم الآن إلى مديرتي حلفا ودنقله" (١)، بل إن هنالك ما يؤكد وصول مثل هذه القوافل التجارية المستمرة إلى كردفان من ناحية وإلى حدود الحبشة وشمال منطقة السود في الجنوب من ناحية أخرى. وإذا كان ذكر القوافل التجارية قد ارتبط دائما بالحملات الحربية، فمن الضروري أن نتذكر أن مثل هذا كان أمرا لازما لتأمين التجار وهم يقطعون الصحارى الشاسعة بما معهم من سلع ومتاجر.

ولسنا بحاجة إلى أن ندخل في تفاصيل أثر مصر في "تحضير" الأقسام الشمالية للسودان، فهذا أمر أسهب فيه الأركيولوجيون والمؤرخون وكشفت عنه الحفائر والبحوث، وإنما يكفي أن نشير إلى أن مصر في صلاتها بهذه المناطق كانت ترمي — ضمن ما ترمي إليه — إلى أن تؤدي رسالة ثقافية، استطاعت في عهد الدولة الوسطى أن تلحق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلي في الفترة حوالي (٢٠٠٠ و ١٦٠٠ ق. م)، وأن تصبغ (أثيوبيا) — وكانت تمتد في وادي النيل جنوب مصر إلى الخرطوم وإلى شرق النيل حتى حدود الحبشة الحالية — بالصبغة الحضارية المصرية حوالي (١١٠٠ و ١٠٩٠ ق. م)، وقد كان لهذا الأثر من القوة ما أدى إلى قيام الدولة الأثيوبية (٧٥٠ — ٣٠٠ ق. م)، وما مكناها من أن تسترد الجزء الشمالي في عهد "بمبختي" وغيره من ملوك الجنوب. وفي الامكان أن ننظر إلى ظهور تلك القوة في الجنوب على أنه لون من البعث القومي، تزعمه إقليم — كان بحكم موقعه المتطرف — بعيدا عن عوامل الضعف والانحلال التي أصابت حكومة مصر المركزية وقتئذ، وإذن فهي ظاهرة من تلك الظواهر التي ارتبط بها البعث القومي في مصر بعد عهود الاضمحلال، وقد كان يتم غالبا بزعامة إقليم متطرف، كما حدث في زعامة (طيبة) أحيانا وغربي الدلتا أحيانا أخرى.

والواقع أن هذه الفترة لا يمكن أن ننتهزها من الناحية الحضارية منفصلة — بحال من الأحوال — عن الحضارة المصرية، إذ أنه لا يبدو فيها أى مظهر لحضارة محلية أو ثقافية قومية، فقد كان الطابع المصري غالبا منذ مدة طويلة، وقد أصبح ملوك (أثيوبيا) في عهد ازدهار دولتهم فراغنة لمصر، فاستطاعوا أن يفيدوا من رجال الفن والبناء فائدة كبيرة، ولهذا تميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية واتجاه التيارات الحضارية من الشمال إلى الجنوب. وليس أدل على هذا الارتباط القوي بين حضارة مصر وحضارة شمال السودان، من أنه بعد تراجع ملوك (أثيوبيا) وردهم إلى بلادهم حوالي ٦٦١ ق. م، وما أدى إليه ذلك من قطع الصلة بين مصر وأثيوبيا، أصيب الجنوب بالتحلل تدريجي في نواحي حضارته التي كان يغذيها ويقويها حضارة مصر وثقافتها، وقد عاد الأثر الشمالي فظهرت قوته أيام البطالسة والرومان، وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز في (الفترة المروية) التي تبعث (الفترة الأثيوبية) إلى دخول المسيحية في القرن السادس للميلاد. والملاحظ أنه

(١) يراجع مقال (أديسون) صفحة ٢١ من كتاب: "The Anglo-Egyptian Sudan from Within".

عندما حاول سكان هذه الأقاليم اختراع كتابة خاصة بهم - بعد أن ضعفت اللغة المصرية والكتابة المصرية نتيجة لحكم الأثيوبيين - لم يستطيعوا أن يتخلصوا من الأثر الشمالى أو يتحللوا تماما من الطابع المصرى ، بل اضطروا الى أن يقتبسوا من الكتابة الهيروغليفية ، وأن يأخذوا منها كثيرا .

هذا عن شمال السودان ، فما أثر الحضارة المصرية وثقافة أهل الشمال فى حضارة أعلى النيل وثقافة أهل الجنوب ؟؟ لقد أشرفنا ونحن نستعرض الروابط الجنسية لسكان وادى النيل إلى أن الحضارة الحالية فى شمال شرق أفريقيا وشمالها إنما تركز على أساس حضارى مشترك ، يمت بصلة قوية جدا إلى حضارة مصر القديمة ، وهذا الأساس المشترك هو الذى يميل غالبية الاثروبولوجيين إلى أن يطلقوا عليه اسم "الثقافة الحامية" ، وهى ثقافة ربطناها بتلك العناصر الجنسية التى عمرت كل هذا الجزء من أفريقيا فى أدوار التعمير الأولى .

لقد أثار هذا الموضوع بشكل قوى الأستاذ (سليجان) - المجبة العالمى فى أنوجرافية الشعوب الأفريقية عامة وشعوب حوض النيل بوجه خاص - فبدأ بما كتبه عن (المشكلة الحامية) فى ١٩١٣ ، ثم عاد فتوسع فى الموضوع فى محاضرة له ألقاها فى ١٩١٥ ، ورجع فأكد نظريته فى محاضراته التى ألقاها فى ١٩٣٣ عن "مصر وأفريقيا الزنجية" . وقد استطاع هذا الكاتب أن يصنف نواحى التشابه بين حضارة مصر القديمة وحضارة ما يسمى بتجاوزا أفريقيا الزنجية الحالية (يدخل فى هذا جماعات أعلى النيل ، وقد فندنا إطلاق هذه التسمية عليهم فى مناقشتنا السابقة) تحت واحد وستين قسما ، يمكن أن نهمل عددا منها لكن "...هنالك عددا من الوقائع التى توحى بذلك ، فإذا أضيف إليها طبائع وعادات مشتركة فى مصر القديمة وأفريقيا الزنجية ، أصبح هنالك عدد كبير من الشواهد التى تشير بكل تأكيد إلى أثر مصرى" .

"... وعندما ندرس الشواهد الاثنولوجية ، فلن يكون فى إمكاننا إلا أن ننتهى إلى أن الأفكار المصرية ، والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الغربية ، وربما كان الجدل أقل فى الجانب الفنى ، كما هو الحال مثلا فى الأدوات الموسيقية وغيرها" (١) وفى موضع آخر من محاضراته يشير صراحة إلى تأثير قبائل وادى النيل وجمادانه الجنوبية بالثقافة المصرية القديمة إذ يقرر :

"إن من الصعب علينا أن نشك فى أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من إفريقيا) قد ظهر فى مصر ، ثم انتقل إلى القبائل شبه الزنجية التى تسكن النيل ، وإلى القبائل الزنجية التى تعيش فى الكونغو (٢) "

(١) تراجع صفحة ٩ من محاضرة الأستاذ (سليجان) : *Egypt and Negro Africa*

(٢) تراجع صفحة ١٣ من المحاضرة السابقة .

وما ينفرد الأستاذ (سليمان) بتقرير هذه الحقائق ، فهناك علماء آخرون لا يقلون عنه تحمسا لهذا الرأي ، ويكفي أن نذكر بصفة خاصة (سير هاري جونسون) ، الذي عاش في إفريقيا زمنا طويلا ، والذي كتب عدة مؤلفات في الموضوعات الإفريقية ، وأن نقتبس بعض فقرات من كتابه " تاريخ استعمار إفريقيا بأجناس أجنبية " كمنهج توضيح لنا فكرته في هذه الناحية .. لقد أشار هذا الكاتب إلى أن نشر المصريين القدماء لثقافتهم عن طريق البحر كان محدودا ، فلم يتعدوا خليج عدن في الجنوب ، لكن أثرهم الحضارى في أفريقيا الزنجية كان رغم هذا عظيما :

"لقد كانت تجارة مصر — منذ ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ ق.م تنوغل بطريق النوبة إما إلى كردفان ودارفور وبورنو وتبسى وأغادس والنيجر ، وإما إلى بحر الغزال وأقاليم النيل المرتفعة حيث يعيش الأقزام

"لقد ظهر المخاطرون المصريون في أراضى الزنوج المتوحشين قرب منابع النيل ، وكان ينظر إليهم كأنهم (أنصاف آلهة) ، ولا يزال يطلق على سلالتهم الحالية — بما تبديه من صفات كصفات الفراعنة الجثمانية — اسم "أرواح" أو "آلهة" .

"وقد أنوا معهم من مصر بالحيوانات المستأنسة والنباتات المزروعة ، بالإضافة إلى صناعة المعادن .

" إن من المحقق بوجه عام أن أفريقيا الزنجية كلها قد حصلت على أول حيواناتها الرئيسية المستأنسة من مصر ، ومن مصر وحدها (١) " .

لا جدال إذن في أثر مصر في تحضير شعوب وادى النيل منذ أقدم العصور ، ولا شك في أن أسس الثقافة المنتشرة في أرجاء الوادى إنما هى مستمدة أصلا من هذا المصدر الشمالى الذى سنراه مستمرا فى امدادها وتغذيتها فى أدوار التطور الحضارى التالية ، بل وسرى أن التقدم الحضارى للجماعات التى تعيش فى أعلى النيل لن يتحقق بشكل جدى سريع على أيدي الأوروبين الذين تفصل بينهم وبينها هوة عميقة جدا لا يمكن معها تفاهم أو تفاعل .

وقد كان لمصر الفضل فى دخول المسيحية الى الحبشة والسودان ، أما الحبشة فما يعيننا أمرها فى هذا البحث ، لكن يكفى — للدلالة على هذا الارتباط الدينى القوي بينها وبين مصر — أن الكنيسة الحبشية تتبع الكنيسة القبطية فى مصر ، وأن مسيحيي الحبشة يتجهون فى زعامتهم الروحية الى بطارقة مصر ورجال الكنيسة فيها . ولم يجد فى إضمار هذه الصلة بين القبطيين ما قام به الإيطاليون أثناء احتلالهم الأخير للحبشة من جهود ، كان هدفها فصل الكنيسة الحبشية عن الكنيسة المصرية ،

(١) تراجع صفحا ٢٠١٩ من كتاب :

وإزاله معالم الزعامة الروحية التي تتمتع بها مصر بين الأقباط ، بتعيين رئيس ديني مستقل لا يعينه بطريق الأقباط ولا يستمد سلطته منه .

وأما السودان فقد دخلته المسيحية من مصر ، عن طريق مبشرين من النصارى ، بدأوا دعوتهم في حوالي منتصف القرن السادس ، وتم لهم تنصيب بلاد النوبة كلها في حوالي سنة ٦٠٠ للميلاد . وتاريخ هذه الفترة يكتنفه شيء من الغموض ، فلما نعرف مثلاً كيف ومتى تقسمت النوبة إلى قسميها ، النوبة السفلى وكانت (المقره) والنوبة العليا وكانت فيها مملكة (علوه) التي امتدت من الشلال الرابع إلى أعالي ستار . لكن كتابات المؤرخين من العرب تشير إلى أن مسيحيي النوبة كانوا يتجهون في زعامتهم الروحية إلى الكنيسة المصرية ، فكان (مطارنة) النوبة يرسلون إليها من قبل بطريق الأقباط إلى أن زالت النصرانية منها ، والمقرزي في كلامه عن اليعاقبة في مصر في خلافة هشام ابن عبد الملك (٧١٤ - ٧٤٣ م) يقول :

”وبعث إليهم أهل النوبة في طلب أساقفة فبعثوا إليهم من أساقفة اليعاقبة فصارت النوبة من ذلك الوقت يعاقبة“ . والغالب أن لغة كنائس النوبة بقسميها كانت لغة الكنائس في مصر ، القبطية واليونانية .

ولم يخلف العهد المسيحي في شمال السودان حضارة مادية متميزة ، إذ لا يرجع إليه إلا بعض آثار لكنائس وأديرة ، معظمها في الواقع من بقايا العهد السابق للمسيحية ثم حوله أهل النوبة — بعد اعتناقهم للمسيحية — إلى كنائس ، وطلوا النقوش الهيروغليفية والنقوش القديمة بالطين ورسموا على الطلاء صور المسيح والقديسين .

ومع هذا استطاعت النوبة أن تصمد أمام المسلمين في الشمال قروناً طويلة كما قدمنا ، لكن لم يمنع ذلك من تسرب المسلمين وثقافتهم إلى النوبة وأهلها ، فالمعروف أن عدداً كبيراً من العرب المسلمين قد أخذوا يهاجرون منذ الفتح إلى بلاد النوبة ، وكان أكثرهم من جهة بنى العباس ، إلى أن كانت الغلبة للمسلمين ، فضعف طابع النوبة واصطبغت البلاد وسكانها بالصيغة العربية الإسلامية ، فكان هذا إيذاناً بانقلاب ثقافي ، سناه يربط السودان بالعالم العربي وثقافته الإسلامية ، وسناه ينزع السودان وأهله من طابع الثقافة الإفريقي إلى هذا الطابع الآسيوي ، ولكنه سيظل يولى وجهه في زعامته الثقافية والروحية إلى نفس القبلة الشمالية التي اتجه إليها دائماً باعتبار أن هذا هو المدخل الطبيعي لتلك المؤثرات ، وباعتبار أن مصر الآن زعيمة العالم العربي كله ، والمركز الذي يشع منه نور الثقافة الإسلامية إلى الشعوب الإسلامية جميعاً .

دخل الإسلام أفريقيا مع الفتح العربي لمصر في القرن السابع الميلادي، وأصبحت مصر القاعدة التي ارتكز عليها المسلمون في نشر الدعوة الإسلامية في الشمال والجنوب، وقد رأينا كيف تسربت الجماعات الإسلامية إلى بلاد النوبة منذ دخول المساميين مصر، ثم كيف تدفقت القبائل العربية إلى السودان منذ القرن الثالث عشر، حاملة معها ثقافتها وحضارتها التي أصبحت بمرور الوقت حضارة الغالبية الكبرى من السكان وثقافة الجزء الأكبر من أقاليم السودان، كما يظهر في اللغة التي يتكلمون بها والدين الذي يعتقدون، وكما يبدو في نواح كثيرة من مظاهر حياتهم الروحية والمادية.

والكتاب كلهم مجمعون على أن شمال السودان وحدة ثقافية منسجمة تتصل اتصالاً تاماً بالعالم الإسلامي وثقافته، وتكون جزءاً لا يتجزأ من هذه الكتلة الحضارية التي تجاورها في شمال أفريقيا وغربها وفي الغرب والجنوب الغربي للأقاليم الأسيوية: فالأستاذ (نادر) - وهو من موظفي الحكومة السودانية - يشير إلى شمال السودان وإلى ما قد يلمس فيه من بعض الاختلافات بين سكانه، لكنه يعقب على هذا بقوله:

”... لكن هذه اختلافات سطحية في معظمها، فقد صهر الشمال في كُفٍّ واحد، وأساس مشترك من جنس عربي (!) ومن لغة ومن دين هو الإسلام، مع ما ترتب على ذلك من وحدة في الأفكار الاجتماعية والسياسية.

”وعلى الرغم من أن شمال السودان واقع في أفريقيا، فإن في الامكان أن ننظر إليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا، فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبية من دم أسيوي، يتكلمون لساناً أسيوياً، ويدينون بعقيدة سامية، وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة في مصر وسوريا والعراق“ (١).

والاستاذ (بركشارد) - الذي أشرنا إليه في سياق المناقشة - يشير إلى شمال السودان على أنه وحدة ثقافية منسجمة، ”تتكلم العربية، وتدين بالإسلام، ولهذا كانت - لحد كبير - منسجمة من الناحية الثقافية. ذلك لأن الإسلام ثقافة كما هو عقيدة“ (٢).

لكن ما الحد الجنوبي لهذه الوحدة الثقافية المنسجمة، وإلى أي مدى أثر الإسلام وحضارة المسلمين بين الجماعات التي تسكن أعلى النيل؟ لقد بينا - عند الكلام على انتشار الجماعات العربية في السودان - أنها سكنت غالب السودان الغربي والسودان الشرقي (مع استثناء أرض البجاء المحدودة على ساحل البحر الأحمر) كما استقرت على جانبي النيل حتى أرض (النيلوتين)

(١) تراجع صفحة ٩٥ و ٩٦ من كتاب:

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

(٢) تراجع صفحة ٨٢ من كتاب السابق.

التي تبدأ من أعلى النيل الأبيض . وهذا التوزيع للأثر الجنسي للعرب يرينا أن تقسيم السودان إلى شمالي وجنوبي فيه لون من التعمية المكشوفة والمغالطة المقصودة ، لأن الدائرة التي لم يصل إليها الأثر العربي دائرة لا تشغل إلا جزءا محدودا من جنوب السودان ، ومن التعسف إذن أن ننظر إلى السودان والسودانيين على أنهم مقسمون مناصفة بين المؤثرات العربية والمؤثرات غير العربية .

بل إن انتشار الثقافة الإسلامية في جنوب السودان إنما يتجاوز الحد الذي وصل إليه الأثر الجنسي للقبائل العربية ، فالإتصال مستمر في الناحية الطبيعية ، ووصول التجار وغيرهم من أهل الشمال إلى أقصى الجنوب قد حمل معه دين الشمال ولغة الشمال وحضارة الشمال ، كما أن الإتصال المستمر بين جماعات رعوية كالشلوك وغيرهم من سكان أعلى النيل ، وجماعات رعوية أخرى كالبقارة في غربي النيل أو الفنج في شرق النيل لا بد وأن يؤدي إلى مؤثرات إسلامية في الثقافات القائمة في أقصى جنوب وادي النيل ، حتى أن بعض الكتاب الحديثين ليرى أن هذه العملية استمرت تحت الإدارة الحالية في السودان " حيث انتشرت الثقافة الإسلامية ببطء — ولكنه كان انتشارا ، وكذا — وكانت واسطة ذلك الموظفين والتجار " (١) .

والواقع أن عملية صبغ السودان بالثقافة الإسلامية كانت عملية مستمرة ، وكان وصول مؤثراتها إلى الجنوب يسير منتظما ومطردا ، وما كان يقيدته إلا عامل الزمن الذي كان وحده يعين الحد الذي يستطيع أن يصل إليه الإسلام في انتشاره ، ما دمتنا قد أكدنا انعدام الحواجز الطبيعية التي كان يمكن أن تلعب دورا في وقف تقدم المسلمين ، ووضع حدود لا يستطيعون أن يتعدوها جنوبا مهما طال بهم السنون .

وهذا الذي نقرره هنا ، يمكن أن نحققه على ضوء انتشار المسلمين في كل شمال أفريقيا ، وتحركهم جنوبا من سواحل البحر المتوسط إلى إقليم الغابات ، إذ لم يحل بينهم وبين الانتشار إلا هذه العقبة التي لا تعرف الجماعات الرعوية كيف تتغلب عليها ، نظرا لصعوبة انتقال الإبل والماشية في الأقاليم التي تتكاثف أشجارها وتنتشر فيها المستنقعات وما يعيش فيها من حشرات ويتسبب عنها من أمراض ، وأيضا خفت كثافة هذه الأشجار — لغاروف محلية خاصة — استطاع المسلمون أن يأخذوا طريقهم عبر الغابات متتبعين هذه (الدهاليز) التي هيأتها الطبيعة ، ومتفادين المناطق الأخرى المجاورة ، وأمثلة هذا واضحة في غربي أفريقيا ، حيث استطاع الأثر الإسلامي أن يتجاوز الصحراء جنوبا ليصل إلى ساحل غانة عبر إقليم الغابات .

وإذا تكلمنا نرى أن هذه الحركة الطبيعية لا انتشار الإسلام بين باقي الجماعات السودانية التي لم تدن به قد ضعفت ووقفت ، فمرجع هذا إلى تلك السياسة التي تتبعها إنجلترا في حكمها المنفرد في السودان ، توطئة لإبقاء أقليات شاذة في ثقافتها ، تستطيع أن تشجع باسمها تقسيم السودان

وتقطع أوصال وحدته ، باسم حماية الأقليات ، والمحافظة على حقوق الجماعات ، وقد ينتهى بها الأمر قريبا فتعان هذه الخطة المستترة ، وتمسك بمبدأ تقرير المصير لما يحلو لها أن تسميه السودان الزنجي ، وما ذلك المصير إلا ما تعمل له بكافة الطرق من خاقي آلمة أفريقية (زنجية !؟!) ، تضم إليها ما تشاء من أراض ، ومن تريد من شعوب الله ، الذين قد لا يرتبطون بالعناصر الزنجية إلا في عقول هؤلاء السادة المستعمرين من الإنجليز !! لا لأن لهذه الجماعات مصلحة في ذلك ، ولا لأن هنالك من الدواعي ما يبرر اتباع هذه الخطة (وستعرض لهذا فيما بعد) ، بل الحاجة في نفس الإنجليز يمكن أن يتبينها الإنسان دون كبير عناء .

أما مظاهر هذه الخطة المقررة في أذهان الساسة الإنجليز لمنع وصول المؤثرات الشمالية الإسلامية إلى الجماعات التي تعيش في مديريات أعلى النيل فواضحة في :

(أ) تلك القيود الشديدة التي تقيد بها الحركة والانتقال بين الشمال والجنوب ، وهذه العقبات التي تقام في طريق السودانيين أنفسهم إذا ما طلبوا حتى مجرد زيارة هذه الأقاليم الجنوبية من بلادهم . وليس لهذا من داع اقتصادي أو صحي أو اجتماعي ، وإنما الدافع إليه الرغبة في عزل هذه الجماعات الجنوبية عزلا ينسبها صلاتها بالشمال ، ويقضى بمرور الوقت على هذا القدر من الثقافة الإسلامية الذي استطاع أن ينفذ إلى الجنوب قبل أن تتقرر هذه السياسة الانفصالية الكريمة .

(ب) عدم السماح بنشر الدعوة الإسلامية بين سكان الجنوب مع تشجيع الحركة التبشيرية المسيحية بينهم ، بل إن حكام الجنوب لا يسمحون للجانبات الإسلامية هنالك بجزية العبادة ، إذ هم يقيدونهم حتى في طريقة الأذان (!) ، ويعملون ما استطاعوا على الحيولة دون أن تتعدى دعوتهم تلك الدائرة الضيقة التي يعيشون داخلها ، ذلك أنهم يعلمون - كما سنرى - كيف تستهوى الدعوة الإسلامية قلوب السكان ، وكيف يتذوقون تعاليمها ويستسيغون بادئها ، ويسارعون - حتى بمد تنصيرهم - إلى الذين يستطيعون الاتصال بهم من رجال الدين المسلمين .

(ج) التباطؤ الشديد في تسهيل سبل الاتصال ، وعدم إنشاء الطرق والخطوط الحديدية ، لتضعف بهذا الصلة بين سكان الوادي ، ويستحيل تحقيق الانصهار بين الجماعات المختلفة ، ولو أن الإنجليز عنوا بالمواصلات هنا عنايتهم بها في بعض جهات شرق السودان إذن لحدث في الجنوب لون من الانقلاب في أفكارهم وثقافتهم ، ولقربت حضارات الجماعات النيلية من حضارة باقي السودان ، ولأصبحنا الآن أمام وحدة منسجمة تماما ، تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد ، لكننا السياسة الانجليزية المقررة ، كان ههما إبقاء هذا الفصل وتشجيعه ، دون أن تهتم بما يتبع هذا من ضرر محقق بمصالح السودان الحيوية مادية كانت أم روحية .

لكن الغريب أن الانجليز يعبرون سياستهم هذه بمبررات يتمسحون بها في المصاحبة للعامة ، والمحافظة على كيان السودان الجنوبي (!) ويقضون على هذا الفضل الكبير لمصر التي حققت بفتحها وحدة السودان لأول مرة في التاريخ ... إذ علام يعارض الانجليز في أن يصل الإسلام إلى هذه الجماعات الوثنية ليعلمها مبادئ دين هو أحد الأديان الثلاثة التي لا مرء في أنها رفعت قيم الحضارة وسمت بالناس فوق ما كانوا يعيشون فيه من جهل وضلالة ! ... وما نريد نحن أن نصور المدى الذي كان يمكن أن يصل إليه السكان الوثنيون من تقدم لو أن الإسلام قد بلغهم ، وإنما نكتفي بأن ننقل هنا ما كتبه (سير هارى جونسون) وكرره في مؤلفاته الكثيرة ، عن أثر الإسلام في رفع مستوى الشعوب الإفريقية التي انتشر فيها ، وعن فضل المسلمين على العالم كله بما تركوه من أثر كبير في الأقطار الإفريقية التي فتحوها :

”لقد كان الاستعمار الاسلامي لافريقيا هو الحادث الأول الذى أوصل ذلك الجزء من القارة — فيما وراء الصحراء ومصر العليا — إلى علم العالم ذى الحضارة والتاريخ“

”لقد نشر الغرب في ثلث القارة الشمالى لغة مشتركة — هى اللغة العربية — ... وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية في دائرة تلك الأمم المتحضرة التى بنت آمالها وتفاقتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية ...“

”كان العرب هم الوسطة في زيادة الموارد الغذائية، وترقية وسائل النقل بين الزوج والجماعات المتأثرة بهم ... كما وسعوا دائرة الحيوانات المستأنسة في أفريقيا الزنجية كالحصان والحمار والماعز والغنم والدواجن ... الخ“ (١) .

والواقع أن مصلحة السودان عامة — والجماعات الجنوبية من سكانه بوجه خاص — هى في أن يعمم الإسلام فيه ، وأن يترك هذا الجزء من أعلى النيل ليصبغ بالصبغة الاسلامية، وأمام الجماعات التبشيرية المسيحية ملايين عديدة من الوثنيين في أفريقيا وآسيا وأمريكا يمكن أن تركز جهودها فيها بعيدا عن هذا الجزء الوثنى المحدود من السودان ، إلى جانب هذه الملايين من الأوروبيين والأمريكيين الذين تشكو الكنيسة المسيحية من ضعف عقيدتهم وإهمالهم شعائر الدين ... وإذا كان هنالك رأى في تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ يختص بكل منطقة منها مذهب من المذاهب المسيحية ، فإذا يمنع من أن يترك للإسلام منطقة نفوذ تشمل هذا الجزء من الأراضى السودانية ، فيحرم التبشير المسيحي فيها كما يحرم في بعض جهات في أفريقيا الغربية ؟؟ إننا ندعو إلى هذا لأن المصلحة تقتضيه ، ولأن هنالك أسبابا قوية تدعو إليه، ويكفى أن نقتصر من هذه الأسباب الكثيرة على ما يأتي :

(١) تراجع صفحتا ٧٤ و ٧٥ من كتاب (سرهارى جونسون) :

أولاً — إن الاتجاه المنطقي هو إلى أن نعمل على توفير الانسجام الثقافي من الناحيتين اللغوية والدينية بين سكان الوحدات السياسية المختلفة ، كضمان لحسن التفاهم وقوة التعاون ، وكوسيلة لإزالة ما قد يسبب الاحتكاك والتنافر إذا قامت أقلية — أو أقليات — تشذ في لغتها وثقافتها عن الغالبية الكبرى للسكان . وما دمنا قد رأينا أن المقومات الطبيعية والعوامل الجغرافية توحى كلها بوحدة وادي النيل ، وكانت الأغلبية العظمى من السكان تتكلم العربية وتدين بالاسلام ، فالأمر الطبيعي هو توجيه الجهود إلى تقريب ثقافة الجنوب من ثقافة الشمال ، وإلى أن يكون الاتجاه نحو إتمام عملية التعريب ، التي بدأت منذ القرن الثالث عشر في شمال السودان ، لتعم الشمال والجنوب ، سيما وأن حضارة الجنوب لا يمكن أن يكتفى بها ، أو يترك الناس عند مستواها ، بل لابد من عملية بعث ثقافي تخلص سكان أعالي النيل من كثير من عاداتهم ومعتقداتهم ، وترفعهم إلى مستوى يستطيعون معه أن يسايروا العالم في اتجاهاته وأفكاره .

ثانياً — إن الجماعات التي تعيش في أقصى الجنوب لا تكون بأي حال من الأحوال وحدة ثقافية ، يمكن أن نغذيها ونلقحها ، ونحافظ على خصائصها ، بل إنها على العكس من ذلك جماعات تتميز بأنها لا تنسجم مطلقاً في ثقافتها ، ولا يتفق بعضها مع بعض في كثير من خصائص تلك الثقافات . وها هو الأستاذ (برنشارد) يؤكد هذه الحقيقة تأكيداً قائماً على دراساته الاثروبولوجية العميقة في جنوب السودان ، فهو يصرح بأنه من الصعب جداً في الوقت الحاضر أن نضع تقسيميا مقبولاً لحضارات السودان الوثني . ثم هو يقسم هذا السودان الوثني إلى المجموعات الرئيسية الآتية :

- (أ) النيليون ويضمون أربعة أقسام فرعية .
- (ب) الحاميون النيليون ويضمون خمسة أقسام فرعية .
- (ج) قبائل تسكن الهضبة وتضم سبعة أقسام فرعية .
- (د) الزاندي .
- (هـ) الجماعات الوثنية في كردفان وتضم عشرة أقسام فرعية .
- (و) دارفنج وتضم ستة أقسام فرعية .

ولكنه يلفت الأنظار إلى أن أسس التقسيم فيها متباينة ، فإحدى دائمتها بالثقافية ولا الجنسية ولا اللغوية^(١) .

فاذا كان هذا هو الموقف ، وكان هذا هو التعقد الثقافي في تلك المنطقة المحدودة ، فكيف يمكن أن يرتفع المستوى الثقافي أو يوجد الانسجام الفكري ، الذي لابد منه لجماعات تريد أن تعيش

(١) تراجع صفحات ٨٥ — ٨٧ من مثال الأستاذ (برنشارد) ضمن فصول كتاب :

متجاورة متعاونة؟؟ لابد إذن من وسيلة مشتركة ، توحد بين هذه الجماعات المختلفة ، وتكون هي العامل الموحد بينها ، ولسنا نقول هذا لنخدم به وجهة نظر معينة لنا ، بل إن كل الذين درسوا هذه الناحية يشيرون هذه المشكلة ويعتبرونها نقطة على جانب كبير من الأهمية ، وفيما يلي ما كتبه (نادر) الذي أشرنا إليه سابقا :

”... لن يكون هناك تقدم مادامت هذه اللغات المتعددة قائمة تجمل التفاهم أمرا مستحيلا .
إن من الواجب وجود لغة مشتركة ، كافة السواحلي التي أصبحت لغة عامة في الشرق الأوسط بقارة أفريقيا (١)“ .

ومثل هذه المشكلة واجهت العرب في انتشارهم في أفريقيا ، وفي بث تعاليم الدين والثقافة الإسلامية بين سكانها ، فقد كانت هنالك لغات متعددة ، وكان لابد من وجود لغة مشتركة تكون لغة الثقافة بين الجميع ، وقد أدت العربية هذه المهمة على أحسن وجه ، وكانت الوسيلة في انحراج الشعوب الأفريقية من عزلتها وتحقيق اتصالها بالعالم الخارجي ، فلم لا تكون العربية هي اللغة المشتركة التي توحد بين هذه الجماعات الجنوبية من الناحية الثقافية ، فتكون هذه خطوة أولى لرفع مستواهم ، والقضاء على ركودهم الفكري وتأخرهم في نواحي الحضارة ، سيما وأن اللغة العربية ليست مجهولة تماما في الجنوب ، بل إن هنالك لونا من اللغة العربية الدارجة هي بمثابة اللغة المشتركة في جنوب السودان .

وإذن فمن الواجب أن تنتشر هنالك ، وأن تكون أساس التعليم في كل جهات السودان الجنوبي ، سيما وأن التقدم الاقتصادي لهذه الأقاليم مرتبط - كما سنرى - بالأقاليم الشمالية ، وسيحتاج التبادل التجاري إلى مثل هذه اللغة المشتركة بين سكان السودان جميعا .

ثالثا - إن الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية ، كانا دائما أقرب إلى عقاية الجماعات البدائية ، وأسهل انتشارا بينها من الديانات والثقافات الأخرى . وليس الأمر هنا أمر تفضيل أو تحيز ، بل الأمر أمر تقارب وتباعد بين الثقافات التي تتقابل وتتفاعل ، والمعروف أن العقائد الإسلامية عقائد غاية في البساطة ، والذين يدعون إليها عناصر لا تحترف التبشير ، ولا تحاول أن تدخل في تفاصيل معنوية عميقة يستحيل على كثير من الناس أن يهضموها . ومن هنا كان سر انتشار الإسلام السريع وسبب قوته في التأثير على الجماعات البدائية والشعوب البسيطة . وهذا أيضا ليس رأى المسلمين حتى لا يفسر بالتحيز والتعصب ، وإنما هو رأى كثير من الغربيين فيما يشيرون (هكسلي) في كتابه عن أفريقيا :

(١) تراجع صفحة ١٠٤ من الكتاب السابق .

”... هنالك عدد كبير من الناس يعتقدون أن الإسلام هو أحسن الأديان للرجل الأفريقي، لأنه يشجع نلى استقرار أعظم، ويغرس فيه احتراماً أكثر لنفسه وللسلطة الحاكمة، كما أنه لا يشجع على القلق والمراعاة بقدر ما يشجع التحول الى المسيحية (١) .“

وإذا كان (هكسلى) لا يوافق على وجهة النظر هذه موافقة تامة ، فهو يسلم بها لحد كبير ، ثم يتعرض لبعض نواحي الإسلام تعرضاً لا يدل على أنه يدرك روح هذا الدين ، أو يفهمه على وجهه الصحيح .

إن المسيحية تستطيع أن تؤدي رسالة جليلة بين هذه الشعوب البدائية الأفريقية ، لكن بشكل آخر غير الشكل الذى يدير به الآن ، والذى يجعلها أبطأ فى الانتشار وأقل زيوعاً بين هذه الشعوب ، ولسنا هنا نناظر بين دينين عظيمين نقدمهما ونحترم تعاليمهما ، بل كل ما فى الأمر أننا ندرس الموقف فى جماعات أعلى النيل ، على ضوء الظروف المحيطة ، والملازمات القائمة ، وكلها تشير إلى أن الاحتمال فى نجاح نشر الثقافة الاسلامية أقوى فى هذه البيئة بالذات ، لتلك العوامل الكثيرة التى أشرنا الى أهمها فى إنجاز .

رابعا - وربما اتصل بهذه النقطة السابقة ، كل ما يثار ضد التبشير المسيحى بالشكل الذى يمارس به الآن ، وبالطريقة التى يدعى بها إلى تعاليم السيد المسيح ، وكل هذه المآخذ التى يأخذها الكتاب عليه لنعرف أنها ارتبطت بنشر الدعوة الاسلامية واذاعة ثقافة الاسلام ، وما يعيننا أن ندخل فى تفاصيل هذا ، بل يكفي أن نشير إلى الفصل المتبع الذى كتبه (هكسلى) فى كتابه السابق (صفحات ٣١٩ ، ٣٤٦) عن ”المبشرين والحياة فى أفريقيا“، فهو يثير ناحية الاحتراف فى التبشير وما يؤدي إليه هذا الاحتراف من ضعف فى تحمس عدد كبير من المبشرين ، وهو يثير هذا الصراع القائم بين المذاهب والكائس المسيحية وما يرتبط بهذا من صراع محلى ، كثيرا ما يكون له رد فعل سيئ على تلك الشعوب البدائية ، وهو يتناول كيف يعمل المبشرون غالباً بعيدين عن مطالب البيئة التى يبشرون فيها ، غير مكترئين بما تؤدي اليه تعاليمهم من نزع الأفراد من بين المجتمعات التى يعيشون فيها ، وتحملهم من التقاليد التى تربطهم بنى جذمهم ، دون أن يستطيعوا الوصول إلى ذلك المستوى الذى يجعل الحضارة المسيحية ناجحة تسمو بالفرد وترقى بالمجتمعات ، وهو كذلك يشير - ضمن ما يشير اليه - إلى هذه الانعزالية التى يعيش فيها عدد كبير من المبشرين ؛ انعزالية عن الحكام الاداريين الذين لا يرون فى أعمال المبشرين ما يساير روح العصر ، وانعزالية عن الأهالى الوطنيين ، لأن الذين ينصرون لا يرتفعون إلى هذا المستوى الذى يتساوون فيه مع المسيحيين المستعمرين ، بل إن المبشرين أنفسهم ليتخذون ممن يعملونهم خدماً وأشباه عبيد ، يعملون لهم ، وينقطعون لخدمتهم ، وفى هذا ما فيه من تناقض مع رسالة المسيح الذى دعا أول ما دعا إلى الحب والمساواة والاخاء فى الله (٢) .

(١) تراجع صفحتا ٣٤١ و ٣٤٢ من كتاب هكسلى : Africa View

(٢) تراجع صفحات ٣١٩ - ٣٤٦ من الكتاب السابق .

وقد سبق أن أشرنا الى أن أكبر ما يميز بين المسيحية والاسلام في علاقتهما بالشعوب ؛ أن الاسلام - نظريا وعمليا - لا يعرف التفرقة العنصرية ولا يبيح النظرة العنصرية ؛ والمسلمون في تاريخهم الطويل واحتكاكهم بالجماعات البدائية لم يعرفوا الفارق اللونى ولا نظام الطبقات ، وكانت الشعوب التى يفزوها المسلمون ويفتحون ديارها تسارع الى الدخول فى دين الاسلام ، لتضمن بذلك المساواة مع هؤلاء الفاتحين ؛ ولتقتضى على كل الفوارق الاجتماعية وغير الاجتماعية التى تحول بين غير المسلم وبين الاندماج فى الأسرة الاسلامية الكبرى .

خامسا - ثم يبقى أن نبرز هنا نقطة على جانب كبير من الخطورة فى مستقبل هذه الجماعات الوثنية التى تعيش فى أعلى النيل ، إن نجحت إنجلترا فى أن تفصل شمال السودان عن جنوبه ، وتمكنت من أن تضم بعض أراضيه الى الكتلة الزنجية التى تريد أن تخلقها فى جنوب افريقيا ووسطها ، تحقيقا لأغراض استعمارية تجمع بين الاستراتيجية والاستغلال . . .

إن هنالك اتجاهات قويا بين كثير من حكام المستعمرات وبعض الاثروبولوجيين ؛ يرمى الى التشكيك فى قيمة الحضارة الغربية للشعوب البدائية ؛ وينادى بأن هذه القيم التى تقوم عليها حضارة الغرب وثقافته ليست قيمة صالحة لهذه الجماعات المختلفة فى تاريخها وتراثها وعقليتها (!) ولهذا فهم يذهبون الى ضرورة (تحضير) هذه الجماعات البدائية بقدر . حتى لا تتزعج "روحهم" وحتى لا تهدم نظمهم وتضعف تقاليدهم . . . ولقد رأينا بعض المغالين فى هذه الناحية يندب حظ الافريقى الذى بدأ يستخدم الملابس ويقيد نفسه بمضايقات الحضارة بعد أن كان حرا طليقا متحلا حتى من أبسط القيود !!

والذى نخشاه أن تكون هذه الدعوة دعوة غير خالصة ، لا يقصد بها مصلحة الافريقيين بقدر ما يقصد بها مصلحة المستعمر المستغل ، ذلك لأن هذه السياسة إن صالحت فانما تصلح فى تلك الجماعات التى بلغت فى سلم الحضارة والرقى مرتبة مقبولة ، يمكن أن تساعد على استغلال بيئتها والاستفادة المعقولة من مواردها ، ويمكن أن تجارى بها روح العصر ومفاهيم الحال الى حد مقبول ، لكن ما معنى هذا الاتجاه إن أريد الأخذ به فى مثل حالة تلك الجماعات الوثنية فى أعلى النيل؟! إنه لن يؤدي إلا الى لون من الركون الذى يبنى هذه الجماعات فى عزلتها ، ولن يفعل أكثر من أن يمكن لتلك العوامل المعطلة من أن تنشط فى عرقلة سير المجتمع والوقوف به عند هذا المستوى المنحط الذى يتردى فيه منذ أمد بعيد ، وسيثبت أقدام هذا النظام القبل الذى لا يؤدي الى وحدة ، ولا يخلق تعاونا ، وستظل تلك الجماعات تعيش مفككة ، يتحكم فيها شيوخها الذين لا يتسع لهم أفق ، ولا يرحى على أيديهم إصلاح جوهرى فى شؤون الحياة . . . ولو أن العالم قد سار على هذه السياسة فى أدوار تطوره المختلفة ، ما رأينا هذا التقدم الذى نلمسه ، وما استفادت المجتمعات بعضها من بعض ، ولظلت حضارات العالم وثقافته بمنزلة لا تأخذ إحداها عن الأخرى ، ولا تعتمد واحدة منها على التراث الاجتماعى الذى لم تعرفه هى من قبل .

إن روح العصر الحاضر - بما فيه من سرعة الاتصال وتشابك المصالح - لا يلائمها هذا الاتجاه الذى يدعو إليه بعض المستعمرين ، ولا يتفق معها أن نحتفظ في العالم "بتلك المتاحف الاثنوجرافية" التى يريد بعض الأوروبيين الاحتفاظ بها بين الجماعات الافريقية (!) ولسنا نفهم لم يندفع الأوروبيون فى الأخذ بكل ما وصلت إليه حضارة الغرب وتقدمه العلمى عندما يكون هنالك استغلال للوارد واستنزاف للثروة من مجاهل افريقيا ، فاذا هم واجهوا الناحية الروحية والاجتماعية نادوا بأن الشرق شرق والغرب غرب فما يلتقيان !! . . ان الدراسة العلمية الصحيحة لا تقر هذا التفريق بين الجانب المادى والجانب الروحى فى الحضارة ، بل تراهما متفاعلين متداخلين ، بحيث يصعب الفصل بينهما أوتجاهل أحدهما دون حدوث كثير من الفوضى والارتباك ، وهو ما نتوقعه ان نجحت إنجلترا فى فصل جنوب السودان ، واستمرت فى تطبيق هذه السياسة الخطيرة على الجماعات السودانية التى تعيش فيه .

حقيقة إن فرض حضارة غريبة كل الغرابة على مجتمع آخر لا يتصل بها بسبب من الأسباب ، لن يؤدي إلا إلى زلزلة أركان المجتمع ، ولن ينتج عنه إلا الفوضى الاجتماعية ، ولهذا فان خير ألوان "التحضر" والتقدم ما يأتي على يد جماعات لا تتباين فى حضارتها وتقدمها تباينا تاما عن حضارة المجتمع الذى تريد أن تؤثرفيه ، وكانت أنجح السياسات فى هذا ما اعتمدت على عناصر تمت حضارتها وثقافتها بصلته إلى الحضارة التى نبغى أحداث شئ من التعديل والتحويل فى مفرداتها ، وفى هذا ما يضيف قوة إلى مذهبنا إليه من أن تثقيف جنوب السودان وتحضير الجماعات التى تعيش فيه ، لا يمكن أن يتم بطريقة ناجحة سليمة ، وبشكل لا يشيع الفوضى الاجتماعية بين السكان ، ان ترك الأمر فيه لدولة كإنجلترا ، لم تتصل حضارتها فى وقت من الأوقات بحضارة هذه الجماعات ، ولم ترتبط ثقافتها بالثقافات السودانية أدنى ارتباط . انما يقضى المنطق السليم بأن يكون (عملاء) الثقافة (ووسطاء) الحضارة هم السودانيون أنفسهم ، متعاونين مع اخوانهم سكان الشمال ، فهذا تصل التيارات الثقافية المختلفة معدلة محورة ، ويستفيد جنوب الوادى من الاتجاهات الخارجية ، دون أن يصيب كيانه تصدع إلا يرجى له الثام . . هذا مع ملاحظة أن مصر قد استطاعت أن تسير روح العصر ، وان تأخذ عن الغرب كثيرا من نواحي رقيه وتقدمه ، وتمكنت عندما ضمت السودان إليها أن تنقل إلى سكانه - ضمن ما نقلت إليهم - كثيرا من نواحي الحضارة الغربية معدلة تعديلا يجعلها ملائمة لسكان السودان ملائمة تامة ، وتمتطيع أحسن من غيرها أن تقوم بهذه المهمة مستقبلا على خير الوجوه .

الخلاصة من كل هذا أن الروابط الثقافية ظلت مستمرة بين سكان حوض النيل كله طوال عهود التاريخ ، وأن هنالك أسسا كثيرة مشتركة فى التراث الحضارى لهذه الوحدة الطبيعية ، وأن مصر كانت دائما العامل المحضر لأقسام الحوض المختلفة ، وأن الجزء الذى يشذ عن هذا الانسجام الثقافى محدود فى أقصى أعالي النيل ، ومع ذلك فهو فى شذوذه لم يخلص تماما من

مؤثرات الشمال وثقافته حامية كانت أم سامية ، وأخيرا فإن مصلحة هذا الجزء الشاذ المحدود في أن يصطبغ بنفس الصبغة التي اصطبغ بها غالبية سكان الوادى من حيث اللغة والدين ، وقد كان هذا هو الاتجاه الطبيعي الذى يتجه إليه لولا تلك العوامل الطارئة التى لا تريد هذا الاتصال ، ولولا ما جرت عليه سياسة انجلترا الاستعمارية من وضع الصعوبات وإقامة العراقيل بين شمال السودان وجنوبه ، ومن دعواها بأنها تحتفظ للجنوب بطابعه وتبقى لأهله شخصيتهم ، والله يعلم أنها لا ترمى من وراء هذا كله إلا إلى التفرقة بين السكان وهدم وحدة وادى النيل .

الأسس الاقتصادية :

والآن وقد اتبيننا من دراسة المقومات الطبيعية والأثنوجرافية والثقافية لوحدة وادى النيل ، ينبغى أن ندرس الأسس الاقتصادية لهذه الوحدة ، لنرى كيف تتداخل مصالح شطرى الوادى تداخلا شديدا ، ولانتمس الضرورة القصوى لتوحيد الجهود فيهما ، توحيدا يوجه الاقتصاد القومى فى كل منهما نحو غاية مشتركة ، هى رفاهية السكان ورفع مستواهم المعيشى . وسيظهر لنا بوضوح أن تضارب المصالح الاقتصادية ، والافراد برسم سياسة محلية فى حدود ضيقة ، والتحلل من سياسة التعاون التام التى توحى بها ظروف البيئة ، كل هذا لن يؤدي إلا الى عرقلة الجهود ، وتأخير الإصلاح ، واثقال كاهل الجماهير بتكاليف وأعباء قد لا يستطيعون تحملها طويلا ، وإذن فالخير كل الخير فى أن تضم القطرين وحدة اقتصادية مندمجة ، تدرس الموارد ، وترسم الخطة المثلى لاستغلالها ، وتستفيد من القوى الكامنة ، فهذا وحده يستطيع وادى النيل أن يرتفع بمستوى سكانه ، وأن يتخلص من هذا الاستغلال الاقتصادى الشنيع الذى يعانى به الآن .

وسنعالج هذه الناحية الهامة من دراسة وحدة وادى النيل بالشكل الآتى :

(أولا) الناحية الزراعية والثروة الحيوانية :

(ثانيا) الناحية الصناعية والتجارية .

(ثالثا) المصالح المشتركة فى ماء النيل .

أولا - الناحية الزراعية :

إن امتداد حوض النيل من حوالى خط عرض ٤° شمالا إلى حوالى خط عرض ٣١° شمالا يؤدي إلى لون من التباين فى الظروف المناخية والأحوال النباتية ، ويوجد هذا التنوع الكبير فى الغلات والحاصلات ... وكذلك تختلف النظم الاقتصادية والمستوى الإنتاجى الذى وصل إليه سكان هذه الأقاليم المتباينة ، فكانت هنالك جماعات تعيش على الزراعة البدائية ، بينما تعيش جماعات أخرى على نوع من الزراعة الكثيفة التى ارتقت طرقها وتقدمت أساليبها تقدما

ملموسا ... كما كانت هنالك قبائل تعيش على رعى الإبل ، بينما تعيش قبائل أخرى على رعى الماشية ... وكل هذا يجعل من أقاليم وادي النيل وحدات يكمل بعضها بعضا في الإنتاج الزراعي ، كما هي وحدة متكاملة في نواحي الإنتاج الأخرى .

كذلك يلاحظ أن المستوى الفنى في الإنتاج الزراعي مختلف اختلافا بينا في جهات الوادى المختلفة ، وعلى الرغم من أن مصر لم تبلغ بعد أقصى ما تستطيع أن تبلغه في استثمار مواردها الزراعية ، فإنها خطت في ذلك خطوات كبيرة جدا ، ولا يزال أمام السودان — في كل جهاته تقريبا — أن يبذل جهودا هائلة إلى أن يصل إلى ما وصلت إليه مصر في تطورها الزراعي الطويل ... ولا بد لكي يصل السودان إلى هذا ، ولكي يستثمر موارده الزراعية استثمارا كاملا ، من أن يتغلب على عدة عقبات سنرى أنه لا غنى له عن مساعدة مصر فيها ، وأهم هذه العقبات ما يأتي :

١ — الأيدي العاملة : فالمعروف أن كثافة السكان في جهات السودان المختلفة كثافة قليلة ، ولا بد من مرور وقت طويل إلى أن ينتقل عدد كبير من الجماعات الرعوية إلى حياة الزراعة والاستقرار ، . فالملاحظ أن غالبية السكان تمارس حياة الرعى إذا نحن ابتعدنا عن النهر وروافده ، بل إن من تلك الجماعات التي تعيش على ضفاف النهر، ما لم يتخذ الزراعة حتى الآن حرفة رئيسية يعتمد عليها كل الاعتماد .. ولو أن السودان ظل بهذه الكثافة المحدودة — والدلائل كلها تدل على أن نمو السكان فيه لا يسير بتلك السرعة التي يمكن أن يواجهها حاجات الاستغلال — لظل إنتاجه الزراعي قليلا ، واعطت كثير من موارده الطبيعية التي لا تزال بكرة ، . وعلى عكس هذا يحتفظ الجزء الأدنى من الوادى اكتظاظا شديدا ، ويتكاثف السكان في غالبية جهات القطر المصري تكاثفا لا تراه في أشد جهات العالم ازدحاما بالسكان ، والأمل قليل في أن تستطيع مصر التخفيف عن أراضيها باستصلاح أراض كافية ينقلون إليها ويتوزعون فيها ، ومن هنا كان تقسيم الملكية الزراعية إلى تلك الأقسام " القزمية " ، وكان هذا الدخل المحدود الذى هو بمستوى المعيشة بين الفلاحين إلى الحضيض ، . وما نظن أن هنالك بلادا مستعدة لقبول هذه الملايين المتزايدة من سكان مصر ، كما لا نظن أن الفلاح المصري نفسه مستعد لأن يهاجر إلى تلك الأقطار البعيدة إن كان لها وجود . . . كل هذا يوضح المصاحبة المشتركة في هذه الناحية بالذات ، ويبين كيف أن في الامكان تنظيم هجرة المصريين إلى السودان بشكل لا تضجى فيه مصلحة جانب لحساب الجانب الآخر .

حقيقة إن الاتفاقيات القائمة لامتيد هجرة المصريين إلى السودان ، وأنه قد نص صراحة في معاهدة (١٩٣٦) على أن للمصريين أن يدخلوا السودان من غير حاجة إلى أن يحصلوا على تصريح خاص بذلك ، لكن الواقع أن هنالك من المضايقات الإدارية ما يصد كثيرين من راغبي الهجرة ويهدمهم في الانتقال ، كما أن الأمر ليس أمر نصوص ومواد ، فهجرة الأعداد الكبيرة تحتاج إلى تنظيم كبير وخطة مرسومة ، منها ما هو مرتبط بالنقل ، ومنها ما هو مرتبط بأعداد المساكن وتهيئة

الأرض تهيئة مبدئية ، وإمداد المهاجرين برءوس أموال في الفترات الأولى للاستغلال . . . ، وكل هذا لا يمكن أن يتم إلا في جو من التفاهم الكامل بين شطري الوادى ، وتحت ظل الوحدة التي تنظر الى المصلحة العامة لسكان الوادى على أنهم جميعا متساوون في الحقوق والواجبات . ويصح هنا أن ننفي عن الفلاح المصرى كراهيته الطبيعية للهجرة كما يذهب بعض الكتاب السطحيين ، ذلك أن تلك الظاهرة إنما ترجع الى أسباب طارئة ترتبط كلها بسوء الحالة في المناطق التي أريد إلى الفلاحين أن ينتقلوا إليها ، وبعدم توافر أسباب الراحة أو ضمان أرباح معقولة في هذه البيئة الجديدة ، فإذا روعيت هذه الأمور في رسم خطة تعمير بعض جهات السودان بمدد من المصريين ، وتذكرنا أنه ليس هنالك فوارق لغوية أو دينية تفرق بين السودانين والمصريين ، فإن نجاح هذه الخطة أمر مؤكد ، وفائدة الطرفين من ذلك فائدة محققة .

٢ — المهارة الفنية : فتجارب السودانين في الزراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم فيها وسائل بدائية ، ولم يبلغوا — حتى في أراضي الجزيرة — مستوى يرتاح إليه ، وسيكون الفلاحون المصريون بتقاليدهم العريقة في الزراعة وباندماجهم اندماجا تاما في اخوانهم السودانين خير العناصر التي يمكن أن ترتفع بمستوى الانتاج في السودان ، وسيأخذ الفلاح السودانى عنهم كثيرا مما لا يستطيع الارشاد النظرى أن يثبه فيه ، وسيخاف هؤلاء المهاجرون في هذا القطر الحديد بيئة زراعية ناجحة ، تتسع دائرتها بالتدرج الى أن تعم الأقاليم السودانية كلها وما يمكن أن يقال هنا إن مهارة الفلاح المصرى لا تزال أقل مما ينبغي ، لأن الارتفاع بالمستوى الانتاجى للفلاح في السودان سوف يتم تدريجيا ، حتى اذا بلغ مستوى الفلاح المصرى أمكن عندئذ أن يؤدي التعليم ، ونشر الثقافة الزراعية ، والافادة بن البحوث العلمية ، الى تحقيق ما نطمح فيه من أهداف بعيدة .

٣ — رأس المال : فاستغلال الموارد ، ونقل المهاجرين ، وإعداد الأرض للزراعة ، كل هذا سيتطلب صرف أموال طائلة ، واقامة منشآت ومشروعات كثيرة ، منها ما يتصل بالرى ومنها ما يرتبط بالمواصلات والبناء ، والسودان فقير جدا في هذا ، ولا غنى له عن رأس المال الخارجى ، وفي مصر أموال كثيرة غير مستغلة ، واستعداد كبير من جانب أصحابها الى أن يوجهوا جهودهم الى السودان باعتبارهم قطرا بكرا ، وقد خرج المصريون عن تقاليدهم القديمة ، وشجعتهم نجاح المشروعات التي قاموا بها على أن يخاطروا بأموالهم وعلى أن يكتسبوا بسخاء في أسهم الشركات المختلفة ، وستكون للمشروعات العمرانية في السودان — في ظل الوحدة — أسبقية على كثير من المشروعات الأخرى وإذا كانت مصر قد قدمت — عن طيب خاطر — كل ما احتاج إليه السودان من أموال ، وسدت برضاها كل عجز في ميزانيته ، وأنفقت بسخاء على كل نواحي التعمير فيه ، فستكون في وحدتها معه أكثر استعدادا لهذا ، وسيكون السودان منها بمثابة الوجه البحرى أو الوجه القبلى ، إن لم يقدم في بعض المشروعات على كثير من المشروعات اللازمة للأراضى المصرية بعينها للحدود . ونحن — على خلاف الكتاب الانجليز — نرى السودان قطرا غنى الموارد الزراعية ، وما ننظر إليه تلك النظرة الاستغلالية التي ينظرها أصحاب الاسهم الى المشروعات التي يستخدمون أموالهم فيها ،

ولن يكون استثمارنا لموارده الزراعية بتلك الطريقة التي تراعى مصالح أصحاب الأسهم وما تأتي مصلحة الناس إلا في المرتبة الثانوية ، بل سيكون الهدف الأساسى خلق طبقة من صغار الملاك — سواء من السودانيين أم من المصريين المهاجرين — تقدم إليهم كل المساعدات التي تمكنهم من أن ينهضوا بأنفسهم وأن يعيشوا في مستوى اقتصادى معقول ، وغالب الظن أن السياسة التي ستبجع في ذلك هي نفس السياسة التي أخذت بها الحكومة المصرية أخيراً في تدمير أراضي شمال الدلتا ، عن طريق نقل عائلات معدمة من المناطق المكتظة ، بعد تهيئة جميع الوسائل التي تشجع على البقاء والاستقرار .

وإذا كان الانجليز يدعون أنهم قد أخذوا خطوات في هذا الاتجاه ، بما زرعوا في أرض الجزيرة من آلاف الأفدنة ، فانا نكتفى في بيان الفرق بين الحالتين بأن نقتبس الفقرات التالية من إحدى النشرات التي أصدرها قسم البحوث لحزب العمال في ١٩٢٨ بعنوان (الاستعمار البريطانى في مصر ، للؤلفة ”الينور برنز“) ، وهي فقرات سبقتها إشارات طويلة الى استخدام رءوس الأموال الانجليزية في السودان ثم انتهت بما يأتى :

”إن حكومة السودان قد سُخِّرت في كل هذه المشروعات لتجعل أرباح رءوس الأموال البريطانية أسهل وأضمن ، ... لكن أوضح مثل لهذا هو النقابة الزراعية التي تستغل أرض الجزيرة

”لقد استطاعت هذه النقابة أن تنظم استغلال إقليم الجزيرة في ضوء التجارب التي عمات في أراضي المستعمرات الأخرى ، ... وكانت مطالبها واضحة صريحة هي :

أولاً — امتلاك الأرض .

ثانياً — ضمان الأيدى العاملة الرخيصة .

ثالثاً — الحصول على رأس مال بفائدة منخفضة .

وقد ضمنّت الشركة كل هذا عن طريق حكومة السودان . (١)“

فالأمر هنا أمر استغلال من ذلك النوع المعروف في المزارع التي تدار بالعمال الوطنيين لمصلحة رءوس الأموال الأجنبية ، وهو استغلال تنتزع فيه أراضي الملاك منهم رغم إرادتهم ، ويفرض عليهم نظام خاص لا يراعى فيه الا زيادة أرباح المساهمين ، بغض النظر عما يصيب الملاك الوطنيين من ظلم ، وما ينقلهم من نظام الانتاج المحلى ، الى نظام إنتاج يربطهم بأسواق العالم وتذبذباتها ، وهو أمر لم يعدوا لمواجهة مفاجآت ، ولم يعرفوا بهد كيف يحمون مصالحهم إذا طرأ

ما يهددها ، وعلى الرغم من عناية الشركة بزيادة أرباحها ، فالمعروف أنها فاشلة ، وأن غلة الفدان من القطن منخفضة ، وأنه لا يرجى للزراعة في ظل سياستها مستقبل كبير في هذه المنطقة . وقد يتساءل الإنسان عن مدى التوسع الزراعى الذى يستطيع السودان أن يصل اليه في ظل الوحدة مع مصر ؟ والاجابة الدقيقة على هذا غير ممكنة الآن - نظرا لأن البحوث التى تمت لاتزال محدودة ، وهناك أراضى يمكن الاستفادة منها كثيرا لو نفذت المشروعات وتغلب القطران (مصر والسودان) متعاونين على الصعوبات التى أشرنا إليها - ولكن يكفى أن نشير بإيجاز إلى أهم المناطق التى تقوم بها الزراعة فعلا ، والتى يمكن التوسع فى المساحة المزروعة منها إذا هيئت لذلك الأسباب . (اعتمدنا فى هذا على دراسة لجنة السودان الدائمة ضمن تقرير مصلحة التجارة ١٩٣٨ صفحات ٣٣١ الى ٣٣٣) .

(١) مديرية الشمال : وتشمل الأراضى الواقعة حول العظيرة و بربرودنقلة و وادى حلفا ، وهى واقعة على ضفتى النيل ، وتروى بالآلات الرافعة ، وأهم حاصلاتها الحبوب والفواكه وتشغل زراعة القطن فيه مساحات ضيقة .

(ب) منطقة الخرطوم : وتمتاز بحقولها التجريدية ، ويوجد فيها زرع أصناف القطن المصرى بأنواعه ، وكذلك القطن الأمريكى ، وقد لوحظ ازدهار زراعة هذا النوع الأخير (٧ قناطر للفدان على الأقل) ، أما الفواكه فلا تعطى إنتاجا على الوجه المرغوب فيه نظرا لشدة الحرارة التى تعمل على سرعة إنضاجها وما يترتب على هذا من حرارة ، على أن هذه المنطقة صالحة لزراعة الموز الجيد ، بشرط أن تتبع الوسائل العلمية المستخدمة فى مصر لمكافحة الآفات .

(ج) أرض الجزيرة : لاتقل مساحة أراضيها عن أربعة ملايين فداناً ، منها ثلاثة ملايين قابلة للزراعة ، إلا أنه قد لوحظ أن الأراضى المزروعة منها لاتتجاوز ١٧٦,٠٠٠ فدان يزرع أكثرها قطناً ، وإذا كانت الاتفاقيات قد حددت المساحة التى يمكن أن تزرع من هذه المساحة الكبيرة ، فإننا نعتقد أن وحدة القطرين ستزيل كل مواضع الخوف من تهديد مصالح مصر فى ماء النيل (كما سنرى فيما بعد) ، وسيكون فى الإمكان التوسع فى مشروعات الرى توسعاً يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة من أرض الجزيرة ، سيما وأن العوامل المعطلة لن يكون لها وقتئذ وجود إذا سارت خطوات الإصلاح فى طريقها المرسوم .

(د) منطقة الجاش : تبلغ المساحة القابلة للزراعة هنا حوالى ربع مليون فداناً ، يزرع منها قطناً حوالى ٥٠,٠٠٠ فدان ينتج القطن بين قطارين وأربعة قناطير ، وهذا محصول قليل بالنسبة إلى جودة التربة المزروعة ، وترجع قلة الإنتاج إلى طريقة الري المتبعة هنالك وإلى التقلبات الجوية وقلة الأيدي العاملة ، أما صغر المساحة المزروعة فيرجع إلى أن نهر الجاش يغير مجراه سنوياً ، ولا يمكن أن يزرع الآن غير الأراضي الواقعة على ضفتيه .

(هـ) منطقة طوكر : وهذه أرض تقدر مساحتها بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ فدان لا يزرع منها أكثر من ٦٠,٠٠٠ فدان ، يرويها (خور بركه) الذى يفيض في شهري يولي وأغسطس ، ويزرع فيها القطن الذى تتراوح غلة الفدان منه بين قطارين وثلاثة قناطير .

(و) منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال : وهذه هى الأراضي التى تكثرت فيها زراعة السمسم وال فول السودانى والدخن ، لكن مساحتها المزروعة أو القابلة للزراعة لا تعرف على وجه الدقة .

وظاهر من هذا كله أن هنالك مجالاً متسعاً لنشر الزراعة وتتمية مواردها ، إذا أمكن التغلب على الصعوبات المختلفة ، وهى صعوبات عجز الإنجليز مدة انفرادهم بالحكم عن أن يتغلبوا عليها ، ولم يبذلوا فى الواقع جهوداً تذكر فى هذا الاتجاه ، اللهم إلا فى تلك الأراضي المحدودة التى تزرع قطناً لحساب المساهمين الإنجليز ، دون أن يعود على الزراع السودانيين ربح يعادل ما يبذلون من جهود . على أن أشد جهات السودان المهملة هى أقاليمه الجنوبية التى يمكن أن يتوسع فى زراعة أراضيها حبر باوقطناً وبنياً ، إلى جانب ما يمكن الانتفاع به من الثروة الغابية التى لا تستغل الآن إلا فى نطاق ضيق جداً لا يتجاوز مطالب الحكومة المحدودة ، . ويمكن للدلالة على اهمال هذا الجزء الجنوبي فى الإنتاج الزراعى اهمالاً واضحاً أن نقتبس هنا من نشرة الفايبين (صفحة ٢٠) الفقرات الآتية :

” ان السودان الجنوبي — رغم عظم خصوبته فى بعض الجهات — قد بقى دون تقدم فى الناحية الاقتصادية ، ... حتى لتتجاوز المصروفات الادارية ما يحصل هنالك من ايرادات “
ولن يغنى المسئولين من تبعات هذا التقصير ما توردته النشرة تبريراً لهذه الحالة :

” لقد كان عدم التقدم الاقتصادى ميزة من بعض النواحي ، لأن خطورة تعرية التربة — التى تتبع التعجل فى الاستغلال — هنا ، تشبه خطورتها فى كينيا وأوغنده “ .

إذ أن مهمة الحكومة الصالحة أن تنمى الإنتاج وتستغل الموارد ، مع أخذ جميع الخطوات التى تضمن المحافظة على الخصوبة ، وتقلل من إزالة التربة بقدر الامكان .

ومن الضروري أن نضيف إلى الإنتاج الزراعي ، وارتباط مصالح شطرى الوادى فيه ، تلك الثروة الحيوانية التى تعتمد على الحالة النباتية اعتمادا تاما : أما مصر فالمعروف أن انتاجها من الثروة الحيوانية محدود ، لا يكفى حاجة سكانها ، رغم تلك الجهود التى تبذلها الهيئات المختلفة فى تسمية هذه الثروة . . ، ولذا فهى تستورد من الخارج كميات من الحيوانات ، وسيزداد هذا الاستيراد مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة لهم عاما بعد عام . . وأما السودان فستقبل الثروة الحيوانية فيه مستقبل عظيم ، وإذا كان جزء كبير من واردات مصر من الحيوانات يأتى من السودان نفسه ، فإن فى الإمكان أن ننمى هذا المورد فى جهات السودان المختلفة تسمية تسد الجزء الأكبر من حاجة مصر ، وتغنيها بهذا عن أن تنجبه إلى مصادر الانتاج الأخرى ... فهناك :

أولا - الأقليم شبه الصحراوى فى شمال السودان ، وهو إقليم ان لم يصبه من المطر ما يكفى للزراعة ، فان فيه الكفاية لتمق الحشائش التى تنمو كذلك فى بطون الجارى فى مواسم المطر القليل ، والتي يمكن أن تستفيد من ماء الآبار فى فصول الجفاف (وهنا تعيش الجماعات الرعوية التى تربي الابل بشكل خاص) .

ثانيا - أما فى المنطقة الوسطى من السودان ، فانا نرى الجماعات المستقرة فيها تعيش فى الشمال ، وتمتلك قطعانا كبيرة من الغنم والماعز والإبل ، كما نرى (عرب البقارة) منتشرين بين النيل الأبيض وبين كردفان ودارفور ، وهذه فى الواقع هى منطقة الإنتاج الحيوانى الذى يتجر فيه على نطاق واسع .

ثالثا - فاذا انتقلنا إلى الجنوب فنحن نقرب من منطقة الذباب فتصبح تربية الحيوانات أمرا صعبا فى كثير من أجزائها، لكن هناك مع ذلك قطعانا كبيرة جدا من الماشية ، تمتلكها القبائل التى تعيش فى شمال بحر الغزال وفى مديريات أعلى النيل...، وإذا كانت القيمة الاقتصادية لهذه القطعان محدودة - نظرا لأن القبائل التى تمتلكها تنظر إليها كأنها المنبع الوحيد للثروة التى يرتبط بها المركز الاجتماعى للسكان ، واذن فهى لا تبيعها - فان فى الامكان أن تتغير هذه النظرة بالتدريج ، وأن يصبح لتلك الحيوانات قيمتها فى تجارة هذا الجزء من السودان .

ومثل هذا الاستعراض السريع للإنتاج الحيوانى فى أقاليم السودان المختلفة ، يرينا كيف يمكن الاستفادة منه فى تمولين شمال الوادى ، وكيف يمكن أن يستفيد القطر منه استفادة مشتركة لو كانت هناك سياسة مرسومة ، تهدف إلى تسمية وسائل الإنتاج ، وتحسين أصناف الحيوانات ووقايتها مما يفتك بها من أمراض ، فليس هناك سوق مجاور يحتاج إلى تلك الحيوانات السودانية غير السوق المصرى ، وما يحتاج الأمر - إلى جانب العناية باكثر الانتاج وتحسين نوعه - إلا إلى تسهيل وسائل المواصلات بين القطرين ، وهى ناحية كان اهمالها مسؤولا عن تأخير استغلال موارد السودان ، وتيسير حركة المبادلة بينه وبين الشمال .

ثانياً — التجارة والصناعة :

تشير الكتابات الإنجليزية كلها الى فقر السودان في كثير من المواد الأولية اللازمة لقيام الصناعة ، والى عدم وجود ثروة معدنية يمكن أن تستغل بطريقة اقتصادية مثمرة ، والى أن الوقود سيظل معتمداً على مصادر الأخشاب المحدودة . ويستخلصون من هذا كله أن مستقبل السودان سيستمر معتمداً على الزراعة التي يتصدر القطن حاصلاتها ، ثم يأتي في المرتبة الثانوية غلات كالصمغ العربي والسمسم والدخن والفلفل والفول وما الى ذلك . وعلى الرغم مما قد يكون هناك من أساس لهذا التفكير إلا أن من الضروري أن نتذكر أن السودان لم يسمح بعد مساحاً جيولوجياً دقيقاً حتى يمكن القطع بقيمة ثروته المعدنية ، ولم تجر في أرضه كل التجارب حتى يمكن الجزم بمدى فقره في إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة ، ولم يعد يفهم من الصناعة أن يكون إنتاجها مما يقصده حتماً التصدير ، إذ أصبح الإنتاج الصناعي لسد الحاجة المحلية ضرورة تقتضيها الأوضاع الاقتصادية السليمة ، سيما في تلك الأقطار التي يتزايد سكانها ، ويرتفع بينهم مستوى الحياة . . . والكلام في موضوع الصناعة والتجارة كحاجية مرتبطة بوحدة وادى النيل يجب أن يفهم على ضوء ما يمكن أن تحققه تلك الوحدة من تنشيط الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري بين القطرين ، تنشيطاً لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومي في كل من مصر والسودان توجيهاً محلياً ضيقاً .

وقد اختلف موقف الانجليز عن موقف المصريين اختلافاً بينا ، فالسياسة الإنجليزية تعمل جادة على تشجيع الشركات الإنجليزية في شتى المشروعات السودانية ، وعلى اخضاع الاقتصاد السودانى لمطالب الصناعة البريطانية (كما هو واضح من التوسع في زراعة القطن ، وتركيز كل الاهتمام فيه) ، وفى الوقت نفسه تتخذ من السودان سوقاً لبضائعها ، وما تتورع مطلقاً عن أن تضحي بمصلحة مصر الاقتصادية التي كان ينبغى أن تنظر اليها نظرة خاصة وهي تحكم السودان نيابة عن المصريين ! ! أما مصر فكان موقفها دائماً أن المصالح الاقتصادية للقطرين واحدة ، وأن تأخر الإنتاج — أيا كان نوعه — فى واحد منهما إنما يؤدي حتماً إلى المساس برفاهية السكان جميعاً . وقد روعيت هذه الرابطة المشتركة عند ما وضعت اتفاقية (١٨٩٩) ، ونظمت وقتئذ العلاقات التجارية بين مصر والسودان ، إذ نص في المادة السابعة على ما يأتي :

” لا تحصل رسوم الوارد عن البضائع الواردة من القطر المصرى عند دخولها الى السودان ، ومع ذلك فيجوز تقرير رسوم الوارد على البضائع الواردة من غير الأراضى المصرية ، ولكن فى حالة دخول البضائع الى السودان من طريق أى ميناء آخر من موانئ البحر الأحمر فلا يجوز أن تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصرى على البضائع الواردة اليه من الخارج . والبضائع المصدرة من السودان يجوز أن تحصل عليها الرسوم من واقع الفتات التي تقرر من وقت لآخر “ .

وظاهر من روح هذه المادة — رغم ما فيها من بعض الغموض — أن المقصود مراعاة المصلحة المصرية والسودانية على السواء ، فما تجبى ضرائب على ما يدخل السودان عن طريق مصر حتى لا يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار وإرهاق المستهلك الفقير ، ولن يضير السودان هذا ما دام إنتاجه إنتاجا زراعيا ، وما لم تقم به صناعة تحتاج إلى شيء من الحماية ... كذلك كان المقصود ألا تتخذ موانئ السودان سبيلا إلى دخول البضائع الأجنبية دون أن يحصل عليها نفس الضريبة التي تفرضها مصر على ما يدخل عن طريق موانئها من سلع مماثلة ، وكان المفروض بالطبع أن تراعى حكومة السودان تمييز القيم التي تفرض على الوارد بطريق البحر الأحمر لتساير التطور الجمركي في مصر ، وتحقيق الغرض الذي يقصد إليه من وضع المادة السابعة من الاتفاقية . لكن سوء النية كان واضحا من تمسك حكومة السودان بحرفية ما جاء في المادة من أنه " لا يجوز أن تحصل رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصري " ، وعدم مجازاة التغيير الذي حدث في التعريف الجمركي المصرية في سنة ١٩٣٠ ، عند ما عدلت مصر عن نظام الرسم النوعي بما يتفق مع صالح الإنتاج الأهل وتدعيمه ... " وبقي النظام القديم في السودان على حاله فنشأ عن ذلك تفاوت كبير في الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، وبقيت الرسوم في السودان على الواردات الأجنبية — وأخصها المنسوجات والأحذية — مخفضة إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ولا تترك مجالاً للنتجات المصرية هناك ... بل إن هذا التفاوت في الرسوم الجمركية في البلدين مع عدم تحصيل رسوم على البضائع المتداولة بينهما ترتب عليه أن أصبح الكثير من البضائع الأجنبية يتسرب إلى مصر عن طريق السودان ، دون تحصيل رسوم جمركية مماثلة للرسوم المفروضة في مصر عند دخولها السودان ... وكان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية في مصر نفسها بمنافستها بمثلاتها الأجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريبا ... ومن هنا يتبين مبلغ الأضرار التي حاقت بالتجارة المتبادلة بين شطري الوادي بسبب التفرقة في النظام الجمركي المتبع فيهما ، واعتبارهما منفصلين دون أي مبرر اللهم إلا السياسة " (١) .

وسنحاول الآن أن نعطي شيئا من التفاصيل والاحصاءات التي تؤيد الحقائق السابقة، وكلها مستمد من تقارير وزارة التجارة والصناعة ومن تقرير الخبير الاقتصادي المصري الأول في السودان في السنوات السابقة للحرب الأخيرة :

١ — الأسمت : زاد المستورد من الأسمت المصري بما قيمته ٥,١٥٩ جنيها ، فأصبح ٢١,٤١٥ جنيها في سنة ١٩٣٩ ، وبالرغم من هذه الزيادة فإن نصيب مصر بالنسبة إلى جملة واردات الأسمت أصبح ٣٦,٧٪ وكان ٣٩,٨٪ في عام ١٩٣٨ ، ويرجع هذا النقص إلى زيادة

(١) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادي الأول بالقاهرة عام ١٩٤٦ في موضوع (الرباط الاقتصادية بالسودان) .

المستورد من الأسمنت من البلاد الأخرى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة التي طرأت على نصيب مصر، وسبب هذا في الواقع رخص الوارد من البلاد الأجنبية رخصا لا يستطيع الأسمنت المصري معه أن يزاوجه .

٢ — الدقيق : استورد السودان في سنة ١٩٣٦ ما قيمته ١٠٤,٨٦٧ جنيها خص مصر منها ٦٩٨ جنيها ، وهي قيمة لا تذكر بجانب قيمة ما يستورده السودان من الممالك الأخرى . وسبب هذا أن الدقيق الاسترالي يزاحم الدقيق المصري مزاحمة قاتلة ، فقد استوردت منه حكومة السودان في تلك السنة ما قيمته ٧٠,٢٧١ جنيها لرخص أسعاره .

٣ — الأحذية : استورد السودان في سنة ١٩٣٥ ما قيمته ٥٠,٩٤٠ جنيها كان نصيب مصر منها ٣,٤٧٦ جنيها فقط وهي قيمة ضئيلة تسترعى الأنظار ، وكان سر هذا في الواقع هو مزاحمة الأصناف اليابانية الرخيصة التي اسمرت تغرق السوق السودانية حتى سنة ١٩٤٠ .

٤ — الصابون : انخفض مقدار الصابون المصدر من مصر الى السودان في سنة ١٩٣٩ انخفاضاً ماموساً ، فبلغ ٨١١ طناً قيمتها ١٥,٠٨٤ جنيها بنقص قدره ٣٩٥ طناً قيمتها ٣,٧٦٦ جنيها ، ويرجع هذا الى منافسة الصابون الفرنسي منافسة شديدة ، تعزى الى أنه يصنع من بعض أنواع الزيوت المنخفضة الدرجة التي لم تعتد المصانع المصرية على استعمالها في هذه الصناعة ، كما يلاحظ أن مصانع الصابون الفرنسية كانت تمعن في تخفيض الأسعار كلما لاحظت شيئاً من قدرة الصابون المصري على المنافسة .

*
* *

كذلك كان الحال في معظم الصادرات من الانتاج المصري الى السودان ، الذي أصبح يواجه منافسة خطيرة ، وطريقاً مرسوماً الى تضيق دائرته حتى اتجه نصيب مصر من تجارة الوارد الى السودان نحو الهبوط ، وأصبح الميزان التجاري في غير مصلحة مصر ، كما يتبين من دراسة جداول الصادرات والواردات .

على أننا نود — قبل أن نترك موضوع صادرات مصر الى السودان — أن نلفت النظر الى نقطتين هامتين متصلتين بموضوع الميزان التجاري وأثر السياسة القائمة في اختلاله :

الأولى : إن جزءاً كبيراً من البضائع التي تصدرها مصر الى السودان (٧٠٠,٠٠٠ جنيه من ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩) ما هو إلا بضائع أجنبية تقتصر مهمة مصر على مجرد تمريرها إلى السودان .

الثانية : إن من بين ما يرسل الى السودان ويعتبر من البضائع المصرية (ما قيمته ٩٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩) من السجائر والسكر ، ولما كان جزء كبير من خام السكر ومن الدخان لم يزرع في مصر وإنما استورد من الخارج ، فقد اقتضت مهمة مصر على مجرد لف الأول وتكرير الثاني .

فإذا أخرجنا هذا من الحساب ، تبين بوضوح أن نصيب المنتجات المصرية التي أرسلت إلى السودان كان ضئيلا ، لا يتعدى أنواعا معينة من المنسوجات التي لم تتمكن اليابان من القضاء عليها ، لأنها تمتاز بطابع خاص يجعل لها ميزة على سائر الواردات المماثلة ، وفي هذا إضرار واضح بالصناعة المصرية الناشئة التي لا بد لها من أن تعتمد على أقرب الأسواق إليها ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق في غير ظل الوحدة التي تحسب لمثل هذا التداخل في المصالح حسابها ، والتي تكيف السياسة الجمركية للقطنين تكميلا بلائهم مقتضيات التطور الاقتصادي الذي يربطه شعب وادي النيل .

ويمكن أن نضيف إلى هذا ملاحظة توضح تماما كيف يستحيل مراعاة تلك المصالح إذا نجح الانجليز في سياستهم الانفصالية ، ذلك أنه فيما يخص بمشتريات حكومة السودان — حتى في ظل الحكم الثنائي — فإن أولى الأمر هنالك قد دأبوا على طلب معظم حاجيات الحكومة من إنجلترا مباشرة ، حيث كان للحكومة السودانية وكيل هناك يقوم بنشر العطاءات أو بالمشتري في كثير من الأحيان بغير مناقصات ، ولا شك أنه كان من مصلحة السودان وصالح الخزينة العامة أن يعطى المنتجون في مصر فرصة التقدم بعطاءاتهم ، وبذلك كان في المستطاع تحقيق كثير من الاقتصاد إذا وجه الالتفات إلى شراء المنتجات المصرية (١) .

على أن هذه الأضرار التي لحقت بمصالح مصر الاقتصادية في السودان وأضعفت مركزها كدولة مصدرة إليه ، لا يجب أن ننظر إليها من وجهة النظر المصرية وحدها ، بل من الضروري أن نناقش ما كان لهذه السياسة من أثر سيئ في مصلحة السودانيين أنفسهم ... إن مصر سوق هام لإنتاج السودان ، بحكم الجوار من جهة ، واختلاف الحاصلات في جزء كبير منها من جهة أخرى ، ولو أنا استبعدنا القطن والصبغ العربي من بين السلع التي يصدرها السودان ، — باعتبار أن هنالك ظروفًا خاصة تهيئ بزراعة القطن ، وباعتبار أنه في الواقع إنتاج مفروض على السودان لمصلحة شركات استغلائية خاصة — لكادت مصر تكون — في الظروف العادية طبعًا — هي السوق الوحيدة لتصريف كل منتجاته وحاصلاته الأخرى ، فقد بلغت حصة مصر في كثير من السنوات ٧٥٪ من جملة تلك الصادرات ، كالأغنام والماشية وما تنتج من سمن ، وكالأسمك والملح والذرة العويجة والسمسم والفول السوداني والفاصوليا والحمص والبسلة والترمس واللبن والبلح والشطة و ... الخ . وكان إجماع الرأي أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان لا تنطوي على تبادل تجاري بين مملكتين مختلفتين تسمى كل منهما إلى زيادة صادراتها للأخرى والإقلال من وارداتها منها ، وتنتظر كل منهما لمصالح ميزانها التجاري دون تقييد بمصلحة الأخرى ، وإنما يعتبر القطنان وحدة اقتصادية لانفصالهما حواجز جمركية بحكم الموقع والطبيعة الجغرافية (٢)

(١) يراجع موضوع (الروابط الاقتصادية بالسودان) في بحوث المؤتمر الاقتصادي الأول عام ١٩٤٦ .

(٢) تراجع محاضرة الخبير الاقتصادي المصري الأول عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان) .

لكن هذا الاتجاه من جانب الحكومة السودانية إلى الاضرار بالمصالح المصرية ، قد أدى — لسوء الحظ — إلى شيء من الأناية وتغليب المصلحة المصرية ، وتوجيه الاقتصاد المصرى توجيهاً أضر بعض الشيء بواردات مصر من السودان ، بزيادة انتاجها من السلع التى كانت تعتمد فيها على السودان فى معظم الحالات ، أو بفرض رسم عن بعض السلع السودانية التى كانت معفاة منها فيما مضى . . . ، وفيما يلى استعراض سريع يوضح هذه الظاهرة ، ويبين بجلاء مدى ما يمكن أن يصيب الانتاج السودانى من ركود ، ان سارت الأمور على النحو الذى يريد الإنجليز من اضعاف الروابط بين مصر والسودان .

١ — السمسم : نقصت واردات السمسم السودانى إلى مصر بمقدار ٥,٤٠٩ أطنان قيمتها ٥٣,١١٥ جنيهاً ، وبذا أصبحت ١٠,٦١٩ طناً قيمتها ١٢٤,٢٧٠ جنيهاً فى ١٩٣٩ مقابل ١٦,٠٢٨ طناً قيمتها ١٧٧,٢٨٥ جنيهاً فى عام ١٩٣٨ . . . ويعزى هذا النقص إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلى .

٢ — الفول السودانى : استوردت مصر من السودان ٤,١٣٩ طناً قيمتها ٢١,٢٣٣ جنيهاً فى سنة ١٩٣٩ مقابل ٥,٧٠١ طناً قيمتها ٤٢,٦٩١ جنيهاً عام ١٩٣٨ . . . ويعزى النقص الذى أصاب نصيب مصر من صادرات السودان من الفول السودانى إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلى .

٣ — الذرة العويجة : نقص المستورد إلى مصر من الأذرة العويجة فى عام ١٩٣٩ نقصاً كبيراً ، فقد أصبح ثمنه ٢٧,٥٤٧ جنيهاً مقابل ١٨٤,٧٥٤ جنيهاً عام ١٩٣٨ ، وسبب هذا ما عمدت إليه مصر من زيادة انتاجها من الذرة زيادة أغنتها عن جزء كبير من الذرة المستوردة من السودان .

٤ — البن : يدفع البن الأجنبي عن كل طن ثلاثة جنيهات كرسوم جمركية وخمسة وثلاثين جنيهاً ضريبة انتاج ، بينما كان البن السودانى معفى من الضريبتين ، فعدلت الحكومة هذا النظام ، وأشركت البن السودانى فى دفع ضريبة الإنتاج ، وبذلك لم يعد يتميز عن البن الأجنبي بغير إعفائه من الرسوم الجمركية ، وهو أمر كان موضع شكوى من الغرفة التجارية بالخرطوم .

لكن رغم هذا لم تتوان مصر مطلقاً عن تقديم كل مساعدة ممكنة ، من مد السودان بحاجاته ، وتسهيل تصدير منتجاته ، وقد اتضح هذا أثناء الحرب العالمية الأخيرة : فعلى الرغم مما استوجبه تلك الحرب من تشريعات قاسية خاصة بالتصدير والاستيراد ، فإن صادرات مصر إلى السودان ظلت كما كانت فى الظروف العادية لا يحددها تشريع ولا يقيدتها قانون ، لا لشيء إلا لما تشعر به مصر من وحدة المصاحبة وما تحس به من روابط تستدعى كل هذه التضحية ، فى وقت عز فيه توافر كثير من السلع التى كنا نصدرها إلى السودان . ويكفى لبيان ذلك أن تشير إلى مايتين كالأرز والسكر مثلاً : أما الأرز ، فقد استورد السودان أرزاً مصرياً عام ١٩٣٨ بتا قيمته ٥,٥٦٩ جنيهاً ، ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٠,٧٦٥ فى عام ١٩٣٩ أى أن هذا ذلك زيادة تفوق كثيراً الزيادة التى حدثت

في إجمالي واردات الأرز إلى السودان في سنة ١٩٣٩ وهي ٣,٣٦٥ جنيها فقط . . . ومن هذا يتضح كيف ولى السودان وجهه شطر مصر إثر قيام الحرب للحصول على حاجاته من الأرز إذ بلغت واردات الأرز المصري في المدة ما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٣٩ ما يقدر بمبلغ ٨,٩١٩ جنيها أي بزيادة ٦,٥٩١ جنيها عن نظيرتها عام ١٩٣٨ . . . وأما السكر فقد بلغت قيمة ما استورده السودان من السكر المصري ٨٠١,١٩٢ جنيها في سنة ١٩٣٩ بزيادة قدرها ١٦٤,٨٤٢ جنيها عن سنة ١٩٣٨ كما زادت واردات السكر المصري إلى السودان في الأربعة أشهر الأولى للحرب عن نظيرتها في نفس المدة من عام ١٩٣٨ بمقدار ٨٣,٣٠٣ جنيها . . . وظلت شركة السكر المصرية وحدها تقريبا تمون السودان بالسكر اللازم لاستهلاكه طوال مدة الحرب، رغم ما قاماه المستهلك المصري من صعوبة الحصول على حاجته من هذه السلعة بالذات .

وعلى حين كانت مصر تقوم بكل هذه الخدمات ، وتسهل على السودانيين أمور تمويلهم ، كانت حكومة السودان تتبع سياسة تقييد تجارة صادرات السودان إلى مصر ، كانت تصل إلى حد المنع والحظر في كثير من الأحيان ، فضلا عن حصرها حركة التصدير في يد هيئة بريطانية معينة (١) تنفيذاً لسياستها التي ترتب عليها صعوبات شديدة في التموين في مصر ، إذ حرمت البلاد من حقها في أولوية الحصول على الفائض عن حاجات السودان من منتجاته ومحصولاته ، بيد أن كان الاعتماد عليها اعتماداً كلياً في تصريفها ، وكانت تلك الهيئة المحتكرة تشتري حاصلات السودان بأسعار منخفضة ثم تبيعها في مصر بأضعاف ما اشترت ، وكان هذا التصرف محل تذمر السودانيين والمصريين على السواء (٢) .

لقد أثبتت الحرب الماسغية ، ودراسة جداول الصادرات والواردات ، وملابسات الإنتاج في مختلف نواحيه ، اشتباك المصالح الاقتصادية بين شطري الوادي وتداخلها . تداخلاً لا يمكن فصله أو المساس به دون تهديدها ، وإن استطاع الاقتصادى المحايد أن يجادل في أن كلا منهما مكمل للآخر ، باعتبار أن السودان منطقة زراعية بحتة ، ومصر إلى جانب صفتها الزراعية الممتازة تجب اتجاهها سريعاً نحو الصناعة . وإذا دلت المقدمات على التسامح فإن الشوط الذى قطعته مصر في السنوات الأخيرة في ناحية الاتجاه نحو الصناعة — (وهو اتجاه أصبحت حاجات مصر الاقتصادية وضرورة مواجهة مطالب عدد السكان المتزايدين الذين لا تستطيع موارد الزراعة مهما اتسعت وارتفع مستواها أن تفي بحاجاتهم) — يبعث على الاعتقاد بأنها في مدى العشر السنوات المقبلة ستقطع شوطاً أبعد مدى في التقدم الصناعى وزيادة إنتاجه ، ولا بد من العمل على إيجاد أسواق جديدة ، وتوسيع نطاق التوزيع لتلك المنتجات في البلاد المجاورة وفي مقدمتها أسواق السودان ، كما أن ذلك التطور الصناعى سيتطلب بطبيعة الحال توسعاً في استهلاك المواد الخام الزراعية التى يمكن أن يركن إلى السودان

(١) هذه الهيئة هي الـ (U.K.C.C.) :

United Kingdom Corporation Company

(٢) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول عام ١٩٤٦ عن (الروابط الاقتصادية بالسودان) .

في تامين صناعة مصر بالكثير منها ، كالصمغ العربي والكاوتشوك الخلام والدوم والجلود والأخشاب والسمسم والفول وورق البردى وغيرها (١) .

وإذا كان (مستر كريج) — توميسير الحكومة المصرية للبحار — في بحث له عن ”برامج مصر الاقتصادية لبعده الحرب“ يلفت النظر الى احتمال تصدير المنسوجات القطنية للحلول محل البضائع القطنية الرخيصة التي كانت تصدرها اليابان قبل الحرب الى أفريقيا الشرقية ، فانا نرى هذا الاحتمال أقوى جدا في السودان ، لا في حالة المنسوجات القطنية الرخيصة وحدها بل في غير هذا من المنتجات المصرية الصناعية . وليس هذا لأن السودان كان ولا يزال يعتمد على مصر في تصريف أغلب منتجاته ، بل لأن الانتاج المصرى بلغ حدا من المتانة والاتقان ومراعاة الأدواق المحمية في كثير من الصناعات (٢) .

ولسنا وحدنا الذين نقول بالتوجيه الاقتصادى للسودان نحو الشمال ، وارتباط مصالحه الاقتصادية ببلاد الشرق الأدنى ، فالفابيون في نشرتهم عن السودان يؤكدون هذه الحقيقة إذ يقررون ما يأتى :

”ويظهر أن المستقبل الطبيعى للسودان هو أن يكون قطرا زراعيًا مكلا لهذا الشرق الأدنى الذى يتقدم كثيرا في الصناعة ، إذا أمكن تصريف منتجاته هناك“ (٣) .

ولو أنصف الفابيون لأبانوا عن هذا الارتباط الوثيق بمصر بصفة خاصة ، على اعتبار أنها أشد جهات الشرق الأدنى اتجاها نحو الصناعة ، وأسواقها كانت دائما المجال الطبيعى الوحيد لتصريف أغلب حاصلات السودان كما وضحنا ذلك بالتفصيل .

أما (ديشيز) ففى مقال له عن ”اقتصاديات السودان وتجارتها“ يقرر ”أن السودان يحده من الشمال بمصر ، ويحد بالاريتيرية والحبشة والبحر الأحمر من الشرق ، أما من الجنوب فتحده كينيا وأوغنده والكنغو البلجيكية ، على حين أن أفريقيا الاستوائية تحده من الغرب ، وكل هذه الأقاليم — فيما عدا مصر — يقتصر إنتاجها على خامات تشبه في كثير تلك الخامات التي ينتجها السودان ، ولهذا كان هناك مجال ضيق للتجارة معها ، مع استثناء الوارد من بن الحبشة . وفوق هذا فليس هناك طرق تجارية تعبر الحدود الجنوبية والغربية لتربط السودان بأسواق بعيدة ، وعلى ذلك فتوجيه السودان — في مسائل التجارة الخارجية — هو ناحية مصر والبحر الأحمر (٤) .

(١) تراجع مباشرة الخبير الاقتصادى المصرى للسودان عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان) .

(٢) تراجع صفحة ١٣ من بحث :

J. L. Craig — Egypt in the Post — War World Economy.

(٣) تراجع نشرة (الفابيين) عن السودان ، صفحة ٢١ .

(٤) راجع مقاله صفحة ٢٩٥ من كتاب السودان المصرى الانجليزى من الداخل .

وإذا كانت مصر قد تنهت الى هذه الحقائق كلها ، وتحيئت كل فرصة لتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية ، فإن انفراد الانجليز بحكم السودان كان عقبة كاداء في سبيل كل الجهود ، وكادت السياسة البريطانية منذ سنة ١٩٢٤ تقتل كل أمل في التعاون الاقتصادي ، لولا يقظة المصريين وتنهمهم الى خطورة هذا الاتجاه ، ثم كان من آثار النشاط المحمود الذي بدأته الجمعية الزراعية الملكية بتوجيه المغفور له الأمير (عمر طوسون) أن تألفت في سنة ١٩٣٥ بعثة مصرية من المالىين والتجار والزراع ، زارت السودان ودرست أحواله الاقتصادية ، وقد تفرغ عن هذه اللجنة لجنة أخرى زراعية ، كانت مهمتها معاينة الأراضي الزراعية في السودان والنظر في أمر شراء بعضها لزراعتها واستغلالها ، وكان من نتائج هذا كله تأليف لجنة دائمة أهلية للسودان ، تتم بكل ما يقوى العلاقات الاقتصادية ، وبغنى الانتاج في وادى النيل ، ومن هنا كانت تلك الجهود التي بذلت لتنفيذ كل ما ينمى عملية التبادل ، ويزيل شكايات المصدرين والمنتجين ، ويمكن أن نلخص أهم اتجاهات الإصلاح في النقاط الآتية :

أولاً - تسهيل المواصلات ، بربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية بين الشلال وحافا ، وبإنشاء طريق السيارات ، مع تخفيض أجور نقل الحاصلات بين مصر والسودان سواء بالنقل البرى أو النقل البحرى .

ثانياً - اتصال السودان بمصر تليفونيا ، مع تخفيض أجور المخابرات التلغرافية والتليفونية .

ثالثاً - العمل على تفضيل المنتجات السودانية في العطاءات الحكومية .

رابعاً - العمل على حماية المنتجات السودانية في السوق المصرية ، بفرض ضرائب عالية على الواردات المصرية المماثلة لها ، وتشجيع المنتجات المصرية تشجيعاً يمكنها من منافسة المنتجات الخارجية في أسواق السودان .

وقد وفتت اللجنة في بعض هذه الجهود ، واستمرت تسمى لتحقيق أهدافها الأخرى ، ثم اتسع نشاطها ، وتعددت نواحي العمل في محيط العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية بشكل رؤى معه أن تصبغ بالصبغة الحكومية ليكون لها أثر أقوى ، ولتستطيع تنفيذ كثير من المشروعات دون كبير ابطاء ، وقد تم هذا في ١٩٣٨ ، حيث ضمت اللجنة الى وزارة التجارة والصناعة ، التي أنشئ بها كذلك ادارة خاصة بشؤون السودان .

كل هذا يبين الخطوات الإيجابية الكثيرة التي أخذتها مصر في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية ، ولكنها في الواقع كانت تصطدم دائماً بسياسة الانجاز المقررة ، ونواياهم المبيتة على عرقلة هذه الجهود وتعطيل تلك الجهود ، وقد استغلوا حكمهم المنفرد في السودان ، فلم يتقيدوا بنصوص المعاهدات (كما كان موقفهم في النظام الجمركى بين مصر والسودان) ، ولم يسهلوا مهجة انخيار

الاقتصادى المصرى للسودان — الذى نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ على إنشاء وظيفته ليكون حلقة الاتصال بين القطرين فى الشؤون الاقتصادية، ولبضمن توطيد العلاقات التجارية بينهما على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المتداخلة فى كل نواحى الإنتاج، بل هم على العكس قد جعلوا منها وظيفة معطلة، لم يحقق شغلها شيئا كثيرا عما أنشئت هذه الوظيفة لتحقيقه، وسيكون الحال كذلك فى أى خطة ترمم مع وجود الانجليز فى السودان، ولهذا فلا مناص من هذه الوحدة بين القطرين، حتى تستطيع الأمور أن تسير فى مجراها الطبيعى — لمصلحة سكان الوادى جميعا — وأن توضع قواعد تلك السياسة الاقتصادية الموحدة التى يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الأصناف ما يحتاج إليه السودان، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما يلزم لمصر، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة سهلة ميسرة، لا تقوم فيها عقبات وصعوبات مفضلة، لا تتفق مع مصلحة البلدين بحال من الأحوال.

وقد يقتضى هذا التنظيم الموحد تشجيع قيام عدد من الصناعات المحلية التى تتوافر لها عوامل النجاح فى السودان، وستكون كلها فى الغالب صناعات زراعية، أو صناعات تستفيد من التوسع فى تربية الحيوانات، وقد بدأ شئ من صناعة الزيوت وعمل الصابون وديغ الجلود والنسيج اليدوى وصناعة الفخار، لكن هذه كلها خطوات أولية، لا يرجى لها تقدم إلا بمساعدة خارجية، لن تبخل بها مصر فى ظل الوحدة، وستستطيع وقتئذ أن تساهم فى توفير الصناعة اللازمة لإنجاح مثل هذه الصناعات، وفى مقدمة تلك العناصر الخبرة والأيدى العاملة ورءوس الأموال، بل قد يستدعى الأمر إنشاء فروع فى السودان لتلك الصناعة المصرية الناجحة، توفيراً لأجور النقل، واستفادة من الظروف المحلية المهيئة لنجاح مثل هذه الصناعات.

ثالثا — المصالح المشتركة فى مياه النيل :

أشرنا فى مقدمة هذا البحث الى الأهمية الحيوية لنهر النيل بالنسبة للأراضى التى يمر بها، وأكدنا أن أهميته لمصر تفوق بكثير أهميته لأقاليم الحوض الأخرى. ثم بينا كيف أن تحول أراضى مصر من نظام رى الحياض الى نظام الرى الدائم قد زاد فى هذه الأهمية، وجعل أمر الهيمنة على تنظيم تصريف ماء النهر ضرورة ماسة، وأضفنا الى هذا أن مصر قد انتهت تقريبا من اقامة جميع المنشآت التى تمكنها من تنظيم ماء النيل داخل أراضىها، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم فى أراضى السودان، وبهذا دخلت علاقاتها بهذا الشطر الجنوبى من وادى النيل فى درر جديد يتطلب

اطمئنانا تماما الى رعاية هذه المصالح الحيوية ، وتمكين مصر من أن تنفذ كل تلك المشروعات التي يتطلبها تطورها الاقتصادي مستقبلا .

ولا بد لفهم هذه المصالح الحيوية لمصر - من تنفيذ مشروعات النيل - من أن نستعرض استعراضا سريعا نمو السكان في مصر ، ومدى التوسع الزراعي الذي يمكن أن يتم لمواجهة شيء من هذا النمو ، والتغيير الذي يمكن أن يطرأ على بعض أسس الفلاحة المصرية ليزيد في انتاجية الأراضي ، وارتباط هذا كله بضرورة توفير الماء الذي تحتاج اليه كل هذه الاتجاهات .

أما عدد سكان مصر في التعدادات المختلفة واتجاه نموهم ومتوسط زيادتهم فواضح في الجدول الآتي :

متوسط الزيادة المئوية في السنة	الزيادة المئوية	الزيادة العددية	عدد السكان	سنة التعداد
—	—	—	٦,٨٠٤,٠٢١	١٨٨٢
٢,٩	٤٢,٧	٢,٩١٠,٥٠٤	٩,٧١٤,٥٢٥	١٨٩٧
١,٦	١٦,٢	١,٥٧٢,٨٣٤	١١,٢٨٧,٣٥٩	١٩٠٧
١,٣	١٣,٠	١,٤٦٣,٥٥٩	١٢,٧٥٠,٩١٨	١٩١٧
١,٢	١١,٥	١,٤٦٦,٩٤٦	١٤,٢١٧,٨٦٤	١٩٢٧
١,٢	١٢,١	١,٧١٤,٨٣٠	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١٩٣٧
١,٩ تقريبا	١٩,٥	٣,١٠٧,٧٥٤	١٩,٠٤٠,٤٤٨	١٩٤٧

وهذه الأرقام تبين بجملاء كيف يزداد السكان في مصر زيادة مطردة سريعة ، رغم ارتفاع نسبة الوفيات بشكل لا يعرف في أقطار العالم الأخرى . وإذا كان من الصعب أن نتنبأ بمستقبل هذه الزيادة بالدقة ، فإن هنالك تقديرات يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عما ينتظر أن يصل إليه عدد سكان مصر في المستقبل القريب .

سنة ١٩٦٠	٢٠,٥ مليون
» ١٩٨٠	٢٦
» ٢٠٠٠	٣٢,٥

ونظرا لأن غالبية سكان مصر تعتمد بطريقة ما على الزراعة فإن من المهم أن نركز اهتمامنا في المساحة المنزرعة حاليا ومستقبلا ، وأن نربط ذلك بهذا النمو السريع للسكان :

١٩٤٠	١٩٣٧	١٩٢٧	١٩١٧	١٩٠٧	
١٦,٨	١٥,٩	١٤,٢	١٢,٨	١١,٣	عدد السكان (بالمليون)
٨,٥	٨,٥	٨,٦	٧,٨	٧,٣	مساحة الزراعة (ملايين الأفدنة)
٠,٥٠	٠,٥٣	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦٧	متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)
٥,٢	٥,٣	٥,٥	٥,٣	٥,٤	مساحة الأرض (ملايين الأفدنة)
٠,٣١	٠,٣٣	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٤٨	متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)

ومن هذا الجدول تبدو ضالة ما يخص الفرد من الأراضي الزراعية ، مع ملاحظة أن الذين يملكون فعلا لا يتجاوز عددهم في الاحصائيات الأخيرة مليونين ونصفا من السكان ، وأن توزيع الأراضي بين هذا العدد المحدود من الملاك ليس فيه شيء من التوازن والتناسب ، إذ تحتكر ملكية غالبية الأرض نسبة ضئيلة جدا من الملاك ، على حين أن الغالبية العظمى من الملاك تقل ملكيتهم عن الفدان .

وقد دعا هذا الموقف إلى التفكير الجدى في أخذ خطوات لتوسيع المساحة المزروعة ، بحيث يتم استصلاح الأراضي التي يمكن أن تستغل استغلالا زراعيا مكسبا ، وإذا نحن اعتمدنا على الأرقام التي وردت بكتاب "حوض النيل" الذى ألفه (هرست وبلاك وسميكة) فى سنة ١٩٤٦ ، فإن أقصى ما تستطيع مصر أن تصل فى توسعها الزراعى إليه فى المستقبل البعيد هو (١) :

أقصى ما يمكن الوصول إليه	المساحة فى سنة ١٩٤٠	
٤,٦٠٠,٠٠٠ فداناً	٣,٥١٢,٠٠٠ فداناً	الوجه البحرى
» ٢,٥٠٠,٠٠٠	» ٢,٤٦١,٠٠٠	» القبلى
(تروى كلها ربا دائما)	(منها ١,٠١٧,٠٠٠ تروى رى حياض)	

وقد قدر مؤلفو الكتاب المشار اليه (صفحة ٢٠) أن الوصول إلى زراعة كل هذه المساحة (٧,١٠٠,٠٠٠ فدان) سوف يحتاج إلى المقادير الآتية من الماء :

- أول فبراير إلى ٣١ يولييه ٢٨ مليارا عند أسوان .
- أول أغسطس إلى ٣١ يناير ٣٠ مليارا عند أسوان .
- الجملة ٥٨ مليارا .

وكان تقدير (لجنة النيل Nile Commission) في سنة ١٩٢٠ هو ٦٠ مليارا ، والمؤلفون يرون أن من الضروري — لكفاية حاجة مصر من الماء — إقامة المنشآت وتنفيذ المشروعات التالية ، وهي مشروعات يتفق معهم في معظمها كل من عاجل هذا الموضوع من الاختصاصيين :

- ١ — خزان جديد في الاقليم بين المطبة ووادي حلفا .
- ٢ — خزان بحيرة البرت مع تنظيم صرف مياه بحيرة فكتوريا .
- ٣ — قناة في منطقة السدود .
- ٤ — خزان بحيرة طانا .

والواقع أن مشروعات الري التي يفكر فيها لا يقصد منها مجرد تحويل أراضي الحياض الى ري دائم ، واستصلاح الأراضي البور التي يمكن زراعتها ، بل إن هنالك من الدواعي الأخرى ما يتطلب زيادة الماء المخزون وتنظيم تصريف النهر في شهور السنة المختلفة ، وربما كان من أهم هذه الدواعي ما يأتي :

(أ) توفير الماء الصيفي اللازم لتوسيع المساحة التي تزرع أرزا كل عام ، إذ أن زراعة الأرز — على الرغم من مسيس الحاجة إلى التوسع فيها — مقيدة بالكمية التي يمكن توفيرها من الماء الصيفي وعرضة لتذبذبات شديدة بين عام وآخر .

(ب) توفير الماء لتقريب المناوبات الصيفية التي يقامى الفلاحون كثيرا من طول الفترات التي تفضل بين مناوبة وأخرى .

(ج) توفير الماء الذي يكفي للوصول الى الأراضي الواقعة على نهايات الترعة والتي يصعب ربيها في بعض أيام السنة ، نظرا لقللة الماء واستنفاده في الأراضي التي تمر بها الترعة أولا .

(د) امكان التبكير في زراعة المحاصيل النبيلة التي تُضر كثيرا من تأخير زراعتها .

فاذا أضفنا الى كل ما سبق ما يمكن أن تفيد مصر من بعض هذه المشروعات في انتقاء ضرر الفيضانات العالية التي تهددها بين آونة وأخرى ، أمكن أن ندرج طبيعة المصالح المصرية في السودان ، وأن نلمس توقف التقدم الزراعي في مصر على ضمان حصول مصر على الكميات اللازمة لها من ماء النيل .

والملاحظ أن الكتابات الانجليزية تجمع كلها على حق مصر في الماء وضرورة تمتعها بكل الضمانات التي تؤكد لها هذا الحق ، حتى ليؤخذ عن (اورد كرمر) - فيما يكتب (كرايتس) في كتابه عن السودان - أنه كان ينظر الى النيل على أنه نهر مصر ، وأن السودان في نظره إنما هو مجرد طريق يميل الى أراضي الدلتا الخصب والحياة . وقد أعلن مستر (رمزي مك دونالد) هذا الحق الذي تمسك به مصر اذ لنا صريحا في مجلس العموم البريطاني في جلسة ١٠ يولييه ١٩٢٤ بتصرُّحه الآتي :

”إن على الفلاح المصرى أن يظل مقتنعا تماما بأن استقلال السودان - نتيجة للاتفاقية التي نحن مستعدون لاتمامها - لن يكون معناه أن نصيبه من الماء سوف يقل شيئا عما كان يمكن أن يتمتع به لو كان هو الذي يحكم السودان وينظمه“.

لكن اذا كانت مثل هذه التأكيدات تكفي لطمأنينة الشعوب على امور تأتي أهميتها في المرتبة الثانوية فإن من الصعب أن يركن المصريون اليها في مسألة تتوقف عليها حياة الملايين منهم ، سيما وأنهم يعرفون تماما أن الخلق السياسي لم - ولن - يرتفع مستواه الى الدرجة التي يمكن الاطمئنان اليها كثيرا ، وعند المصريين من الأدلة ومن السوابق ما يجعلهم متمسكين بوحدة وادي النيل ، وحدة تبعد الانجليز عن وادي النيل ، وتكف أيديهم عن التدخل في أى شأن من شؤونه ، ففي هذا وحده الضمان الأكيد لحفظ مصالحهم الحيوية في السودان ، ولاطمئنانهم الى رعاية حقوقهم الشرعية في ماء النيل . ويكفينا بيانا لقوة حجة المصريين وسلامة موقفهم في هذا الأمر الخطير أن نشير الى النقط الآتية :

١ - إن كتاب الانجليز أنفسهم لم يخفوا أهمية السيطرة على الجزء الجنوبي من وادي النيل للتحكم في مصر ان دعت الحاجة الى ذلك ، فقد جاء مثلا في كتاب (فلتين تشيرول) عن المشكلة المصرية (ما يلي :

”إن مشروعات تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض في السودان قد أعدت تحت الارشاد الشخصي للورد (كتشنر) ، الذي كان له اهتمام شديد بها ، لا لأنها فقط تفتح مجالا للحصول على امداد لاحد له من الماء لمصر والسودان ، بل لأنه - فوق ذلك - كان يرى النتائج السياسية الكبيرة التي ترتبط بالتحكم الدائم - من السودان - في مياه النيل التي تعتمد عليها كل حياة مصر“ (١)

(١) تراجع صفحة ١٠١ من كتاب - The Egyptian Canal -

كما جاء في كتاب (سيدنى پيل عن السودان) ما يأتى :

”لا يستطيع أحد أن يُمكن لحكمه في مصر إلا إذا سيطر كذلك على وادى النيل . . .“ وأضاف الكاتب ، ”إن وجود منابع النيل الأبيض في أرض بريطانية بحثة ، ووجود العلم البريطانى في السودان نفسه يرفرف الى جانب العلم المصرى ، لهما يعطى لمركز بريطانيا في مصر مظهرا أكثر دوا .“ (١) .

٢ - إن انفراد الانجليز بحكم السودان ، ونجاحهم في تحقيق فصل شطرى الوادى ، أحدهما عن الآخر ، سوف يمكنهم من أن ينفذوا سياستهم التقليدية التى يرمون بها الى التوسع في زراعة القطن في أقاليم السودان الشرقية ، خدمة للطامع الاستغلاية التى أشرنا اليها من قبل ، وهى سياسة بدأت محدودة في أرض الجزيرة ، لكن ليس هنا لك في الواقع ما يحى مصالح مصر منها إلا وحدة وادى النيل ، وانتهاء تداخل الانجليز في حكم السودان . . . إن (لورد كرومر) عندما انتهى من دراسة تقرير (سيروليم جارستن) عن مشروعات النيل أشار الى أن الخطة كلها قائمة على مبدأ ارتفاع مصر بمياه (النيل الأبيض) ، وارتفاع السودان بمياه (النيل الأزرق) (٢) ، وليس من شك في أن هذه هى النية المستترة التى يخبئها الانجليز في سياستهم لزاء مشروعات النيل المختلفة ، وقد تجلّى هذا في اسراعهم في تنفيذ خزان سنار ، ودفع مصر الى تنفيذ خزان جبل الأولياء ، فان شركة الجزيرة كانت تريد أن تكون مطلقة الحرية في الارتفاع من مشروع خزان مكوار الذى كلف حكومة السودان ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات ، وكانت تريد - هى وحكومة السودان - أن تزيد الأرض المزروعة زيادة تتكافأ مع ما أنفق من الأموال . . . وقد رأى وقتئذ أنه لا يمكن تحقيق هذا من غير الحاق أذى بمصالح مصر . . . واذن فبقاء خزان جبل الأولياء مما يمكن مصر من أن تستغنى عن جزء آخر من حقوقها في مياه النيل الأزرق . . . فاذا صح أن هذا هو السبب الحقيقى - أو السبب الأكبر - الذى دعا الحكومة الانجليزية الى تحويل حوض حكومة مصر وقتئذ على المضى في ذلك المشروع ، فان مصر قد خسرت خسارة مزدوجة :

(١) فهى أولا التى تتحملت كل نفقات المشروع الطائلة ، مع أن شركة استغلال الجزيرة هى التى تستفيد منه الفائدة الكبرى ، من حيث إنها ستستطيع التوسع في الزراعة ، ومن حيث إن الاهالى الذين يغمر الخزان أراضيهم سيضطرون الى الهجرة الى أرض الجزيرة وغيرها بعد أن تدفع الحكومة المصرية من التعويض ما يكفى لنقلهم واعداد المساكن لهم . الخ .

(ب) وعدا هذا فقد كان المقصود من هذا المشروع هو اكتفاء مصر - الى حد ما - بمياه النيل الأبيض عن مياه النيل الأزرق ، مع أن مياه الأزرق هى التى بنت القطر المصرى وأوجدته من العدم ، وفقدان شطر منها فقدان للشطر الأكبر من موارد مصر

(١) تراجع صفحات ١١٢ - ١١٤ من كتاب . Sidney Peel — The Binding of the Nile and the

New Sudan.

(٢) تراجع صفحتا ١٩٨ و ١٩٩ من كتاب . Pierre Crabitte — The Winning of the Sudan.

الطبيعية... فإذا قيل ما حاجة مصر الى كل مياه النيل الأزرق في الوقت الذي يذهب أكثرها الى البحر فيقد دون أن ينتفع به أحد ، وما ضر مصر لو أن جزءا من هذه المياه حول الى أرض الجزيرة لينتفع به ؟ هذه حجة قد تبدو لأول وهلة من القوة بحيث لا سبيل الى دحضها ، لكن قليلا من التفكير سيرينا أنها حجة واهية ، فان الوقت الذي تذهب فيه مياه النيل في البحر هو الزمن الذي يعلو فيه مستوى النهر حتى يغمر الحياض في أقصى الصعيد ، فإذا أنقص الفيضان بحيث لا يذهب ماء النهر في البحر هباء فان مستوى النهر ان يرتفع بحيث يمكن رى الحياض في بعض بلاد الصعيد ، وبذلك تضحي مصالح الفلاحين في جزء من الصعيد من أجل صالح شركة الجزيرة .

وما تستطيع حكومة السودان أن تمن علينا بأن تنفيذ خزان جبل الأولياء كان فيه تضحية لمصالح السودانيين ، لأن أرض الجزيرة نظرا لارتفاع مستواها ونظرا لانخفاض مستوى النيل الأبيض لا يمكن لها أن تنتفع من ماء هذا النهر بشئ ، وهذه الحقيقة ظاهرة حتى في كتاب السير مرديخ ماك دونالد (صفحة ٩٠ من النسخة الانجليزية) ، فالقطر الوحيد الذي يمكنه أن يستفيد من الماء المخزون في النيل الأبيض هو بحكم الطبيعة القطر المصري ... وعلى هذا فما كان ينبغي أن تساوم مصر في حقوقها في مياه النيل الأزرق بالتوسع في المخزون لها من مياه النيل الأبيض ، وما يجب مطلقا أن تسلم مصر بأى نقص في حصتها ، إلا اذا بنى خزان (طانا) بعد بحث دقيق يثبت أن مصر لن تؤذى به في أى حال من الأحوال (١) .

٣ — على أن مخاوف مصر من شطر وادى النيل وفصل شماله عن جنوبه ، وتوطيد السيادة الانجليزية في ربوع السودان ، لا تقوم على مجرد الشكوك والظنون ، فقد بدت السياسة الانجليزية سافرة وقتا ما ، وصرحت بما كانت تحاول أن تسترة ، وتحالت من قيود المعاهدات التي كانت قائمة بينها وبين مصر على ضمان حقوق مصر في مياه النيل . لقد صرح رئيس الحكومة البريطانية تصريحه ، الذي أشرنا إليه بجلس العموم في ١٠ يولييه ١٩٢٤ ، وهو الذي يؤكد فيه حرص بريطانيا على حقوق مصر في مياه النيل ، حرصا لا تستطيع مصر أن تقوم بخير منه لو تركت لها مقالة الأمور في السودان (!) ، ثم كانت الحادثة الفردية التي أودت بحياة (سيرلى ستاك) — سردار الجيش — في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (أى بعد خمسة شهور فقط من التصريح) ، فأرسلت بريطانيا إنذارها المشهور الى الحكومة المصرية ، متحالة تماما من القيود التي كانت تقيدتها في زراعة أرض الجزيرة ، ومهددة بإطلاق يدها في التوسع في استغلالها كما تريد ، فقد نص البند السادس من الانذار على أن " حكومة السودان ستريد المساحة التي تروى من أرض الجزيرة ، من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى رقم غير محدد حسبما تدعو الحاجة ! ! " .

(١) راجع كتاب (نهر النيل) للدكتور محمد عوض محمد ، صفحات ٢٨٩ — ٢٩٢ .

حقيقة إن حكومة السودان لم تنفذ هذا الإفقار ، وإن الرأى العام قد نار ضده وعارضه ، لكن هذا قد أكد للمصريين أن مجرد الاتفاق على توزيع ماء النيل لن يطحن مصر على حقوقها ، ما دام الانجليز مسيطرين على شؤون السودان ، وما دامت وحدة وادى النيل غير محققة .

وقد تجلى هذا التشكك بمظهر عملى فى المعارضة القوية التى وجهتها مصر إلى مشروع جبل الأولياء ، تلك المعارضة التى قامت أساسا على الخوف من أن تستغل انجارتا وجودها فى السودان فتوجه هذا المشروع - الذى أنفقت مصر عليه ملايين الجنيهات - ضد مصالح المصريين . وقد كان هذا واضحا تماما فى مذكرة عثمان محرم باشا ومحمد زغلول باشا التى نشرت فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ، والتى تقتطف منها ما يلى :

« الآن وقد ظهر أن بناء خزان جبل الأولياء حسب المشروع المراد تنفيذه يمكن من يتحكم فيه من حجز المياه به لغاية منسوب ٣٨٠ مترا . . . فمن يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصرى ، يمكنه أن يتحكم فى إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض الذى عليه المعول مدة التجارة بقى بإحدى الطريقتين الآتيتين :

الأولى - إذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ملؤه مدة الفيضان ، على أن يتسدى تفرغته من يناير لغاية مارس ، وفى هذه الحالة يمكن قفله وملؤه ثانيا ، بأن تحجز فيه كل المياه الآتية من النيل الأبيض لمدة أربعة شهور من أبريل لغاية يوايه ، لأن مجموع تصرف النهر فى الأشهر الأربعة المذكورة أحد عشر مليارا وكسور أى أقل من الاثنى عشر مليارا التى يمكن تخزينها به .

الثانية - إذا تعمد من بيده أمر التحكم فى هذا الخزان عدم ملئه مدة الفيضان يمكنه حينئذ أن يقفل هذا الخزان قفلا محكما فى أوائل فبراير ويستمر هذا القفل حتى أواخر يوليو وبذلك يتم له حرمان مصر من كل إيرادها الصيفى الآتى من النيل الأبيض» (١)

وإذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ، واستفادت مصر من تخزين المياه خلفه فائدة محققة ، فإن ذلك لا ينفى أن فى استطاعة من بيده الأمر فى السودان أن يلحق ضررا بلغا بالزراعة المصرية ان تعمد اساءة استعمال هذا الخزان .. وما يقال عن جبل الأولياء يمكن أن يقال عن المشروعات الأخرى التى تقتضى مصلحة مصر أن تقام على جهات مختلفة فى أعلى النيل ، ومن هنا أكد الكتاب جميعا - فبين كانوا أوسياسيين - ضرورة التريث فى البدء بها ، حتى تستقر العلاقات السياسية بين مصر والسودان ، وتنتهى تلك الحالة القائمة فى وادى النيل إلى نهاية تبعده تلك المصادر التى تثار الشكوك ضدها ، وتزيل تلك المواضع التى يأتى لمصر منها التهديد ، وكان هذا التحذير صريحا فى دراسة بلان ما بعد الحرب ، إذ أوصى المختصون ببحث مشروعات الرى مستقبلا بالألتجازف

(١) تراجع المذكرة المنشورة بجريدة الأهرام بتاريخ ١٦ نوفمبر عام ١٩٢٨ .

الحكومة المصرية بصرف ما تتطلبه مثل تلك المشروعات من ملايين الجنيهات (خمسين مليوناً في العشرين سنة القادمة)، إلا إذا كان لها كل السلطة في الهيمنة عليها، حتى لا تتعرض حياة مصر الاقتصادية لمفاجآت لا تستطيع لها دفعا .

وقد عبر (سدنى بيل) عن وحدة هذه المصالح أحسن تعبير ؛ إذ قرر " أن الصيغة التي تنادى بأن السودان للسودانيين صيغة ليس هنالك أسخف منها ، لأن قصة ربط النيل تجعل هنالك أمراً واحداً غاية في الوضوح ، هو أن حوض النيل قطر واحد ، وقيام سلطات موزعة فيه أمر مستحيل ، إذ يجب أن تقوم فيه سلطة قوية تسيطر على كل أراضيه " (١) .

*
* *

وما يستطيع منصف ملم بما بذلته مصر من جهود في السودان ، علم بما صرفته فيه من أموال أن يتهم مصر بالأناية لتمسكها بحقوقها في السودان ، أو يرميها بأنها تضحي مصالح السودانين لتستأثر هي بمياه النيل ، فمصر — كما عبر رئيس وزارتها في مباحث اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩ بينها وبين الانجليز — كانت دائماً شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة وهي لذلك مستعدة للاتفاق على زيادة ذلك المقدار (من الماء) بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية ... وهي تعلم تمام العلم ألا تضارب بين مصلحة القطرين إن تركت مقاليد الأمور لشبيهما ، وتخلت تلك القوة الدخيلة التي تسعى للفرقة بينهما ، وتصوير مصالحهما بصورة التعارض والتنافر . . . عندئذ يبدأ الوادى دوراً جديداً من أدوار بعثه : يحدد أهدافه وينظم شؤونه ، ويجنّد كفاءاته ويعين موارده ، ويخلق من سكان وادى النيل أمة فتية موحدة ، تلعب دورها الرئيسى في العالم الجديد الذى يتحدّث الآن عنه ، وتقوم بمهمتها الخطيرة كقوة محضرة للشعوب الأفريقية الأخرى .

أعراض الإنجليز الحقيقية من احتفاظهم بالسودان

هذه هي مقومات وحدة وادى النيل في نواحيها الطبيعية والاشو جرافية والثقافية والاقتصادية لا يلمس الباحث فيها ضعفا ولا يتبين في منطقتها عوجًا ، فإحجة الإنجليز في استمرار نفوذهم في السودان ، وما غرضهم الذى يسعون إليه من العمل على هدم وحدة الوادى ، وفصل الجنوب عن الشمال ؟ ... إن الإنجليز يتظاهرون بأن رسالتهم في السودان رسالة إنسانية قبل كل شيء ، فما يقصدون في الواقع الاتحضير سكانه ، وتهيئة أسباب التقدم لهم ، والسير بهم سريعا نحو الاستقلال . وهذه دعوى سمعناها من كل مستعمر لم يعرف عن استعماره الا ما ليسء اليه وما يصفه بأشنع التهم وأسوأ ألوان الاستغلال ، ولو أن الأمر كان مجرد رسالة انسانية ما رأينا كل هذا الحرص على الاحتفاظ بالمستعمرات ، وما كان هنالك ذلك الصراع الشديد بين الدول المختلفة على حكم الشعوب وتوسيع مناطق النفوذ ... الواقع أن للإنجليز مصالح اقتصادية واستراتيجية في هذا الجزء من أفريقيا ، هي العامل الحقيقى في تمسك الإنجليز بحكم السودان ، والانفراد بالسلطة فيه ، والسعى الى ابعاد المصريين عنه ابعادا تاما ، وأهم هذه المصالح ما يأتى :

أولا — استغلال السودان من حيث موارده الطبيعية ، والأيدى العاملة الرخيصة ، ومن حيث امكان الاستفادة منه مستقبلا كسوق من الأسواق التى يستقل بها الإنجليز... وقد رأينا أن العناية تكاد تكون مركزة الآن في انتاج القطن ، الذى تريد المصانع البريطانية أن تضمن الحصول عليه من أراض خاضعة للحكم البريطانى ، ومرتبطة بالاقتصاد البريطانى كل الارتباط .

” كان الدافع الى زراعة القطن في السودان هو الخوف من نقص القطن الذى يمكن لبريطانيا الحصول عليه من مصادر أخرى “ (١) .

ولسنا بحاجة الى أن ندخل في تفاصيل استغلال الإنجليز للسودان عن طريق استخدام رؤوس الأموال الإنجليزية في المشروعات المختلفة ، بل يكفي أن نحيل القارئ الى الفصل الذى كتب عن السودان في الكتاب الذى ألفته (الينور برنز) في ١٩٢٨ عن (الاستعمار البريطانى في مصر) ، ففى هذا الكتاب بيانات عن تغلغل رؤوس الأموال الإنجليزية في السودان واحتكار الشركات البريطانية للمشروعات العامة ، نتيجة للملائة حكومة السودان لها ، وتسخير سلطتها لخدمة مصالح المساهمين في هذه الشركات .

ثانيا — الاستفادة من السودان من الوجهة الحربية ، باعتباره واقعا على طرق مواصلات الامبراطورية في أفريقيا وغيرها ، وعلى أساس أن وجود إنجلترا في بلد كمصر وغيرها من بلاد الشرق الأدنى أمر مؤقت ، لا يرجح له بقاء في ظل الحركات القومية العنيفة التى تسود هذه البلاد ،

وتزداد تأججا وعداء للاستعمار الانجليزى عاما بعد عام . وهذه الأهمية الحربية للسودان يصرح بها الكتاب الانجيزى فى كثير من الكتابات : ” فالفايون ” فى نشرتهم عن السودان يقررون هذا بصراحة :

” إن البريطانيين يهتمون بالسودان بسبب أهميته الاستراتيجية ، بصفته واقعا على ساحل البحر الأحمر ، وعلى طرق العالم الجوية مستقبلا ، وعلى منابع النيل الخ . . “ (١)

والكاتبة (إلينور برنز) تؤكد هذا أيضا بكل وضوح :

” وإلى جانب الاحتمال الكبير لاستغلال السودان داخليا ، فإن التحكم فى السودان مهم للاستعمار البريطانى لأسباب أخرى ، فساحله يمتد امتدادا طويلا على البحر الأحمر الذى لا يقل أهمية عن قناة السويس كحلقة رئيسية فى مواصلات الامبراطورية “ .

بل إن هذه الكاتبة تصرح بأكثر من هذا ، حين تشير إلى أهداف الانجليز المستقبلية ، وإلى النية المبيتة للسودان وسكانه :

” ان السودان يحد أراضى أوغندة التى لاتقل أهميتها عنه ، ومن المحتمل جدا أن تضمه انجلترا إلى ذلك الاتحاد الذى يفكر فى تكوينه ، ليشمل كل الممالك البريطانية فى شرق أفريقيا ، كشرط لأى تنازل لمصر يسلم به الانجليز مستقبلا “ (٢)

وإذا كانت فى الماضى ما يبرر تمسك الانجليز بالبقاء فى السودان لحماية طرق مواصلات امبراطوريتهم ، فيحن نرى أن ظروف العالم الآن ، ونتائج الحرب الأخيرة ، والاتجاهات الدولية فى تنظيم السلام العالمى ، كل هذا يضعف من حجة الانجليز ، ويجعل بقاءهم فى السودان أمرا لا تبرره المقتضيات الاستراتيجية :

١ — فالدول التى كانت تخشاها انجلترا ، وتخاف تهديدها لمصالحها فى أفريقيا والشرق الأدنى (كإيطاليا وألمانيا واليابان) قد هزمت هزيمة منكرة ، وليس هنالك أمل فى قيامها كقوى يخشى بأسها حتى فى المستقبل البعيد ، وبهذا أصبح فى الامكان أن تطمئن انجلترا من هذه الناحية ، وألا تسخر السودان لمصالحها الحربية ، تسخييرا يربطه بعجلة الامبراطورية البريطانية ويباعد بينه وبين الأمم التى تصله بها كل العوامل الطبيعية والبشرية .

٢ — واحتفاظ انجلترا بالسودان — كقاعدة حربية لها — أمر يتنافى مع دستور هيئة الأمم المتحدة الذى لا يقر اتخاذ بعض دول العالم قواعد يمكن أن تهدد السلام العالمى فى ظرف من الظروف ، ومن حق مصر — بصفة خاصة — أن ترى فى وجود الانجليز فى السودان عامل تهديد لسلامتها ،

(١) تراجع صفحة ٣ من نشره الفايين .

(٢) تراجع صفحة ٥ ؛ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر .

ووسيلة ضغط عليها ، سيما وأن وجود الانجليز في السودان هو في حد ذاته أمر لا يستند على أساس شرعي ، وليس له مبرر من القانون الدولي .

٣ - وإذا كان الانجليز يعارضون في وجود المصريين في السودان ، وينكرون على مصر مطالبتها بأن يكون لها وحدها حق ضمان مصالحها الحيوية فيه ، وسعيها إلى تحقيق وحدة وادى النيل ذلك السعى الذى يؤيدها فيه الغالبية العظمى لسكان السودان ، فأولى بهم هم أن ينسحبوا منه ، وسيقبل المصريون عندئذ عن طيب خاطر ما يراه السودانيون في تحديد طبيعة صلتهم بسكان الشمال . أما هذا الاستفتاء الذى يلوحون به الآن - فى ظل تحكمهم ، وتحت تأثير دعايتهم المفروضة ضد مصر والمصريين - فأمر لا يقرهم أحد عليه ، وكثيرا ما كانوا هم أشد المعارضين لنتائج مثل هذه الاستفتاءات التى تم فى جو مصطنع لا يسمح للأهالى بالتعبير عن رغباتهم بحرية وصراحة .

ثالثا - وقد يكون من أهم ما يدفع الإنجليز إلى البقاء فى السودان ، وإلى اتباع سياسة خاصة فى الجزء الجنوبي منه ، إبعاد المؤثرات الشمالية ، والحيلولة دون تسرب فكرة القومية والاستقلال إلى هذا الجزء من أفريقيا . انهم يعملون تماما أن قيام السودان بجزء من وحدة مستقلة لها كيانها القومى ووضعها الذاتى أمر يهدد مطامعهم الاستعمارية فى أفريقيا الوسطى والشرقية ، وهى مناطق مستعدة - استعدادا يتزايد بمرور الوقت - لتقبل التيارات السياسية والأفكار التى تبذر فيهم بذور القومية والوطنية التى يحاربها المستعمرون ويقضون عليها بكل قوة . وما دام الشمال هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تسرب منه مثل هذه التيارات المهددة ، فالإنجليز حريصون جدا على أن يوطدوا سلطانهم فيه ، وأن يمنعوا انتشار المبادئ التقدمية بين سكانه ، فلما غلبوا على أمرهم فى شمال السودان ، وشعروا باستحالة نجاح سياستهم فيه ، وضعوا كل همهم فى جنوبه ، وأقاموا كل تلك الصعوبات فى سبيل الانتقال إليه ، وتعهدوا بإبقاء سكانه على حالتهم المتأخرة ليظل الجنوب " مصدا " يدرأ عنهم الخطر ، و" درعا " يبق استعمارهم التصدع ، ويبقى أهل المستعمرات البريطانية فى عزلتهم السياسية ، وركودهم الثقافى ، وفى هذا مصلحة المستعمر ، وقوة نفوذه ، واستمرار سلطانه فى تلك الأقاليم الغنية الواسعة .

لهذه الاعتبارات وحدها يحارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، ويعملون على تقطيع ما أمر الله به أن يوصل ، ويناقضون منطق الاتجاه السياسى الجديد الذى يعارض فكرة القومية فى دائرة محلية ضيقة ، ويشجع التوسع فى تطبيقها ، بحيث تضم أكبر ما يمكن من الوحدات التى تتوافر لها عوامل الاندماج والانسجام .

وإذا كانت دواعى الدفاع ، ومقتضيات التقدم الاقتصادى ، تدفع العالم إلى أن تتوحد دوله الصغرى فى مجموعات كبيرة ، وكان مستقبل البشرية متوقفا على تحقيق هذه الفكرة الجديدة والأخذ بسياسة الاتحاد والاندماج بين الشعوب ، فعلا م إذن يحارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، وهى حقيقة تقوم على وحدة الطبيعة والجنس ، والتاريخ والثقافة ، والمصالح المشتركة المتداخلة فى أسس الحياة الاقتصادية جميعا ! ؟

القسم التاريخي

٢ - مظاهر الوحدة في العصور القديمة

أرسل الله ذلك النهر الكريم من قلب افريقية ، متخذاً طريقه نحو الشمال حتى بلغ بحر الروم ، يحمل الحياة بين يديه إلى تلك الأجيال المتعاقبة من أناس وحيوان وطيور . وشاءت الطبيعة أن تجعل من ذلك النهر وريداً من أوردة الحياة في القارة الافريقية ، جمع بين قلبها في أعلى السودان وأطرافها عند شواطئ بحر الروم ثم ربط بين شقي الوادي مصره وسودانه برباط لا تنفصم عمراه ، وهو سيظل كذلك إلى أن يأذن الله فتبدل الأرض غير الأرض . ولقد أسمى المؤرخون القدماء السودان الوادي من الشلال إلى الخرطوم اثيوبيا ، وأسماء المصريين أنفسهم الأقاليم الجنوبية ، وفي ذلك ما يشير إلى أنهم عدوها ضمن أقاليم واديهم .

تلك حقيقة أوجدتها طبيعة الخلق والحياة في القارة الافريقية ، وفطن إليها رجال التاريخ الذين كتبوا في تاريخ الوادي وفي مقدمتهم البريطانيون ، فهذا أديسون Addison يقول^(١) :

”ارتبط تاريخ السودان دائماً بتاريخ مصر ارتباطاً قوياً كان أو ضعيفاً“ .

وهذا ريسنر Reiser يقول :

(١) ”ولما كانت مصر تتصل بوسط افريقية عن طريق اثيوبيا فقد أصبح تاريخ هذا الإقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر ، جارة اثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال“^(٢) .

(ب) ”منذ أقدم العصور تعارف المؤرخون على اعتبار تاريخ اثيوبيا ملحقا بتاريخ مصر“^(٣) .

ثم انظر إلى قول المؤرخ البريطاني بذج Budge^(٤) :

”والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتداداً لمصر“ .

ولقد ساعدت عوامل الطبيعة أهل الشمال منذ قومتهم على بناء الحضارة ، فاندفعوا في ركابها بخطى واسعة سريعة ، بينما بقي أصحاب الجنوب على حالهم من البداوة الأولى^(٥) وغشيتهم الحياة

(١) Archaeological Survey of the Sudan, p. 21, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within, Edited by Hamilton, 1935.

(٢) Reiser, in Sudan Notes and Records, 1918, vol. I., p. 4.

(٣) Reiser op. cit., p. 217.

(٤) Budge, The Egyptian Sudan, vol. I, 1907, p. 626.

(٥) Budge, op. cit., p. 510.

المضطربة أمدا طويلا^(١). ومنذ فجر الإنسانية ونحن نشهد على مرآة حياتها ذلك النشاط العجيب من كفاح المصريين في البحث عن مقومات الحضارة في نواحي الوادى ، حيث وجدوا في شقه الجنوبي كثيرا من الذهب والبخور والطور والنشب والجلد والماشية والعاج وغير ذلك من محاصيل تلك البقاع الواقعة من وراء الشلال الأول .

وتشير أقدم المخلفات الإنسانية على ضفاف النيل في شقي الوادى إلى وجود الصلات بين أهل الشمال وأهل الجنوب ، فقبور المصريين قد وجدت عند دكة من أقاليم النوبة السفلى قبل عام ٣٤٠٠ ق . م . كما عثر على بعض محاصيل السودان في مخلفات المعمرين التي وجدت في قبورهم من ذلك العهد^(٢) ، كما دلت الأبحاث التاريخية في عصر فجر التاريخ ، على أن المنطقة التي تقع بين الشلالين الأول والثاني ، قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين يسكنون شمال الوادى مما يلي أسوان . وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس إلا أنهم اختلطوا بقبايل السودان البعيد التي كانت تتردد على تلك البقاع أو تعيش على بعد قريب منها .

ولما كان بقاء السودانين على حالهم من البداوة الأولى يعرضهم على الدوام إلى إغارة القبائل المتبربرة الضاربة على أطراف الصحراء من الشرق أو من وراء الشلال الرابع ، فتغريهم بالثورة على قوافل التجارة الطارقة من شمال الوادى ، اضطروا المصريون إلى الإكثار من الحملات العسكرية على تلك البقاع ، لتأمين طرق القوافل والمحافظة على سلامة حدود الوادى^(٣) .

فلم تكدم مصر تستقبل الصباح من تاريخها حتى حمل عاهاها "ميناء" على شمال النوبة وكانت أقاليم تمتد من وراء الشلال حتى إقليم ادفو — حمل عليها ليخمد الثورة وليؤمن حدودها^(٤) .

و بين اسناد التاريخ ما يشير إلى أن فرعون مصر "زوسر" رأس الأسرة الثالثة ، قد أخضع القبائل الثورية في شمال النوبة ، ثم مد حدود مصر إلى الجنوب فبلغ بها بلدة المحرقة من أقاليم النوبة السفلى ، وهناك استطاع أن يوقف من تلك البقاع أملاك واسعة على بعد "خنوم" رب الشلال وحامى منابع النيل^(٥) .

ولما عادت بعض القبائل تستأنف نشاطها الثورى من وراء أيام "زوسر" اضطروا خلفه "سنقرو" إلى أن يحمل على تلك البقاع . وكانت حملته ووفقة ، عاد منها بكثير من أمرى الزوج وغنائم الماشية والأنعام ، وكان ذلك في عام ٣٩٠٠ ق . م . وتشير نتائج تلك الحملة إلى أنها لم تكن وجهة على البقاع الواقعة بين الشلالين الأول والثاني فحسب ، وإنما عدت ذلك إلى بقاع دنقلة ، أو ما وراءها

(١) Breasted, History of Egypt, 1946, p. 112.

(٢) Reisner, op. cit., p. 6.

(٣) Reisner, op. cit., p. 13.

(٤) Breasted, op., p. 37; Newberry and Garstang, History, p. 20.

(٥) Breasted, op. cit., p. 112.

من الوديان التي تكثرت فيها المراعى والزروع وتنتشر فيها الماشية والأنعام (١). ولن يكون في حملة كهذه ما يشير إلى عمل عدائى ، وإنما كانت رغبة الرجل صادقة في إقرار السلام ونشر الأمن وتوطيد العلاقات بين القطرين. وليس أدل على ذلك من أنه قد زوج أحد أحماده بأميرة من نساء النوبة كما تشير إلى ذلك رسوم قبره (٢) ، وما ندرى على وجه التحديد أكانت تلك الأميرة من إقليم دنقلة أو مما وراءها من بقاع ، فليس يهمننا ذلك في كثير. وإنما الذى يهمننا حقا هو أن العلاقات بين شقى الوادى لم تقم يومئذ على فكرة الاستعمار والإذلال ، وإنما قامت كلها على أسس من الود والقربى. وكانت أغراض المصريين ظاهرة في تأمين سلامة الوادى وتوكيد العلاقات بمختلف الوسائل الإنسانية ، قام فيها أصحاب الشمال بدور الأخ الأكبر الرشيد ، لأن الطبيعة كانت قد مكنت لهم فى سبل الحضارة والتقدم ، وأتاحت لهم من وسائل المدنية ما لم يتح لآخوانهم فى جنوب الوادى .

وتستمر العلاقات قائمة بين شقى الوادى كما تشير أكثر الصور والرسوم على آثار الأسرتين الرابعة والخامسة (٣). وعلى الرغم من اضطراب الأحوال السياسية فى أوائل أيام الأسرة الخامسة وأواسطها ، لم يفت ملوكها أن يلتفتوا إلى إقليم الجنوب. يشير إلى ذلك تسجيل اسم فرعون مصر "أوسركاف" على صخور النوبة (٤) ، كما أنفذ خلفه "ساحورع" أسطولا إلى بلاد "بنت" عاد منها محملا بمقادير ضخمة من مخلوط الذهب والفضة ، ومن خشب الأبانوس ، والبخور والعطور وكانت من مستلزمات إقامة الطقوس الدينية فى المعابد المصرية . ومن المرجح أن المصريين قد كانوا يقومون بمثل تلك الحملات منذ عهود التاريخ الأولى ، لذىوع استعمال البخور عندهم وقتئذ . وجائز أيضا أن تكون مثل تلك المحاصيل قد كانت تنقل إليهم عن طريق رجال القوافل يحملونها إلى مصر من مناطق النيل الأزرق والعطبرة وأعلى النيل . وعلى أى حال كانت بعثة "ساحورع" هذه إلى بلاد "بنت" أول بعثة مصرية إلى تلك البقاع النائية دونت أخبارها على الآثار المصرية (٥) . وفى أيامه سجل رجاله أوفى قدر من الخلفات الكتابية والرسوم على صخور النوبة مما يشير إلى كثرة ترددهم على تلك البقاع (٦) .

كذلك تشير "متون الأهرام" عند المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة — وهى أقدم ما يعرف من آدابهم الدينية -- إلى أنهم قد كانوا يعتبرون النوبة جزءا لا يتجزأ من مصر ، فهم قد جعلوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية (٧) .

(١) Reisner, op. cit., p. 6; Breasted, op. cit., p. 115.

(٢) Reisner, op. cit., p. 7 (Mastaba G4440).

(٣) Reisner, op. cit., pp. 7-8.

(٤) Mariette, Monuments div., 54 e.

(٥) Breasted, op. cit., pp. 127-128.

(٦) Breasted, op. cit., p. 128.

(٧) Budge, op. cit., vol. I, p. 526.

وظاهر أن ملوك الأسرتين الخامسة والسادسة قد اهتموا كثيرا بجنوب الوادى ، فبعثوا إلى أقاليمه بكثير من الحملات التى بلغت الصومال ودارفور والكونغو . ومن المرجح أن كثيرا من القبائل المصرية قد نزلت بقاع السودان ومن بينها "شندى" إلى الشمال من الخرطوم .

ولما كانت أيام الأسرة السادسة ، فمكرملوكها فى ارسال بعثات للكشف والتجارة إلى قلب أفريقيا . وقبور الرحالة المصريين من أمثال "خوف حور" ومن إليه ، ما زالت بادية فى صحور أسوان عن يمين الوادى ، وأخبار رحلاتهم مسجلة على صفحات تلك القبور ، تحدثنا عما سلكوا من شعاب وارتادوا من وديان ودروب ، وعما شقوا من طرق ، وما لاقوا فى سبيل ذلك من أخطار ، ثم ما حملوا من خيرات تلك البقاع إلى قصر فرعون .

وأهل "خوف حور" أن يكون أشهر الرحالة المصريين فى ذلك العهد ، بل لعله أن يكون إمام رحالة الدنيا جميعا . جاء فى أخباره أنه قام بأربع رحلات موفقة إلى قلب أفريقيا ، وأنه كان يسلك فى كل مرة طريقا غير الذى سلكها من قبل ، ليفتح طرقا جديدة وليرى بلادا أخرى . بدأ فى رحلته الأخيرة من شاطئ النيل الغربى تجاه أسوان ، وسار يحاذى النيل مصعدا حتى بلغ وادى حلفا ، ثم سلك الدرب الموصل إلى واحة سليمة ، ومن ثم ركب درب الأربعين المعروف حتى بلغ دارفور ، ثم توغل فبلغ كردفان ثم الكنتوخ حيث يعيش قبائل الأقزام فى غابات الزنوج من قلب أفريقيا . ومعروف أن القوافل التى تقطع الطريق بين أسوان ودارفور تتوقف عادة لتستجم على آبار الماء مدة تراوح بين أربعين يوما ، ثم تستأنف مسيرها من دارفور إلى الكنتوخ فتبلغه بعد عشرين يوما . على أن الوقت الذى استغرقته كل رحلة من رحلات "خوف حور" لم يقل عن سبعة أهلة وهى مدة كافية للإقامة المطمئنة فى تلك البقاع واستطلاع شؤونها ودراسة أحوال سكانها .

ومن ذلك نرى أن القارة الأفريقية الغامضة كما يسميها علماء الجغرافية ، والتى اتعبت الرحالين من أهل أوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر ، حينما سلكوها للكشف عن منابع النيل ، لم تكن غامضة على قدماء المصريين ، وأن ما قدر لامثال ثنجستون واستالى وغيرهما أن يروه فى صدر القرن التاسع عشر ، قد رآه "خوف حور" وأمثاله من المصريين قبل أربعة آلاف عام . ولا غرابة إذا فى أن يفخر الرجل وأمثاله بأعمالهم هذه وما أصابوا فيها من نجاح وتوفيق ، كما افتخر أهل أوروبا وأمريكا برجالهم وأشادوا ببطولتهم .

ويقدر المؤرخ البريطانى بذج Budge أن رحالتنا المصرى قد بلغ شمال دارفور على النيل الأبيض أو إقليم سنار على النيل الأزرق ، كما يرى ريسنر Reisner أن توغل المصريين على العموم فى عهد الدولة القديمة لم يعد لإقليم سنار .

ومنذ أيام الدولة القديمة نسمع بساطن حاكم الجنوب يدير شؤون أقاليمه من ادفو إلى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادى ، وكان مقره فى جزيرة فيله ، وكان يختار من رجال الدولة

القادرين ، الذين يهبون بالمهجات القبائل السودانية ، ليكون بمثابة حلقة الوصل بين أهل الشمال وأهل الجنوب في تدبير كافة شؤون التجارة والادارة والسياسة ، وليجند من عسكر الجنوب من يمثلهم في وحدات الجيش المصرى . وأخذ المصريون بذلك التقليد من استخدام عساكر السودان في كل عهودهم وخصوصا من بين قبائل "المازوى" وكانوا من أمهر الناس في فنون الرمي حتى أصبحت كلمة "مازوى" عامسا على المحاربين في بعض العصور انصرية . وشبهه بذلك ما جرت عليه الحكومات المصرية في ذلك العصر الحديث من استخدام العساكر السودانية (فرق الهجانة) لحراسة الحدود والمناطق الصحراوية - وإلى جانب ما ذكرنا من أخبار الرحالة وحكام الجنوب ، أخبار أخرى خلفها قواد القوافل التجارية التي ارتادت تلك البقاع ، مما يدل على اتساع مدى النشاط التجارى بين مصر والسودان خلال الألف الثالث ق . م .

من كل أولئك يتضح لنا ، أن العلاقات بين مصر والسودان قد استقرت تماما على عهد الدولة القديمة ، حتى باتت أقاليم السودان من ممتلكات الدولة المصرية كما يقول المؤرخ البريطانى بدج Budge . ولم تقف جهود حكام الجنوب عند أقاليم السودان ، وإنما عدت ذلك إلى العمل على تنمية العلاقات التجارية مع بلاد بنت .

ولما اضطرت أمور مصر في أواخر أيام الدولة القديمة ، وأصبحت بالانحلال السياسى ، أهمل شأن الجنوب ، وكان من جراء ذلك أن أغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالى وغابت أهله على أمرهم . ثم شاء الله أن تنهض مصر من وراء ذلك على يد شيخ من أبناء الصعيد ، ولد في مدينة الكاب من أعمال أقاليم الجنوب ، وكانت أمه من نساء النوبة . وكان الشيخ هو "امنحات" الأول عاهل الدولة الوسطى الذى أقام أسرته في عام ٢٠٠٠ قبل مولد المسيح ، وولى وجهه شطر الجنوب ، وأخذ يؤمن حدوده ، ويعيد إليه استقراره . وسار ولده "سنوسرت" على نهجه من بعده ، فبعث بجملات إلى بلاد النوبة ودنقلة ليظهرها من الفتن وليؤمن حدودها من عدوان المغيرين ، وقاد إحداها بنفسه عام ١٩٦٣ ق . م ثم ترك قائده يتحدث الى الدنيا عن أخبار تلك الحملة . إذ يقول « إنه اخترق أقاليم كوش (ما بين الشلالين الثانى والثالث) وسار مصعدا حتى بلغ أقصى حدود الوادى ، فجمع نراج الأقاليم لفرعون ثم كراجها في ركابه . هنالك أقام فرعون كثيرا من القلاع والحصون في المواقع الحربية ، وعلى أبواب الدروب الموصلة الى مناجم الذهب في أقاليم النوبة والسودان ، وفي المناطق التى يضيق فيها مجرى النهر مثل سمته وقمة جنوبى حلفا ، وفي مواقع أخرى هامة مثل كرما في إقليم دنقلة . وأنزلت في تلك الحصون حاميات من عساكر الجيش المصرى ، فأكثرت من حولها على مر الزمن منازل المصريين يقيمون فيها ويحاولون أعمال التجارة والصناعة وفلاحة الأرض وينشر خاصتهم من ألوان الحضارة والثقافة المصريتين بين أهل السودان ما يعرفون . وغدت كرما عاصمة لحاكم الجنوب يدير منها شؤون البلاد وتعيش من حوله كثير من الأسر المصرية . وظل السودان هادئا واستقرت أحواله السياسية أكثر من ثمانين عاما ، إلى أن ثارت بعض القبائل السودانية بمعونة الزنوج . وانتهى أمر ذلك إلى القصر ، ففرج فرعون وهو حينئذ سنوسرت

الثالث على رأس الجيش عام ١٨٧٩ ، فحضر العصاة وطهر البلاد من آثارهم ورد عليها نعمة الهدوء والاستقرار، ونظم الإدارة، فوضع لها قواعد واساليب جديدة، ثم دعم الحصون القائمة وأمر بتشييد غيرها، وشق في سخور الشلال الأول قناة لتيسير مرور السفن بين شطرى الوادى . وترك في الحصون ألواحاً تذكارية دون عليها جهوده، وأوصى فيها خلفاءه بالمحافظة على حدود الوادى جاء فيها : «إن امراً من ولدى ، يستطيع أن يحافظ على تلك الحدود هو ابنى من صلبى ، انه يشبه أباه ويصون ملك من أمجبه . فأما من قعد عن ذلك ، ولم يذد عن حياضى فذلك ليس من ولدى . إن هذا تمثالى أقيمه لكم على الحدود وله أن ينفعكم فذودوا عنه “ .

بعد ذلك الفرعون صاحب السودان بحق ، فعلى عهده استقرت الأمور وانتشرت المعابد لأرباب البلاد وعلى الأخص “آمون” الذى ظل رب أرباب الوادى زهاء خمسة عشر قرناً ، وهنا يقول برستد “تمصرت بلاد النوبة وانطبعت بطابع الحضارة الفرعونية انطباعاً لم يحج “ (١) .

ثم تدور دورة الفلك وتصاب مصر بنكسة من نكسات الانحلال السياسى فيجتأحها الهكسوس ، ثم تنهض من وراء ذلك على يد أمراء من إقليم طيبة ، استعانوا فى جهادهم ضد الهكسوس بعساكر من رجال النوبة ، ثم وفق أحدهم وهو أممس الى إجلاء الهكسوس . وهو لم يكذب يفعل حتى طار نحو الجنوب ، ليرد على الوادى وحدته بعد أن أدرك أن الحياة المصرية تبقى مبتورة عرجاء ولن يتم لها الكمال بغير السودان . وخلفائه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة جهود جبارة موفقة معاً فى المحافظة على كيان الوادى والعمل على رفاهية مصره وسودانه ، فأنزلوا كثيراً من الأسر المصرية أقاليم السودان كما أكثروا من دور العبادة المصرية وعلى الأخص آمون رب أرباب الوادى الذى أسموه صاحب أقاليم الذهب ، كما خاهوا على نائب الملك لقب أمير بلاد الذهب . وليس أدل على اهتمام فراعنة الأسرة الثامنة عشرة بالسودان وتقديرهم لجهود من تقدم موهم فى العمل على توطيد أركانه من أنهم امرؤا بعبادة سنوسرت الثالث صاحب السودان الأول ، كما عبد خلفه رمسيس الكبير فى معابد السودان بعد ذلك بقرون .

ومنذ عهد فرعون أمنوفيس الأول (١٥٥٠) ونحن نسمع بسيرة حاكم الجنوب ينوب عن فرعون فى إدارة السودان ويحمل لقب “ابن الملك وحاكم السودان” وجعل عرشه فى “نباتا” على شاطئ النيل ، فى المكان المعروف اليوم باسم “جبل بركال” على مقربة من محطة كريمة .

ولقد كان نائب الملك (حاكم السودان) يحج الى مصر فى كل عام ، فيقصد الى طيبة عاصمة الوادى يومئذ ومن حوله زعماء العشائر ووجهاء السودان لتقديم الخراج والهدايا ولتقديم فروض الولاء لفرعون . ومظاهر تلك المواكب مسجلة على صفحات القبور فى طيبة ، وهى تشير جميعاً الى مقدار ما أصابت حياة السودان من تقدم فى شئون الحياة المختلفة .

(١) Breasted, op. cit., p. 446.

واستطاع الرعامسة أن يحافظوا على كيان الوادى ، وأصابت حياة السودان على أيامهم أكبر قسط من التقدم، ونزحت كثير من الأسر المصرية إلى السودان، كما نزحت أسر سودانية إلى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة، كما ساهموا في وحدات الجيش المصرى يسرون مع إخوانهم من المصريين تحت راية فرعون إلى أقطار الأرض وجزائر البحر، ليقيموا له أول امبراطورية عرفها تاريخ الدنيا. وليس أدل على رفاهية السودان في ذلك العهد من شهادة المؤرخ برستد، إذ يقول في حديثه عن رسوم قبر من يدعى "بنو" أحد رجال رمسيس السادس في أبريم :

" ساد الأمن والرفاهية تلك الربوع تحت إمرة المديرين المصريين الذين حملوا محل الأمراء الوطنيين عند نهاية عهد الأسرة الثامنة عشرة (١) " .

والواقع أن السودان قد أصبح في ذلك الوقت جزءا لا يتجزأ من مصر، وإلى ذلك يشير ريسنر إذ يقول : " وفي عهد الدولة الحديثة أصبح الوادى من الشلال الرابع جزءا أصليا من مصر " (٢) .

ولما ضعفت امبراطورية الوادى وأذنت شمسها بمغيب، وسيطرت على مصر أسرة ليدية عند عام ٩٤٠ ق.م ، انقسمت مصر لإمارات صغيرة وأخذ الأمراء يكافح بعضهم بعضا، والتجأ كهنة آمون إلى السودان لأنهم أبوا أن يخضعوا لسلطان الليبيين ، وأخذوا ينشرون الحضارة في ربوع السودان، وأقام كبيرهم في نباتا ملكا جديدا، وجعل من نفسه وارثا شرعيا لعرش فرعون. وظل ذلك الملك ينتقل من السلف إلى الخلف، حتى آل إلى الملك الشاب بعنخى وتراءى له أن يسترجع بقية الوادى من أيدي الغاصبين ، فسار إلى الشمال على رأس جيش قوى، وقدر له أن يجلب الغاصب عن شمال الوادى، فرد على الوادى وحدته وكان ذلك عام ٧٤٠ ق.م (٣) .

وعلى حد قول برستد، يرينا هذا بشكل أوضح من أى وقت آخر الظروف التى كانت تنشأ على الدوام في مصر كلما انتاب السلطة المركزية أى ضعف . إذ كان ذلك الضعف يوحى للأمراء المحليين باستعادة استقلالهم بل باغتصاب عرش فرعون تدريجيا دون الاستهداف للخطر (٤) . فلم يكن إذن اتخاذ نباتا عاصمة لهذه الدولة الجديدة أكثر من انتقال الملك من أسرة مصرية إلى أخرى وانتقال العاصمة من الشمال إلى الجنوب. ويبدو أنه قد تبين على مضى الزمن، أنه لم يكن من اليسير حكم دولة النيل من عاصمتها الجديدة في أقصى الجنوب ، فنقل شاباكا (Shabaka) ثالث ملوك الجنوب مقره وعاصمة ملكه إلى طيبة (٥) لتكون مكانا وسطا بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب .

(١) Breasted, op. cit., pp. 507-508.

(٢) Reisner, op. cit., p. 237.

(٣) Breasted, op. cit., pp. 35-36.

(٤) Breasted, op. cit., pp. 537 ff.

(٥) Reisner, op. cit., vol. II, p. 48.

وعندما غزت آشور مصر في عهد طهراقا (Taharka) خامس ملوك نباتا ، ولم يستطع هذا الملك صد الزحف الأجنبي عن شمال مملكته ، انسحب جنوبا تاركا الدلتا تحت رحمة الأشوريين (١) . وما كاد آشورحادون (Esarhaddon) ينسحب الى نينغه ، بعد أن أقسم له أمراء الدلتا يمين الطاعة ، حتى بادروا أولئك الأمراء الى الحث بينهم للقاهر الأجنبي ، ودعوة فرعونهم الوطني "طهراقا" لاستعادة سيطرته على الدلتا ، فلم يتوان طهراقا عن الاستجابة الى دعوتهم (٢) . وعندما عاودت آشور فتح مصر للمرة الثانية في عهد طهراقا وكاد يتكرر ثانية ما حدث من قبل ، ألقي القبض على أمراء الدلتا. غير أن الأشوريين لم يلبثوا أن عفوا عن "نخاو" ، أمير سايس ، وأقاموه حاكما على الدلتا وأحاطوه برجال أشوريين ، فحال ذلك دون افلاح طهراقا في استعادة الدلتا ، لكن بقية الوادي جنوبي ذلك استمرت تحت سيطرته (٣) . وعندما نجح تنتمون (Tanutamou) خليفة طهراقا في غزو الدلتا ونصب نفسه في منف فرعوناً على مصر بأجمعها ، أثار عليه ذلك "أشور بانيمال" الذي غزا مصر ثانية عام ٦٦١ ق . م وطارد تنتمون في الوجه القبلي ، مما حدا به الى الانسحاب الى أقصى الوادي ، فكان ذلك خاتمة سيادة نباتا على شمال الوادي (٤) .

وإذا كان منذ ذلك الوقت لم يتح لملوك الدولة المصرية في الجنوب استعادة الشمال ، فإنه لم يتح أيضا لملوك الشمال ، سواء من أبناء البلاد الأصليين كملوك العصر الصاوي (٥) أو من غزاتها الأجانب كالفرس (٦) والبطلمة (٧) والرومان (٨) استعادة الجنوب ، وذلك بالرغم من المحاولات التي بذلت في هذا السبيل إسماتيك الثاني وقمبيز ويطامبوس الثاني . ولا ريب في أن هذه المحاولات — بغض النظر عن نتائجها — تمض دليلا على أن حكام مصر مهما اختلفت أجناسهم والعصور التي تولوا الحكم فيها كانوا يرون أن جنوب الوادي جزء متم لشماله .

وما دام الجنوب يهم الشمال الى هذا الحد ، فكيف نفسر عدم تحقيق الوحدة السياسية بين شقي الوادي منذ العصر الصاوي حتى نهاية العصر الروماني ؟ يجب أن يلاحظ أولا ، أنه منذ العصر الصاوي أخذت مصر تولى وجهها شطر البحر الأبيض المتوسط ، بتأثير ما نشأ بين ملوكها والإغريق من علاقات لم يؤد كرسنين وتعاقب الأجيال الا الى توكيدها . وقد كانت لملوك العصر الصاوي صلوات وثيقة بالإغريق ، هذا الى أنهم كانوا أضعف من أن يسيطروا على مملكة الجنوب ، بل من أن يصدوا عدوان الفرس عن مملكة الشمال . أما في العصرين الفارسي والروماني ، فإن مصر لم تعد عندئذ وحدة سياسية مستقلة تدير شؤونها وترعى مصالحها وتستهدف تدعيم مكانها ، وإنما

(١) Breasted, op. cit., p. 555 ; Reisner, op. cit., p. 49.

(٢) Breasted, op. cit., p. 556 ; Reisner, op. cit., p. 51.

(٣) Breasted, op. cit., pp. 557-8 .

(٤) Breasted, op. cit., pp. 558-60.

(٥) Breasted, op. cit., pp. 561-585.

(٦) Budge, op. cit., vol. II, pp. 91-5.

(٧) Budge, op. cit., pp. 109 ff ; Diod. I, 37 ; Theocritus, Idyll XVII, 86 ff.

(٨) Budge, op. cit., pp. 166 ff.

غدت ولاية في امبراطورية كبيرة لا يعنىها الا الفوز بأكبر قدر من المغنم المباشرة مع أقل قدر من التبعات وتجنب الانحدار بعيدا عن مركز الامبراطورية في قارة افريقية .

أما في عصر البطلمة فإن الملوك الفاتحين في هذه الأسرة قد انصرفوا بوجه عام الى تكوين امبراطورية بحرية لهم حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية وبحر ايجه ، مدفوعين الى ذلك بعدة عوامل ، أهمها ظروف النضال مع خلفاء الإسكندر الأكبر على اقسام الامبراطورية المقدونية ، وطبيعة أصلهم ولشأنهم ، وما بينهم وبين الإغريق من الوشائج حتى انهم جعلوا أكثر اعتمادهم على الإغريق في تشييد صرح دولتهم ، وتقديرهم أن امبراطورية تتألف من أقاليم تمت بصلة الى الحضارة الإغريقية وتقع بالقرب من مراكز هذه الحضارة تكون أبقى لهم على الدهر ، وأجدى عليهم ، وخير نصير لهم في تحقيق ما كانوا يهدفون اليه من لعب الدور الأول في سياسة البحر الأبيض المتوسط الدولية . ولا ريب في أنهم قد استشعروا أن مكائهم الدولية — في عالم تعتبر فيه الحضارة الإغريقية أرفع الحضارات طرا — كانت تتوقف الى حد كبير على ظهورهم في ثوب رافعي لواء الحضارة الإغريقية ، بخلع مسحة ولو ظاهرية من هذه الحضارة على دولتهم . وإذا كان ذلك ميسورا فيما يخص مصر ، فقد كان ضربا من المحال فيما يخص كل وادى النيل . ولعل البطلمة أن يكونوا قد قدروا أن تحقيق وحدة وادى النيل ، كان من الممكن أن يحمل في طياته خطرا داهما عليهم باعتبارهم ملوكا إغريقيا أخرجوا من أفق تفكيرهم بناء دولة قومية ، وذلك أن وحدة الوادى بما تطوى عليه من احياء سيرة الفراعنة العظام ومجد وادى النيل القديم ، قد تفضى الى بعث أمة وادى النيل من جديد ، فيتلاشى في أرجاء بلادها الفسيحة رسل الحضارة الإغريقية ، ولا يلبث أن يرتقى فرعون وطنى عرش وادى النيل . ومن ثم اكتفى أظاب البطلمة بالمحافظة على سلامة حدودهم الجنوبية ، وعقد أواصر الصداقة مع مملكة الجنوب ، والاهتمام بتجارة الجنوب والشرق وخاصة عن طريق البحر الأحمر . ويتضح ذلك من اهتمامهم بانتاج مصنوعات تتفق وأذواق أهل الشرق والجنوب ؛ ومن ارتياد البحر الأحمر حيث وصل المستكشفون جنوبا حتى رأس غاردافوى (Gardafui)^(١) ، ومن تأسيس النفور على شواطئ هذا البحر الغربية من رأس خليج السويس حتى بوغاز باب المندب^(٢) ، ومن تأمين الملاحة في هذا البحر بإنشاء أسطول لحماية التجارة في تلك الأصقاع^(٣) ، وكذلك من إنشاء منصب " قائد البحر الأحمر والبحر الهندي " ^(٤) ؛ ومن تيسير سبل اتصال وادى النيل بهذا البحر ، كما يبدو من العناية بالطرق المائية والبرية التي تربط الوادى بالنفور المصرية على البحر الأحمر^(٥) .

(١) Jouguet, L'Egypte Ptoém. I, 1: 116-117; Nöldeke, Die Araber, 2: 111, 112; Poirier, L'Economie Royale des Lagides, pp. 356-9.

(٢) Jouguet, op. cit., p. 169; Préaux, op. cit., pp. 359-62.

(٣) Jouguet, op. cit., pp. 169-70.

(٤) Rostovtzeff, Social and Economic History of the Hellenistic World, p. 928.

(٥) Jouguet, Mace Orient Impériale, pp. 275-6; Poirier, op. cit., pp. 151-5

ويتضح إذن أن البطالمة قد قدروا أنه كان يمكنهم الاستغناء عن وحدة وادي النيل بأمبراطوريتهم البحرية و بالعلاقات التجارية التي أنشأوها مع الجنوب والشرق . لكن يبين أن النوفيق قد أخطأهم في هذا التقدير ، فمن ناحية كلهم لإنشاء هذه الامبراطورية جهودا وأمورا طائلة ، ودفعهم إلى ممالأة الإغريق على حساب المصريين ، واستنزاف موارد البلاد ، واستثارة عداة الكثيرين عليهم .

ومن ناحية أخرى عند ما اشتد ساعد منافسيهم ، وأخذت روما تسمع باطراد في شرق البحر الأبيض المتوسط ، فقد البطالمة أمبراطوريتهم البحرية ولم يجدوا في داخل دولتهم عضدا كافيا حتى للاحتفاظ بملكهم من العدوان الخارجي . وهكذا استنفد البطالمة قوتهم ، وأضعفوا ثروتهم ، فالتهمت روما دولتهم لقمة سائغة .

وخير شاهد على أنه لم يكن لكل من شقي الوادي غنى عن الآخر ، ما رأيناه من مصير شمال الوادي بعد انصراف حكامه عن جنوبه ، وما نعرفه من مصير جنوبه بعد انفصاله عن شماله . حقا أن الجنوب قد أفلح في الاحتفاظ باستقلاله بضعة قرون ، إلا أن حضارته أخذت تتدهور باطراد ، كما أن عوامل الضعف والانحلال لم تلبث أن دبت إليه ، حتى راح في منتصف القرن الرابع ضحية لالامبراطورية الرومانية المتحضرة ، بل لدولة اكسوم المتأخرة^(١) . وفي الواقع أن حالة البداوة التي كان عليها الجنوب قبل انضمامه إلى الشمال ، وحالة الحضارة والرفاهية التي بلغها الجنوب في أثناء وحدته مع الشمال ، وحالة الهمجية التي آل إليها آخر الأمر بعد انفصاله عن الشمال ، وما يعمل المستعمرون اليوم على تحقيقه من الاحتفاظ بجنوب السودان على ما هو عليه من التأخر ، كل ذلك ينهض دليلا قاطعا على أن جنوب الوادي لا يستطيع أن ينفصل عن شماله إذا كان يرجو لنفسه ما يرجوه الشمال له من حياة متحضرة كريمة .

وقد كان يحز في نفوس أهل الجنوب ، حتى بعد انفصالهم السياسي عن الشمال ، خضوع أشقائهم في الشمال للحكم الأجنبي . وأبلغ دليل على ذلك ، وعلى قوة الرابطة بين الفريقين في الإخاء والحضارة والمشاعر ، أنه عندما انتفض المصريون ثائرين على عسف البطالمة وإرهاقهم ، واشتعلت نيران الثورة في البلاد من أقصاها إلى أقصاها على عهد بطليموس الرابع والخامس ، مد لهم أهل الجنوب يد المساعدة إلى حد أنه قد تزعم ثورة المصريين في منطقة طيبة أميران نوبان ، كانا على التعاقب أرماخيس (Armachis) وأنخماخيس (Anchmachis) ، وأفلحت هذه المنطقة في الانفصال عن ملك البطالمة فترة دامت عشرين عاما (من عام ٢٠٦ — ١٨٦ ق . م) ، كانت خلالها تحت أمرة الأميرين النوبيين سالفى الذكر ، إذ أن الكثير من الوثائق الديموتيقية التي وجدت في تلك المنطقة مؤرخة بسنى حكم أرماخيس أولا ثم انخماخيس ثانيا^(٢) . وتتحدث الوثائق

(١) Mac Michael, Historical Background, p. 19, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within"; Addison op. cit., p. 35.

(٢) Préaux, in Chronique d'Egypte, 1930, pp. 531-2.

أيضا عن أمير نوبي ثالث ، يدعى هيرجونافور (Hyrgonaphor) ، هزم الجيش البطلمي وكان يحكم أبيدوس في عهد بطليموس الخامس فيما يظن ^(١) .

ويشير ذلك إلى أن أرجامنس (Ergamnes) ، ملك دولة الوادي الجنوبية في ذلك الوقت وهو الذي يحدثنا ديودوروس الصقلي ^(٢) بأنه تاقى تلميذا أغريقيًا ، لم يدخر وسعا في مساعدة ثورات المصريين على البطلمسة . ويحدثنا المؤرخ البريطاني بدج (Budge) ^(٣) بأن هذا الملك انتهى هذه الفرصة وأعلن نفسه ملكا على الجنوب والشمال ، أي على كل دولة النيل الكبرى .

ومما يستحق التسجيل أن مؤرخا بريطانيا آخر ، "بيشن Bevan" ، يحدثنا بصدد الثورات المصرية في عصر البطلمة على النحو التالي ، "وعند ما نبحث عن العوامل التي تمخضت عن روح هذه الثورة القومية على عهد البطلمة الأواخر ، وخاصة في مصر العليا ، نقدر أن أحد هذه العوامل العامة ، كان استمرار بقاء التقاليد الفرعونية في وادي النيل جنوبي مصر ، فإن الغزاة الأغريق قد أخضعوا مصر ، لكنهم لم يخضعوا كل دولة الفراعنة القدماء ، كل منطقة الحضارة المصرية . وطالما أن المصريين كانوا يرون تقاليدهم القديمة لا تزال سائدة إلى ما وراء الحدود الجنوبية ، فقد كان طبيعيا أن يأبوا الاعتقاد بأنه قد قضى عليها إلى الأبد . أضف إلى ذلك أن القصص القديمة كانت تمدهم عن ملوك مصريين إحتتموا قديما في اثيوبيا على أعالي النيل ، عند ما دهم الأجانب مصر ، ثم هبوا من هناك لاستعادة الوطن حتى شواطئ البحر" ^(٤) .

وعند ما غزا الرومان مصر ، هب الوجه القبلي نائرا في وجههم بمساعدة اخوانهم أهل الجنوب ^(٥) وما كادت الفرق الرومانية تصل إلى أسوان حتى انقض النوبيون عليها كذلك ^(٦) . وعند ما علم أهل الجنوب بما صادف "أوليوس جالوس Aelius Gallus" ، حاكم مصر الروماني في عام ٢٥ ق . م . خلال حملته في بلاد العرب ، اتمهزوا هذه الفرصة لغزو منطقة طيبة ، فاستولوا على أسوان والفنتين وفياله ، فأرسل ضدهم أغسطس حملة بقيادة برونويس ردتهم على أعقابهم وتوغلت في بلادهم جنوبا حتى نباتا وخربتها تخريبا ^(٧) .

ومنذ انصرف ملوك دولة الجنوب عن الشمال ، وجهوا اهتمامهم صوب أواسط أفريقية ولا سيما أن النصف الشمالي من السودان يعتبر أفقر أجزاء الوادي على حين أن نصفه الجنوبي داصر بالخيرات ،

(١) Lacau, Un graffito d'Abydos écrit en lettres grecs, Etudes de Papyrologie, II, 1934, pp. 229-249.

(٢) Diod. III, 6.

(٣) Budge, op. cit., vol. II, p. 115.

(٤) Bevan, op. cit., pp. 260-1.

(٥) Budge, op. cit., vol. II, p. 166.

(٦) Mac Michael, op. cit., p. 19.

(٧) Budge, op. cit., vol. II, pp. 167-8

ففيه مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، ويتسلط على مختلف طرق التجارة ، بما في ذلك الطرق المؤدية إلى مناجم الذهب في الصحراء الشرقية وإلى بلاد الحبشة ، وكذلك لم يكن بعيدا عن أراضي الجزيرة وكردفان التي تفيض بالخير العميم . وإذا كان من العسير أن نحدد على وجه الدقة مدى امتداد مملكة الجنوب تجاه أواسط أفريقية ، فإنه يستخلص من الأسانيد التاريخية أن ملوك هذه الدولة كانوا يسيطرون على مديريات حلما ودقله وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والجزيرة وذلك الجزء الذي يحاورها من النيل الأبيض ، وأن نشاطهم الحربى قد امتد إلى مديريات كسلا والبحر الأحمر وكردفان (١) .

وقد بقيت نباتا عاصمة لدولة الجنوب حتى حوالى عام ٣٠٨ ق . م . عند ما انقسمت إثيوبيا إلى مملكتين ، كانت نباتا عاصمة لاحدهما ومروى عاصمة للأخرى (٢) . وحوالى عام ٢٢٥ ق . م . أفلح ارجامنس ، ملك مروى ، فى توحيد إثيوبيا تحت سلطانه (٣) . واستمرت إثيوبيا موحدة حتى حوالى عام ١٠٠ ق . م . عند ما انقسمت ثانية إلى مملكتين لم يعد توحيدهما إلا حوالى عام ٣٢ ق . م . (٤) . وفى أواخر القرن الأول للميلاد ، كانت السلطة الحقيقية فى البلاد قد آلت إلى زعماء القبائل ، فلا عجب إذن أنه قد إنتاب إثيوبيا الضعف والانحلال ، وغشيتها الفوضى والاضطرابات ، ونحرت فريسة سهلة لملك أكسوم (٥) .

وعلى الرغم من انفصال دولة الجنوب عن دولة الشمال سياسيا ، فإن دولة الجنوب أى إثيوبيا بقيت من ناحية الحضارة جزءا من مصر ، وعن ذلك يحدثنا ريسنر (٦) فيقول : "لقد كانت أسرة كاشتا القوية لا تزال فى البلاد ، كما كانت هناك طبقة عليا من المصريين ، تتألف من كهنة وكتابة وموظفين وصناع من كل نوع . وفى المعابد التى شيدها التحامسة وخلفائهم والرعامة ويعنخى وطهراقا كانت طقوس مصر لا تزال تقام يوما بعد يوم ، وفقا لما ورد فى لغائف البردى المصرية التى حفظت فى سجلات المعابد ، فكانت إثيوبيا من الناحية الثقافية لا تزال جزءا من مصر" .

وقد ساعد على استمرار الحضارة المصرية أمدا طويلا فى إثيوبيا عاملان : وهما استمرار العلاقات التجارية بين شقى الوادى من ناحية ، واستمساك أهل الجنوب بالديانة المصرية من ناحية أخرى ، فقد استمر آمون صاحب المسكنة الأولى عندهم ، حتى أن ملوكهم كانوا يتوجون فى معبده الكبير فى نباتا .

(١) Reisner, op. cit., vol. II. pp. 60-66.

(٢) Bevan, op. cit., p. 76.

(٣) Bevan, op. cit., p. 244; Cf. Griffith, Meroitic Inscriptions, Part II, p. 24.

(٤) Bevan, op. cit., p. 338.

(٥) Mac Michael, op. cit., pp. 18-19; Addison, op. cit., p. 35.

(٦) Reisner, op. cit., vol. II, p. 56.

وقد درج ملوك أثيوبيا المتعاقبون على تشييد المعابد للألهة المصرية المختلفة . ويبدو الأثر المصرى واضحاً في طراز العمارة وزخرفة النقوش في هذه المعابد^(١) .

ولا أدل على امتسك أثيوبيا بالديانة المصرية ، من أنها كانت آخر معاقل الوثنية في وادي النيل ، فان الديانة المسيحية لم تصبح ديناً رسمياً هناك إلا في منتصف القرن السادس الميلادى . وحسبنا دليلاً آخر على مظاهر الحضارة المصرية في أثيوبيا ، أن حفريات العلماء قد كشفت هناك عن خمسين همراً اتخذها ملوك دولة الجنوب وملكاتهن قبوراً لهم^(٢) . ويبدو جلياً قوة الصبغة المصرية التي اصطبغت بها أثيوبيا في أنه على الرغم من إقبال ارجامنس على التعليم الأخرى ، وعلى الرغم من انفصال أثيوبيا عن مصر سياسياً منذ أربعة قرون ونصف قرن تقريباً إذ ذاك ، فان صبغة القصر والدولة كانت لا تزال فرعونية . فانظر الى بيثن^(٣) يقول : ” ومع ذلك اذا كان ارجامنس نفسه قد أقبل على الفلسفة الأخرى ، فان بقايا الآثار تشهد على أن القصر والدولة استمرا في مظاهرهما على النمط الفرعونى . . . وعند ما توفى ارجامنس كان مئوى مومياء الأخير همراً بالقرب من مروى . وقد زين هذا الهرم بمناظر مأخوذة من ” كتاب الموتى “ وفقاً للتقاليد المصرية الصحيحة . وقد لوحظ أيضاً أن النقوش الهيروغليفية في مقبرة ارجامنس كانت ذات طابع فرعونى جميل الى حد يبعث على الاعتقاد بأن هذا الملك قد استحضر من مصر صناعات كهنوتيين . . .

” وعند ”دبود“ الحالية ، لا يزال في الامكان رؤية هيكل شيده ملك أثيوبى آخر يدعى ” ازخرامون “ (Azechramon) يبدو أنه كان خليفة ارجامنس ، ومن المحتمل أنه كان ابنه . ويبدو هذا الملك في النقوش الهيروغليفية فرعوناً مصرياً كاملاً ، خلا من كل مظهر نوبى أو دم زنجى ، وينادى بالحق التقليدى لكل فرعون في أنه ، ملك القطرين ، . . .

وإذا كان الانفصال السياسى بين شطرى الوادى قد حد من الاتصال المباشر بينهما وأضعف أثر الحضارة المصرية في الجنوب فأخذت تضيع هناك على مرور الزمن ، فان مصر بقيت على الدوام الطريق الذى تسلكه الحضارة من مراكزها نحو الجنوب . فانه كما نقلت مصر الى أثيوبيا حضارتها المجيدة ، نقلت اليها كذلك طرفاً ولو طفيفاً من حضارة الاغريق والرومان^(٤) .

وكما وفدت على السودان وثنية مصر ، فقد وفد عليها كذلك الدين الحديد الذى كانت مصر في مقدمة البلاد التى اعتنقته وأعنى المسيحية . فان المسيحية لم تدخل السودان عن طريق الحبشة وإنما عن طريق مصر ، نتيجة للتعاليم التى كان القديس مارك يبشر بها في الاسكندرية . وتتضح الصلة الوثيقة بين مسيحي شمال الوادى وجنوبه من أن مسيحي الجنوب كانوا من اتباع مذهب

(١) Budge, op. cit., vol. II, pp. 116 ff.

(٢) Reisner, op. cit., vol. V. pp. 175 ff.

(٣) Bevan, op. cit., pp. 245-6.

(٤) Mac Michael, op. cit., p. 18.

اليعاقبة الذي كانت له الغلبة في الشمال . ويبدو أن الاضطهادات التي قاساها المسيحيون في مصر على أيدي أباطرة الرومان كانت عاملا هاما في تسرب المسيحية الى السودان ، حيث يظن أن بعض المسيحيين الذين أبوا الارتداد عن دينهم قد راحوا يبحثون عن ملجأ لهم . بيد أن المسيحية لم تصبح دين اثيوبيا الرسمي إلا حوالى منتصف القرن السادس^(١) . ولم تكن المسيحية إلا أحد مشاعل الهداية والعرفان التي تلقفها السودان قديما عن مصر ، إذ لم تلبث مصر أن زفت إليه الإسلام بعد ذلك بسبعة قرون^(٢) .

ابراهيم نصحي أحمد بدوى

(١) Mac Michael, op. cit., p. 19 ; Budge, op. cit., vol. II, pp. 288 ff.

(٢) Mac Michael, op. cit., p. 20.

٣ - تحوّل أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية

والآن وقد انتهينا من كل هذه النواحي ، يمكن أن نعالج موضوع دخول القبائل العربية ارض السودان وانتشارها في جهاته المختلفة باختصار... ظهر الاسلام في القرن السابع الميلادي ، وفتحت مصر في أيام عمر بن الخطاب ، وتوالى الولاة عليها ، وأخذت القبائل المختلفة تهاجر الى مصر بانتظام واستمرار... وإذا كانت القبائل العربية قد سكنت أول ما سكنت حواف الدلتا ، فإنها لم تلبث أن انتشرت في جهات القطر المختلفة ، وامتد توزيعها من الدلتا الى أقصى جنوب الصعيد... وليس من شك في أن الاتجاه الى ما وراء الحدود المصرية الجنوبية كان سياسة مقررة لولاة مصر وحكامها منذ الفتح الاسلامي؛ لكن كان لا بد من مرور وقت يكفى لتوطيد حكمهم في مصر قبل أن يفكروا في التوسع الى خارج حدودها ، كما أن القبائل نفسها لم تكن بحاجة الى أن تترك مصر في أول الفتح ، إذ كانت سبل الحياة ميسرة لها ، وكان لها بين السكان مركز ممتاز .

ثم مرت السنوات ، ودخلت مصر في العهد المملوكي ، وتغير الموقف بالنسبة للقبائل العربية ؛ فاستقر عدد منها بين سكان مصر الأصليين ، واندجت جماعات كبيرة في سكان الدلتا والصعيد ، لكن عددا كبيرا من القبائل ظل محتفظا ببداوته ، واستمر يعيش نفس العيشة التي تعودها في بيئته الأصلية ، وفضلت قبائل كثيرة أن تتعد عن قوة سلاطين المماليك المركزة في الشمال ، وأن تتحرك بعيدا عنها في الجنوب ، كما رأى المماليك أن الوقت قد حان لبطش نفوذ الإسلام خارج حدود مصر ، فلم يكن أمامهم إلا الأراضى الواقعة الى الجنوب منهم ، إذ كان الإسلام قد عم شمال افريقيا وامتد نفوذ المسلمين حتى المحيط الأطلسي ، وبهذا التقت وجهة نظر سلاطين المماليك بوجهة نظر القبائل العربية البدوية ، التي كانت رغبها قوية في أن تم رسالتها بنشر دعوة الإسلام وادخال غير المسلمين في دين الله .

لكن كان هنالك عقبتان في طريق هذا التوسع : أولاهما قبائل البجاء الحامية ، التي رأيناها تسكن الصحراء الى جنوب شرق مصر وإلى شرق السودان ، والثانية مملكة النوبة المسيحية التي كانت قائمة في الجزء الشمالي من السودان . أما البجاء فلم يصمدوا للعرب ، وما لبثوا أن خضعوا لهم ، واختلطوا بهم ، وظهرت فيهم صفات العرب الجثمانية وبعض مميزاتهم الثقافية ، وهي صفات ومميزات برزت على مرور الوقت في جماعات العبادة خاصة ، لكنها قائمة بصورة مخففة في البشاريين والهاندنوة وبني عامر والأمارار... وأما المملكة المسيحية في النوبة فقد رأيناها تتفكك تدريجيا أمام ضغط الإسلام وانتشاره الى أن سقطت نهائيا في القرن الرابع عشر للمسيح ، حيث عمّت العقيدة

الإسلامية هنالك ، واستقرت قبائل عربية كثيرة في بلاد النوبة نفسها ، واختلطت الجماعات بعضها ببعض اختلاطا كان يغذيه وصول القبائل وسكنائها بين النوبيين عاما بعد عام .

وبسقوط هذه المملكة المسيحية تدخل علاقة مصر بالسودان في دور جديد ، وتختلط الأصول والانساب اختلاطا يصل الى درجة الاندماج ، وتسرى دماء الشمال في دماء سكان الجنوب ، سر يانا سر يعلم يكن هنالك ما يوقفه أو يحد من شدته ، ونصبح وإذا العشائر والبطون في السودان متفرعة عن العشائر والبطون التي استقرت في الشمال ، وإذا الأسر السودانية تتصل أنسابها بأولاد عمومها وخطوتها في صعيد مصر بوجه خاص . . ذلك لأن زوال مملكة النوبة المسيحية فضى على العقبة التي كان يمكن أن تعترض الإسلام والقبائل الإسلامية في حركتها نحو الجنوب ، وهي عقبة طارئة لا يسندها سند من العوامل الجغرافية ، ولا يساعدها مساعد من العوائق الطبيعية ، فقد رأينا أسباب الاتصال كلها قائمة بين شطرى الوادى منذ فجر التاريخ ، ورأينا أن التداخل والاندماج مما توحى بهما كل مقومات البيئة ، . . وكان أهم الشرايين التي سرى عن طريقها الدم العربى والثقافة الإسلامية الى أجزاء السودان المختلفة هي :

(أ) الطريق الذى كان يتجه جنوبا بشرق من أسوان وكوروسكو ، قاطعا أرض البحاه ، ورباطا بين مصر والأقاليم السودانية المساحلة للبحر الأحمر ، وأهمية هذا الطريق أهمية محدودة إذا هي قيست بأهمية الطرق الأخرى في (تعريب) السودان ، نظرا لما تتميز به أرض البحاه من فقر في المرعى ، وقلة في الماء ، ونظرا لأنها تبعد عن مجرى النيل الذى كان السكان يحاولون أن يقتربوا منه بقدر الامكان .

(ب) الطريق الذى كان يتبع مجرى النهر ، وهذا هو الطريق الطبيعى الذى ربط بين مصر والسودان منذ أقدم الأزمنة ، وإذا كانت بعض القبائل قد آثرت أن تستقر على جوانب النهر ، فان منها ما انتقل غربا بطريق وادى الكاب ونزل الأراضي المحيطة به .

(ج) الطريق الذى كان يبدأ من كورتى ، على طول وادى (مقدم) وعبر الدبة على طول وادى (الملك) الى كردفان ، حيث تتفرع المهجرات في شكل المروحة ، فمنها ما يتحرك الى دارفور وما يتصل بها في الغرب والجنوب ، ومنها ما يسير على جوانب النيل الأبيض وعبر صحراء (بيوضة) وأعلى العظيرة والنيل الأزرق في اتجاه جنوبى شرقى الى حدود الحبشة .

وقد وجدت القبائل في هذه البيئة الجديدة ما ذكرها بيئتها الأولى ، بل لعلها وجدت في غنى مراعيها ما لم تجده في أراضى مصر من مراعى كافية ، وكان انبساط سهول السودان ، وعدم وجود

معارضة تذكر من جانب القلة التي كانت تسكن السودان وقتئذ ، والتحمس لنشر الدعوة الإسلامية مما وسع نفوذ العرب بسرعة ، وأعطى معظم أقاليم السودان ذلك الطابع الذي ربطها بباقي العالم الإسلامي ، وجعل سكانها يتجهون إليه ، ويعقدون آمالهم عليه ، ويعتبرون أنفسهم جزءا لا يتجزأ من أراضيه .

ولكى نفهم انتشار العرب في جهات السودان المختلفة ، ونذكر صلة قبائله بالقبائل العربية التي تسكن مصر وتوزع في الدلتا والصعيد ، لابد من الإشارة الى أن العرب يتسمون تقريبا عاما الى مجموعتين رئيسيتين :

الأولى — مجموعة العرب الجنوبيين أو القحطانيين ، ومن هؤلاء بنو قضاة (بلي ، بنو كلب ، جهينة) وطيء (جذام ، لحم ، الأزدي ، الأوس ، الخزرج) الخ .

الثانية — مجموعة العرب الشماليين أو العدنانيين ، ومنهم قيس عيلان وربيعة وكنانة (قريش بنو العباس ، بنو أمية) وسليم وهوازن ... الخ .

ويكفي أن نستعرض هنا تلك القبائل التي لها ما يمثلها الآن بين سكان السودان ، مشيرين الى مكانها في مصر ثم حركتها الى الجنوب :

١ — بنو جذام : سكنوا شرق الدلتا منذ أيام الفتح الإسلامي لمصر حتى حوالي ١٤٠٠م ، ومن هؤلاء (بنو عقبة) الذين انفصلوا عن بقية الجذاميين ليلاحقوا بنبي دلال في شمال أفريقيا ، ثم هم يظهرون في فترة متأخرة في السودان ، إذ هم يمثلون في جماعات (الكجايش) الذين يسكنون الإقليم الواقع شمال كردفان .

٢ — بنو طيء : هبطوا مصر بعد الفتح بحوالى قرنين أو ثلاثة قرون ، وسكنوا جهات الدلتا المختلفة حيث لحق بهم عدد كبير من أهلهم ، ومن بنى طيء (بعلبة) الذين يمثلون تمثيلا واضحًا جدا بين (البقارة) وهم رعاة الماشية في السودان .

٣ — جهينة : هذه هي أكبر القبائل تمثيلا في السودان ، واليهم ينتسب أكثر من نصف القبائل العربية فيه ، وعرب جهينة أتوا أصلا من الحجاز ، ودخلوا مصر مع الفتح ، وقد اشتركوا مع غيرهم من العرب في غزو بلاد البجاء في حوالى منتصف القرن التاسع ، وقد انتقلت غالبية جهينة الى الصعيد ، ثم اشتركوا في إسقاط مملكة النوبة المسيحية ، وزحفوا على انقاضها الى كردفان ودارفور ، كما تحركوا جنوبا متبعين مجرى النيل وروافده تجاه الحبشة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

٤ — كثانة وقريش : ومن هؤلاء بنو أمية وبنو العباس ، مواطنهم في الجزيرة العربية تهامة والحجاز ، وقد وصلت أعداد كبيرة منهم الى مصر مع الفتح ، وكانوا ممثلين تمثيلا قويا في الصعيد في القرن الخامس عشر الى جانب عرب جهينة. وفي السودان الآن قبائل كثيرة من كثانة يملكون المشاية غالبا ، وأكثر القبائل التي تعيش على جانبي النيل في شمال السودان تنسب الى بني العباس ، ومن الكتاب من يرى أن عربا من بني أمية قد عبروا البحر الأحمر ونزلوا مباشرة في أرض السودان في القرن الثامن ، وربما كان (الفتح) صلة هؤلاء ، إذ أن العرف يجري بين (الفتح) بأنهم أمويون منسبون .

٥ — فزارة : كانوا ينزلون حول مكة في الجزيرة العربية ، ثم هاجروا الى مصر في فترات متباعدة ، فمنهم من جاء مع الفتح ، ومنهم من جاء في القرن الحادى عشر مع بني هلال ، وإلى فزارة ينسب معظم رعاة الإبل في غرب النيل الأبيض .

٦ — ربيعة : وصلت غالبيتهم إلى مصر في منتصف القرن التاسع ، وقد اندفعوا بسرعة إلى الجنوب ، وانضموا إلى جهينة في حملاتهم ضد البجاء... وقد استقرت ربيعه على حدود النوبة شمال أسوان ، واختلطوا دون شك بالنوبيين ، وإليهم ينسب بنو كنز (الكنوز) الذين يسكنون وادى النيل فيما بين حلفا وأسوان . (يجد الفارنى تفاصيل هذا في كتاب البيان والاعراب للقريزى ، وفي كتاب تاريخ العرب في السودان لما كما يكل) .

فإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التي وصلت إلى السودان رأسا ، عبر البحر الأحمر — سواء أ كان ذلك قبل الإسلام أم في زمن التوسع الإسلامى ، أم كانت هجرات حديثة كالتى أوصلت قبائل (الرشيدة) إلى حيث ينزلون الآن في الشمال الشرقى للسودان — فإن "تعريب" السودان في الواقع إنما تم عن طريق مصر ، إذ لا يسجل التاريخ — في أى عهد من عهوده — وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة إلى السودان عن طريق غير طريق بحرى النيل من الشمال إلى الجنوب ، وهذه الحقيقة في ذاتها تبين بجلاء كيف يرتبط سكان معظم السودان في تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية ، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكملة لما رأيناه من ارتباط في الأصول الجنسية القديمة . ولو أن "تعريب" السودان قد تم عن طريق الشرق مثلا ، وكانت القبائل قد جاءت عبر البحر الأحمر وباب المنذب ، إذن لكان لتوجيه السودان وعلاقته الاثنوجرافية بمصر قصة أخرى ، تفيد دعاء الانفصال ، الذين لا يمكن أن يجدوا لدعواهم سندا إذا أخذت هذه الحقائق الثابتة في الحسبان .

ويصح أن نشير — قبل أن ننتمى من هذه النقطة من البحث — إلى أنه من المحتمل أن بعض القبائل العربية قد وصلت إلى غرب السودان من شمال أفريقيا ، متبعة الطرق التى كانت تسلكها القوافل وهى تقطع الصحراء الليبية شمالا وجنوبا ، وربما وصل إلى أرض دارفور قبائل

عن هذا الطريق ، وكان لهم أثر في صبغ هذا الإقليم بالصبغة العربية ، فإذا تحقق هذا كان لبعض الأساطير السائدة بين سكان هذه المنطقة عن أصولهم وأنسابهم أساس من الحقيقة ، فالتقاليد السودانية يجمع على ربط سلاطين دارفور بأصل عربي من سلالة بنى العباس ، الذين جاءوا من شمال أفريقيا ، وكانوا قد هاجروا إليها بعد سقوط بغداد ، وتفرقوا فيما بعد ذلك إلى جهات أفريقيا المختلفة ... وعامة أهل دارفور يرجعون أنسابهم إلى الهلاليين الذين أشتروا في تونس بعد هجرة تلك القبائل إليها ... وأياً كان الأمر فإن ذلك لا يغير من الحقيقة السابقة في شيء ، ولا يشكك في أن "تعمير" السودان إنما تم عن طريق هجرات القبائل العربية من الشمال ، متبعة في معظم الأحوال مجرى النيل .

وسبق علينا بعد ذلك أن نؤكد صعوبة تحديد مدى انتشار العرب في أرجاء السودان ، ذلك لأن الدراسة الأنثروبولوجية لسكان هذا الشطر من حوض النيل دراسة ناقصة ، وكل ما يقال عن التمييز بين الجماعات المختلفة إنما يستند غالباً على تلك الصفات الظاهرية التي لا يمكن الاعتماد كثيراً عليها ، وعلى لون البشرة بصفة خاصة ، مع أن هذا المقياس أضعف المقاييس التي يمكن الأخذ بها في دراسة الأجناس . وإذا اتخذ توزيع القبائل العربية أساساً ، فالعرب إذن يسكنون غالبية الجزء الواقع شرق مجرى النيل فيما عدا منطقة البجاء (ولو أن البجاء لم يخلصوا من أثر العرب) من حدود السودان الشمالية حتى جنوب النيل الأزرق ، كما يتوزعون على جاني النهر من الشمال حتى جنوب (جبلين) ، أما في غرب النيل فلهم معظم الأراضي حتى أعالي بحر الغزال ... لكن ماذا في الإقليم الانتقالي إلى أعالى النيل ؟؟

لقد أشرنا إلى أن الظروف الطبيعية تقتضي التدرج وتستوجب التداخل ، وإذن فما من شك في أن الأثر العربي في الناحية الجنوبية قد وصل بدرجات متفاوتة إلى أرض (النيلوتين) ، كما أنه ليس من شك في أن عملية "التعمير" لهذا الإقليم الذي لم يعرب كله بعد كانت مستمرة ، وكان من المنتظر أن يتم في الجنوب شيء مما تم في الشمال ، ولولا حالة الفوضى التي انتشرت في السودان قبل الفتح المصري في أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية التي تحولت بشدة دون وصول المؤثرات العربية إلى الجنوب ، ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت ، وتركت الأمور تجري طبيعياً في السودان لموصلت القبائل والجماعات العربية إلى قلب إقليم (النيلوتين) ، ولصاقت الدعوة الجنوبية والثقافية التي تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان في هذا صالح الجنوب قبل حصوله أهل الشمال .. وإن يكون هناك ما يقف في سبيل هجرة الجماعات الشمالية ، إذ أنها ستنتقل إلى بيئات نظامها الاقتصادي يقوم على الرعي وهو نفس النظام الذي يعيش عليه غالبية القبائل الشمالية إلى الآن .

على أنه رغم انتشار الإسلام في السودان ، وتعمير كثير من القبائل العربية لأقاليمه المختلفة ، فقد ظلت شخصيته — حتى الفتح المصري — مفقودة ، ولم يكن هنالك في الواقع اسم واحد

يمكن أن نطلقه على كل أقاليمه ، فنظام العرب نظام قبلي يشجع الانفصالية والانعزال ، ودخول الاسلام في السودان لم يتم بطريق الفتح المنظم الذي كان يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وساطانها على السكان ، وإنما تم على أيدي قبائل مختلفة وفي فترات متعددة ، وكان هم كل قبيلة أو مجموعة من القبائل أن تبسط سلطانها على إقليم معين ، تنفرد به وتعيش فيه ، وما يعينها بعد هذا أن تتحد مع غيرها من القبائل ، أو تبذل مجهودا مشتركا لتنظيم حكم البلاد .

ومن هنا كان هذا التفكك الذي تميز السودان به حتى أوائل القرن التاسع عشر ، وكانت تلك الإمارات والسلطنات المتعددة ، التي يكفي أن نشير هنا الى أهمها إشارة سريعة ، لتكامل الصورة ولنرى كيف أن السودان مدين في الواقع — بوجوده كوحدة لها كيان ولها شخصية — الى الفتح المصري الذي تم على يد عاهل مصر الكبير^(١) :

أولا — مملكة سنار — وكانت تمتد من الشلال الثالث الى أقصى جبال فازوغلي ، ومن سواكن على البحر الأحمر الى النيل الأبيض ، وكانت مملكة سنار مقسمة الى عدة ممالك ومشيخات ، وكان لكل ملك أو شيخ استقلاله ما دام يدفع الجزية المقررة لمالوك سنار ، وقد انقسمت هذه المملكة قسمين ، قسم تابع للفتح هو الذي كان يقع جنوب بلدة (أريجي) قرب المسلمية ، وقسم يقع شمال هذه البلدة تابع لمشيخة قزى الخاضعة لسلطان الفنج .

ثانيا — مشيخة العابدلاب — وهي التي كان مركزها بلدة (قزى) ثم انتقلت الى الحلفاية فعرفت بمشيخة الحلفاية ، وقد امتدت من حجر العسل الى سوبة ، وكان لها السلطة على جميع الأراضي من اريجي الى الشلال الثالث .

ثالثا — الممالك والمشيخات التي خضعت رأسا لملوك الفنج :

١ — مشيخة خشم البحر : قامت شرقي النيل الأزرق بين رنقة والرصيرص ، وكان مركزها (رنقة) ، وقد عرفت ببلاد خشم البحر أو فم البحر لأن بحر النيل لا يصلح منها جنوبا .

٢ — مملكة فازوغلي : قامت جنوب مشيخة خشم البحر ، وامتدت من الرصيرص الى قداسي وكانت عاصمتها (فازوغلي) .

٣ — مشيخة الحمدة : قامت على نهر الدندر ومركزها دبركي .

٤ — مملكة بنى عامر : قامت في الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر وخور بركة شرفا وغربا ، وبين عقيق على البحر الأحمر وبلاد الحبشة شمالا وجنوبا .

٥ — مملكة الحلائقة : نسبة إلى قبيلة الحلائقة — وهي من البجاه — ومركزها جبل كسلا

على نهر الجاش .

(١) اعتمدنا في الكلام على مشيخات السودان وسلطناته — قبل الفتح المصري في القرن التاسع عشر — على كتاب

تاريخ السودان ، لنوم بك شقير .

رابعاً — الممالك والمشيخات التي خضعت للفتح بواسطة العابدلاب :

- ١ — مشيخة الشنابلة : قامت على النيل الأزرق شمال سنار ومركزها المسلمية .
 - ٢ — مملكة الجعليين : قامت شمال مشيخة العابدلاب على انقاض مملكة (مروى) القديمة ، بين حجر العسل والداهر ، وكان مركزها (شندى) ، وكانت مملكة قوية تولاها ملوك الجعليين ، وكانت شندى قبل الفتح الإسلامى مركزاً من أهم مراكز التجارة فى السودان .
 - ٣ — مملكة الميروفاب : شمال مملكة الجعليين ، بين المقرن ووادى السنقى ومركزها بربر ، وكان لها ككروطاقية .
 - ٤ — مملكة الرباطاب : امتدت من السنقى الى الشاخية فيما وراء أبو حمد ، وكانت تتنازع ككروطاقية مع الميررفاب .
 - ٥ — مشيخة المناصير : امتدت من الشاخية الى الشلال الرابع وكان مركزها السلامات .
 - ٦ — مملكة الشاخية : التي قامت على أطلال مملكة نبتة القديمة ، وقد امتدت أراضيها من الشلال الرابع الى أبى دوم قشابى ، وكان مركزها مروى ، وهى مملكة عربية بحثة ، قام شمالها مملكة الدقار ودنقلة والخندق وارغو ، وكانت كلها ممالك نوبية أو نوبية متأثرة بالعرب . وكانت مملكة ارقوهى أقصى الممالك التي امتد اليها نفوذ الفتح شمالاً ، أما البلاد بينها وبين الشلال الأول فقد تولاها الكُشاف الأتراك فى سكوت والمحس .
- خامساً — سلطنة دارفور — ويظهر أنها كانت مقسمة قبل وصول العرب اليها الى عدة سلطنات فى جماتها سلطنة الفور فى جبل مرة ، وقد استمر النفوذ لسلطين الفور حتى ١٨٧٥ ، حين استولت مصر على بلادها وضمتها الى أراضيها فى السودان .
- ولعل من المهم أن نشير الى أن سلطان الفور كان يمتد عند الفتح المصرى فى شمال كردفان ، التي كانت تحكم بحكام يعينون من قبل سلطان دارفور ، وربما كان هذا من الأسباب التي سهلت سقوط كردفان بعد دخول جيش محمد على مدينة الأبيض تحت قيادة محمد الدقر دار عام ١٨٢١ .
- هكذا كان السودان مقسماً الى ممالكه وسلطناته ، وكانت وحدة سكانه منعقدة ، لا تجمع جهود أهله سلطة مركزية ، ولا تنظم شؤونه حكومة موحدة قوية ، بل كان الأمر أمر مشاحنات وعداء ، وكانت المطامع الشخصية والمنافسات المحلية والمطامع العاجلة هى الطابع الذى يسود كل ربوع السودان فيؤخر تقدمه ، ويعطل استغلاله ، ويشجع فى أقاليمه هذه الفوضى التي كانت الرغبة فى القضاء عليها دافعا من الدوافع التي حفزت مصر الى أن تتجه فى فتوحاتها ناحية الجنوب ، وكان من نتيجة هذا بعث السودان كوحدة تضم — الى جانب تلك الإمارات والشيخات الشمالية — مديريات الجنوب وجماعات أعلى النيل التي تدخل بحكم موقعها وتوجيهها ضمن حدود السودان .

٤ - بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر عهد محمد على وإسماعيل

وصف الدكتور عباس عمار فى الفصل السابق كيف أصبح أهل مصر والأقاليم السودانية أمة عربية اسلامية وتولى فى الفصل الحاضر الكلام عن تاريخ بناء وطن واحد لتلك الأمة العربية الاسلامية فى القرن التاسع عشر : عصر تشييد الأوطان الموحدة فى الشرق والغرب . فقد شهد ذلك القرن تأليف الوحدة الألمانية والىطالية والحركات القومية الصقلية نحو لم الشتات وجمع الأوصال كما شهد لونا آخر من التآلف والتآزر فى الأمة الواحدة حققه زوال امتيازات الطبقات والجماعات على أثر الحركات الدستورية والانقلابات الاجتماعية فى الشرق وفى الغرب أيضا .

وقد قام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه وبقائه من عناصر قديمة وأخرى جديدة ، أصولها متغلغلة فى ماء النيل وفى تربته نامية فى هواء الوادى وتحت شمس ، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والاسلام . وهى بعد جديدة ، فى هذا الوطن إلا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك فى حياته ويبادل غيره شتى المنافع ويقوم بما ينبغى له أن يقوم به نحو رقى البشرية واستتباب الأمن والسلام والطأنينة وكفالة الحقوق وقد بدأ البناء عند ما تولى محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو إنشاء مركز قوة جديدة داخل إطار العالم العثمانى . فرسم لها أرض وادى النيل ، ممتدة الى البحرين الأبيض والأحمر . هذه هى أرض الوطن الأولية . أما ما امتد اليه حكمه ونفوذه فى الولايات العثمانية الاسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لأجل بناء الوطن الجديد .

وفى سبيل إقامة البناء كان لا بد له من تقويض العصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة . والإمارات الصغيرة سواء كان ذلك فى مصر أو فى السودان ، فزال سلطان الأمراء المماليك فى مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه فى السودان ، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة فى الوطن الموحد .

وقد قضى محمد على زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار فى سبيل عمران مصر والسودان وتقديمها وانا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أى أمة كان) عند كتابته تاريخ الوصل ما بين مصر والسودان الذى تم فى أيام محمد على اتساع آفاق وادى النيل ، نود ألا ينحصر الأمر فى تتبع مشكلات الوحدة وصعوباتها ، نود ألا تنسى أن إدارة محمد على لشؤون مصر والسودان لم تملك سككا حديدية ولا سفننا بخارية ولا تليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاخصائىون فى الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية

والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين. كما نود أن نذكر أنه ان كانت حاجة لموازنات ومقارنات بين أنظمة الادارة في عهد محمد علي وعهدنا الحاضر ألا يقتضى الانصاف أن تكون الموازنة بين أساليب الادارة سنة ١٨٤٠ في مختلف أنحاء العالم إذ ذاك ومقارنة حالة فلاحي مصر والسودان وصناع مصر والسودان في ذلك الوقت بحالة أمثالهم في الوقت نفسه في سهول روسيا والمجر وألمانيا، بل وفي غرب أوربا أيضا وفي مدن إنجلترا وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق في العالم الاسلامي وتجارة الرق وأحوال الرقيق في الوقت نفسه في الجمهوريات والمستعمرات الأمريكية والسكسونية واللاتينية وفي المستعمرات الأوروبية في إفريقيا وفي آسيا وفي الأقيانوسية فليرتق نظرنا إذن الى الجواهر الباقى والى صميم الأشياء .

وأول تلك الأشياء أن محمد علي الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح في بلاد إسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود. ومثل هذا الفتح ليس امتلاكاً ولا استعماراً فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتألّف روابط الجنس والدين والمنافع في رابطة الوحدة القومية، ولذا فقد خالق الحكم المحمدي العلوي من إمارات وقبائل متفرقة وطنا اسلاميا وهيا لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوربي الذي كان قد أخذ في الاقتراب نحو وادى النيل قادما من الأطراف الساحلية ، ثم ربط هذا الوطن الحديد بالوطن الأكبر وبجياة الانسانية الحاضرة .

وبعد عهد محمد علي أدرك الخديو اسماعيل خطط جده ومراميا ادراكا تاما فواصل إتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدوده الطبيعية في مناطق خط الاستواء كما عمل على صيانتة وتيسير ادارته وتقدم مصالحة الاقتصادية بمد نفوذه الى المناطق الواقعة ما بين الودادى والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم في حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة أراضيه وكانت اذ ذاك تتجه نحوها المساعي الاستعمارية الأوروبية ، وقد سبقها اسماعيل فاكتسب لمصر والسودان حقوق سبق ونظم وعمل وضحي بالمال والرجال . وتجد في موضع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهذا كله . وان تلك المآثر قد تعرض للنكران وللغمط أو للنسيان والاهمال أو للنقص والتشويه ولكنها باقية، اذ هي مستمدة من طبيعة الأشياء نفسها تستند الى حقائق أولية وكفى محمد علي واسماعيل فخرا أبديا أنهما ترعما حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته وان تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التي عمّت سائر الأجزاء الأخرى فثبت البناء عند ما بلغته موجة الزحف الاستعماري الأوروبي قرب نهاية حكم اسماعيل وتحولت عاصفة التدخل الأجنبي في شؤون الودادى وأهله سبحانه صيف عن قريب تقشع .

٥ - السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى

توالى فى أثناء العقد المبتدئ بسنة ١٨٧٠ الطعنات فى جسم الاستقلال المصرى . فزاد تدخل الدول الأوروبية فى شؤون الادارة المصرية سواء كان ذلك على يد ممثلها السياسيين والقنصليين أو على يد رجال من الأوروبيين خبراء فى الظاهر وصنائع للسياسة فى الباطن أو على يد وكلاء المرابين الدوليين وسماسرتهم . وتطور الأمر فاخضعت تلك الادارة لرقابة دولية وحرم عليها التصرف فى مواردها المادية والمعنوية ثم اتفقت الكلمة على خلع الخديو اسماعيل وقد وجدت السلطنة العثمانية الغادرة الضعيفة فى هذا فرصة لاثبات حقوق خامدة - وانتهت المأساة باحتلال بريطانيا لمصر احتلالا عسكريا صحبته الهيمنة التامة على شؤونها .

وقد حد من تلك الهيمنة وجود أنظمة دولية مالية وقضائية تنازع قنصل انجلترا العام سلطانه ، كما حد منها نظام امتيازات الأجانب . وقد حاولت وزارات الخديو المتعاقبة التماس قدر استطاعتها من امتداد الاشراف البريطانى الى كليات الحكم وجزئياته . ولم يفد تلك الوزارات ما أثارته عداوات الدول ومنافساتها ، إذ أن الدول الأخرى كثيرا ما أثارى للسياسة البريطانية صعوبات وكثيرا ما طالبها بأن تحدد موعدا لجلاء جنودها عن مصر طبقا لما قطعته على نفسها من الوعود ، ولكن كان يحدث ذلك عادة عند ما تريد الحكومات أن تنال من بريطانيا مغنا فى جزء من أجزاء مناطق الاستعمار الشاسعة أو عند ما تريد أن تحملها على التزام أمر أو تجنب خطوة فاذا ماتم لها ما أرادت أو بعض ما أرادت أغفلت أمر الجلاء عن مصر فكانت بلادنا فى الواقع فى أيدي الدول بمثابة البيادق بين لاعبي الشطرنج وفى الواقع مهما قيل عن المنافسات الأوروبية وعن حقيقة وجودها فإن الحقيقة المرة هى أن تلك الدول تتكاتف وتتلاقى وتتقابل فى التضامن على إهدار حقوق الأمم غير الأوروبية واستقلالها وشرفها وكرامتها وعزتها فكان الأمر فيما يتعلق بمصر ينتهى عادة بتسوية من نوع ما وأخيرا تم التراضى فيما بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فى سنة ١٩٠٤ على تسوية ما بينهما فى مصر ومراكش وغيرهما فى الاتفاق الودى المشهور .

لاندهش اذن من تغافل النفوذ البريطانى فى دوائر الادارة المصرية شيئا فشيئا على أيدي مستشارين من البريطانيين فى الوزارات المصرية عم استخدامهم على الرغم من معارضاة رؤساء الوزارة الذين تولوها منذ الاحتلال - ولكن مصر لم تدعن ، وقد قلنا فى الفصل السابق إن الاحتلال البريطانى وصنمها - بفضل عهد على واسماعيل - متأخرا عن أوانه ففاته فرصة الرسوخ فى أرض الوطن . فتمسكت الأمة بحقوقها ونادى زعمائها بالمطالبة بها وأعلنها ممثلوها فى المجالس النيابية فى كل موقف على الرغم من أنها كانت محدودة التكوين والسلطة .

وقد تجلت صلابة المصريين وتمسكهم بحقوقهم فى أبهر مظاهرها عند ما مست السياسة البريطانية مستقبل مواطنيهم السودانيين وذلك حينما تعرض هذا المستقبل على أثر ما أصاب

الاستقلال المصرى من ضربات لنكبة الحركة المهديية وما حاولته تلك الحركة من تفويض جهود
لها المصريون والسودانيون زهاء ستين عاما في تنظيم السودان وحضارته .

وعليتنا قبل أن نشرح ما أشرنا اليه عن موقف مصر في السنوات الأولى من تلك الحركة أن
نبين رأينا في مصدرها وفي التطور الذى اتخذته في السودان مما فرق بينها وبين ما قد يماثلها من
الحركات الدينية في السودان وفي غيره من الأمم الاسلامية . وذلك أن الحياة الدينية الاسلامية
كثيرا ما عبرت عن نفسها في مظهرين أحدهما فردى يتجلى في زهد المتعبد وتقشفه وانزوائه عن
الناس وانطوائه على نفسه وثانيهما اجتماعى يتجلى في اتجاد رجل الدين الى تأليف الجماعة التى تتبع
طريقته وذلك اذا ما أنس في نفسه كفاية ومواهب لتقلد الزعامة أو ميلا لاصلاح الفساد أو خدمة
إخوانه وقد عرفت الأمم الاسلامية أمثلة عديدة من كلا النوعين وأحلتها منزلتها اللائقة في الحياة
الاجتماعية . ولم يجد المفكرون المسلمون بها بأسا إلا اذا ما زج الدعوة لون من ألوان الاعتقاد
في قرب نهاية العالم وظهور المهدي لاصلاح ما فسد وتقويم ما أعوج ؛ عندما يحدث ذلك ويرى
رجل الدين في نفسه أو يرى فيه غيره "علامات" المهدي المأثورة عن السلف أو علامات قرب
قيام الساعة، عندما يحدث ذلك فلا حذرا قد يترتب على دعوة الصلاح المزوجة بالعهيدة المهديية
من نتائج .

حدث هذا فيما يتعاقب برجل الزهد والتعبد محمد أحمد وصادف هذا صعوبات الادارة السودانية
من جراء الحوادث في مصر التى أشرنا اليها . فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح إلى
ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهديية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصالح
له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها ، فكانت حركة تحطيم وتخريب ، وجنت على نفسها وعلى السودان
وعلى مصر . وذهبت البسالة في وجه الموت التى أبدتها آلاف الدراويش في شتى المواقع ، وذهبت
القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التى كان يملكها المهدي في سبيل الهدم لا في البناء .
ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق
وكارهي مقومات الحضارة الحديثة التى تتطلب انتظام الحكم وجرئانه على قواعد ثباته واستقرار
أسبابه في أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم
والترقى فكان الانحلال والبوار والخراب ، وقد ذكر كرومر في تقريره عن مصر والسودان
في سنة ١٨٩٨ (١) — أى على اثر انحاد الحركة المهديية " أن الاقليم الواقع بين عطبرة
والخرطوم — وهو موطن الجعليين — قد فقد في العهد المهدي كل سكانه تقريبا .
قال وقد زرت حديثا مدينة المتممة وكانت من مراكز السودان التجارية الهامة (أى في العهد
البيغض السابق للثورة المهديية) . وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت
مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثونى هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر
من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا

على جميع المذكور بالغبين^١ وذكر في موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودان في سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥٠٠٠ جنيه - وفي هذا الكفاية لتصوير ذلك الحراب الشامل .

هذاما كان من أمر العهد المهدي وترجع إلى مصر حيث الآن تعاني ما تعاني في تلك السنوات السود وقد اجتمعت إلى حوادث الحركة العربية ومآسى الاحتلال الأجنبي اضطراب الأمر في السودان . ففي تلك الأيام التي انقادت فيها الحكومة المصرية إلى تسريح الجيش المصري بذكريتو خديوي مكون من جملة واحدة (وعلم الله أن ذلك الجيش في ماضيه كان يستحق نهاية أكرم مما نال) ، وفي تلك الأيام التي حيل فيها بين الحكومة والتصرف في قرش من مالها وفي جندي من الفرق الجديدة التي تولى الضباط الانجليز قيادتها - في تلك الأيام التي أخذ القنصل البريطاني في مصر على نفسه توجيه كل أمرها ، بدأت الحكومة البريطانية بإعلان الحكومة المصرية أن أمر السودان وما يجري فيه لا يعني الامصر وحدها وإنما لا ينبغي لها أن تنتظر من الحكومة البريطانية أي عون^(١) . ومصر لم تكن تطلب عونا ، ولكنها كانت تطلب في الواقع أن لا يجال بينها وبين أموالها ورجالها في الدفاع عن أمن السودان ورفاهية أهله ، ومما يستوقف النظر أن تلك الخطة لم تمنع الحكومة البريطانية من الاهتمام بأمر مناطق مصوع وسواكن ، فأرسلت لتلك البحار سفنا حربية وراقب رجال البحر البريطانيون ومدبو بهم هناك أحوال تلك المناطق وما يجري فيها - ولعل ذلك يرتبط بما تم في سنة ١٨٨٤ من احتلال الإيطاليين نجر مصرع ومنطقتها الداخلية ، وسواء صدق حريا ما ذكره الإيطاليون من أن كرومر اقترح على قنصلهم في القاهرة ذلك الاحتلال في أكتوبر سنة ١٨٨٤ أو لم يصح فالثابت أن الحكومة البريطانية نظرت بعين الرضا إلى ذلك الاحتلال ، فاعتبرته من جهتها مكافأة لإيطاليا على تأييدها العام للسياسة البريطانية في مصر منذ أيام الاحتلال كما رحبت به من جهة أخرى خشية أن يسبق الفرنسيون الإيطاليين إلى وضع يدهم على تلك المناطق . وهكذا بدأ في سنة ١٨٨٤ ما خشيناه إذ ذاك وما نخشاه في سنة ١٩٤٧ من أن دخول الأجنبي القريب في وادي النيل معناه إذ ذاك ومعناه الآن أن أراضيه ما هي إلا سلع التبادل والمساومات^(٢) .

ولما حيل بين الحكومة المصرية واستخدام مواردها توجه رأيا لها إلى الاستعانة بالجيش العثماني ولا يضير مصر هذا ، فقد سبق لها أن عاوت حكومة السلطان في بلاد العرب والمورة والقرم والبلقان وكريد بجيوش مصرية . وهنا أتاوت الحكومة البريطانية شرطين لاستخدام العثمانيين ، أول الشرطين أن تكون قاعدتهم العسكرية سواكن ، والثاني أن نفقات الحملة تكون على حكومة السلطان ، وواضح أن الشرطين شرطا تعجيز . وقد أضافت تعليقات وزير الخارجية البريطانية لقنصلها العام المؤرخة في أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ العبارة الآتية ، وهالك ترجمتها : "إن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن توافق على زيادة ما على المسالية المصرية من أعباء سوف تترب على الإنفاق على

(١) رقية بارنج لجراقتيل ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٣ - في مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) موضوع مصوع راجع بحث المؤرخ الأمريكي LANGER في كتاب EUROPEAN ALLIANCES ص ٣٨٨

حملات حربية في السودان غير محققة النجاح، وحتى إذا كتب لها النجاح فهي أمر مشكوك في نفعه لمصر . ولكن حكومة صاحبة الجلالة تقرر الحملات التي ترمى إلى تأمين طريق تهمة الحاميات المصرية في السودان نحو بلادها . وحكومة صاحبة الجلالة تشير على وزراء الخديو بأن يصلوا سريعا إلى قرار الجلاء عن كل الأقاليم الواقعة جنوبي أسوان أو — على الأقل — جنوبي وادي حلفا . والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة في المحافظة على النظام في مصر نفسها وفي الدفاع عنها وعن ثغور البحر الأحمر^(١) . وقد صدرت هذه التعليمات من لندرة على أثر تسليم وزارة الخارجية تقريرا مفصلا من القنصل العام بالقاهرة تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، ويمكننا أن نعتبر ذلك التقرير أساس السياسة البريطانية في الموضوع كله . وقد بدأ السير افان بارنج (لورد كرومر فيما بعد) بفحص الموقف الحربي ثم السياسي من جميع جوانبه وانتهى إلى الأحكام الآتية :

أولا — أنه لولا ما يشعر به من أسى لعدد القتلى الذين خسرتهم مصر لما سحق الدراويش جيش الجنرال هكس لكان فقدان مصر للأقاليم الواقعة جنوبي الخرطوم وغيرها أمرا لا يدعو لأي أسف ، وذلك لسوء الإدارة المصرية ولعجز المصريين المطابق عن حكم غيرهم حكما صالحا بله عن حكم أنفسهم ، فكل ما يمكن تركه لهم من تلك الأقاليم الشاسعة لا ينبغي أن يزيد على الأقاليم الواقعة شمالي وادي حلفا وثور البحر الأحمر .

ثانيا — أن اتباع سياسة الجلاء عن الأقاليم السودانية سيؤدي حتما إلى إضعاف حكومة الخديوي في مصر ، وأنه سيؤدي حتما إلى تهديد الدراويش — إذا قدر لهم النجاح التام في السودان — لأرض مصر ، وأن هذا التهديد سوف يعقبه هياج المتعصبين من أهل الصعيد بصفة خاصة ، وأن هذا كله سيزيد في صعوبات الحكومة المصرية ويلقى عبء الدفاع عن مصر على جيش الاحتلال البريطاني وحده .

ثالثا — أن الحكومة البريطانية لا ينبغي لها أن تحيد عن خطة تجنب التدخل الحربي في السودان بقوات بريطانية ، كما ينبغي لها ألا تسمح باستخدام الجيش المصري الحديد إلا في مصر نفسها . وهو يرى أن أي تدخل بريطاني سيؤدي حتما — بحكم الظروف — إلى بسط السيطرة البريطانية (بصفة دائمة أو شبه دائمة) على ضفاف معظم وادي النيل^(٢) .

تقف عند هذا التقرير الخطير لتقرر نحن أيضا حكيم :

الحكم الأول : أن السياسة البريطانية لم ترأسا في أن تترك الأقاليم السودانية وأهلها لعوامل التخريب والقتيل ، ولم ترأسا — كما سنرى بعد قليل — في أن ترغم الحكومة المصرية على اتباع تلك السياسة . وإن كان هذا لم ينعها فيما بعد من تسمية ترك السودان وصمة عار .

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

الحكم الثانی : أنها — مع عزيمتها على ألا يكون لمصر من الأمر في السودان شيء — سوف تقدم في الوقت المناسب على إهراق الدماء المصرية والعقول المصرية والأموال المصرية في القضاء على الحركة المهدية وفي إدارة السودان بعد القضاء على تلك الحركة ، بل إنها — مع ذلك العزم — ولكي تبرر ذلك الإهراق — سوف ترفع للمصريين فوق الأبنية الرسمية السودانية علما ، وسوف توقف كل من عداها من الدول الأوروبية الأخرى عن التقدم في الأراضي السودانية باسم السيادة المصرية على تلك الأراضي ، فإذا ماتمسك المصريون بما أعلنه البريطانيون عن سيادتهم وحقوقهم وإذا ما ذكروا دماء إخوانهم وعقولهم وأموالهم وأن تحت كل "فانكة" من فلنكات السكك الحديدية يرقد جندي مصري مجهول رقدته الأبدية . إذا ذكروا هذا قيل لهم ما مؤداه أن لكل زمان مقالا ! وإنا الآن في عصر تقرير المصير .

ولنتألف الآن رواية الوقائع ، قال بارنج في تقريره الخطير السالف الذكر العبارة الآتية :

"إن الحكومة المصرية تجدد الآراء التي كونتها عن الموقف في السودان كريمة مرة المذاق ، وطبيعي أن تكون كذلك وإني لا أظن أن شريف باشا يعتقد في قرارة نفسه أن مصر تستطيع أن تحتفظ بالخرطوم إذا ما تحرك المهدي ، ولكنه لا يستطيع هو ولا زملائه أن يحملوا أنفسهم على التسليم بالتخلي عن السودان" يبقى إذن أن تحملهم الحكومة البريطانية على ذلك .

ولم يكن الأمر في نظر شريف كما صوره ، كلام بارنج بالضبط أي لم يكن التخلي عن السودان ضرورة يقرها عقله وينغضا قلبه ، بل كانت مما ينكرها عقله وقلبه معا ، ينكرها عقله لاستحالة جلاء الحاميات المصرية سالمة بعد إعلان التخلي ولأن معاونة تلك الحاميات على التفهقر الآمن أولا ثم التزام خطة الدناع عن وادي حلفا أو أسوان ثانيا ليكلفان مصر من الأموال والرجال أكثر مما تتكلفه خطة المحافظة على دقله والخرطوم والسودان الشرق وينكرها قلبه لأن مصر لا تستطيع أن تترك أهل السودان لمصيرهم المحتوم ولا تستطيع أن تسلم بعجزها عن متابعة ما قامت به لحضارتهم وأمنهم ورفاهيتهم أو أن تترك البناء ينهار تحت نظرها^(١) . ولا يسع المؤرخ المنصف الا أن يسلم بأن شريف باشا كان صادق النظر عندما قرراستحالة الجلاء الآمن عن السودان بعد اعلان التخلي عنه ويؤيد صدق نظره ما جرى لجوردون عندما حاوله فيما بعد كما يؤيد في أن مصر لا تستطيع أن تترك السودانيين لمصيرهم ما حاوله جوردون فيما بعد من إقامة نوع ما من الحكومة يسلمه مقاليد الأمور وعجزه في تحقيق ذلك .

لم يستطع شريف أن يقنع بارنج ولم يستطع بارنج أن يقنع شريف ، فكتب بارنج لوزير خارجيته في ٢٢ ديسمبر بأن المخرج الوحيد هو أن يبلغ الخديوي بأن حكومة جلالة الملكة تصر على اتباع خطة التخلي عن السودان وأنه إذا لم يقبل وزراؤه الحاليون تنفيذ تلك الخطة فعليه أن

(١) مذكرة شريف باشا الشفوية المؤرخة ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ الملحقه بتقرير بارنج المؤرخ ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣

يعين غيرهم ممن يقبلون . وقد رد وزير الخارجية عليه برفيئة المشهورة المؤرخة في ٤ يناير ١٨٨٤ التي أصبحت دستور العلاقة فيما بين الوزارات المصرية والحكومة البريطانية في عهد الاحتلال ومؤدى هذه البرقية أن الوزراء المصريين ومديري الأقاليم الذين لا يقبلون العمل بما تشير الحكومة البريطانية عليهم باتخاذهم - وذلك في المسائل الهامة وبعد سماع رأى الحكومة المصرية - عليهم أن يتخلوا عن مناصبهم . وقد أكد وزير الخارجية لبارنج أن حكومة صاحبة الجلالة ستؤيده كل التأييد في كل ما يتخذ لتنفيذ تلك القاعدة الأساسية .

استقالت وزارة شريف وقبل نوبار أن يؤلف الوزارة على أساس التخلي عن السودان .

وتوالت الحوادث - وغرق السودان وأهله في بلج من الدماء - ووضعت الحكومة البريطانية يدها على الصومال وفرنسا على تاجوره والأحباش على هرر - ثم آن الوقت لكي تضع الحكومة البريطانية لهذا حدا باسترداد السودان . وذلك أن الخزانة المصرية قد أصبحت لديها فضلة تزيد على حاجات المرابين الدوليين ، وأن الإدارة المصرية كانت قد أصبحت لا تملك استقلالاً بأى رأى أو احتفاظاً ببدء أى تحفظ ، فمن المستطاع تسخيرها في التنفيذ بدون أى قلق ، وأنه إذا لم تتقدم بريطانيا سبقتها غيرها لا تملك أرض بلا مالك - فاستقر الرأى إذن على استرداد السودان فتم وحدة وادى النيل تحت السيطرة الانجليزية الشاملة .

كانت الحملة الأولى ، حملة دنقلة في سنة ١٨٩٦ ، وتم لها استرداد الأراضى حتى مروى - وقد تكونت تلك الحملة من آلاى من السوارى فيه ١٢٥٣ فارساً وآلاى من الطوبجية فيه ٩٥٣ رجلاً و١٨ مدفعا وآلاى من الهجانة المصرية والسودانية فيه ٦١٨ رجلاً وثمانى أورط بيادة مصرية وخمس أورط بيادة سودانية ومجموع ذلك ١٠٧١٥ رجلاً مصرياً وسودانياً وأركان حرب مصالح الجيش وعددهم ١٦٠١ رجلاً ذلك ما عدا ٩٤٢ من العساكر غير المنظمة ونحو ٦٠٠ من رجال حملة النقل ومجموعهم كلهم ١٦٦٨٠ فيهم نحو ٧٠٠ ضابط . واشتركت في إحدى وقائع الحملة أورطة آلاى نورث ستفوردشبر فيها ٨٧٠ رجلاً (تاريخ السودان نعوم بك شقير ص ٥٧٦ ويلاحظ أن شقير كان من رجال قلم الخباير وأنه يستمد أرقامه من الوثائق الرسمية) - ولم يقتصر الأمر في تلك الحملة وفيها بعدها على القتل والقتال . بل عمل الجنود في مد السكك الحديدية وأسلاك التلغراف والتليفون وما إلى ذلك . وفي السنتين التاليتين اسمر التقدم إلى أن أتم النصر وسحق الثورة المهديّة وقد تكون الجيش المشترك في الواقعة الرئيسية قرب أم درمان على الوجه الآتى : ٤ أورط سوارى انجلىزى و ٩ أورط سوارى مصريين و ٨ بلوكات هجانة ، وبطاريتين انجلىزية وخمس بطاريات مدافع مصرية والفرقة البيادة الانجلىزية ، وفيها أليان بثمانى أورط والفرقة البيادة المصرية وفيها أربع أليات بست عشرة أورطة وجملة الجيش نحو ٢٥ ألفاً . ضم اليه نحو ألفى رجل من العربان المنتحبة من العباددة والجعلين والجميصات والمسلمية والشكولاية والشانقين والبطاحيين وغيرهم (كتاب نعوم شقير ص ٦٣٣) ونسبة الانجلايز المشتركين نحو خمس المجموع .

أما ما أنفق من الأموال على تلك الحملات فقد بلغ ما يأتي (نقلا عن مصر رقم ٣ لسنة ١٨٩٩) .

أولا - حملة دنقلة ومجموع ما تكلفته ٧٢٥,٦٤١ جنيا مصريا مفرداتها كما يأتي: ١٨١,٨٥١ جنيا لمسد السكة الحديدية و ٨,٢٩٩ جنيا للتلغراف و ٦٥,٨٦٩ جنيا للسفن النهرية المسلحة و ٤٦٩,٦٢٢ جنيا للنفقات العسكرية .

ثانيا - الحملات التالية في ١٨٩٧ و ١٨٩٨ تكلفت ١,٣٢٨,٧١٣ جنيا مفرداتها كما يأتي : ٦٩٩,٥٢١ جنيا للسكك الحديدية و ١٣,٠٢٦ جنيا للتلغراف و ٨٩,٠٦٥ للسفن النهرية المسلحة و ٦٢٩,٦٠١ جنيه للنفقات العسكرية .

ثالثا - إنشاء سكة حديد الخرطوم ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

ومجموع هذا كله ٣,٣٥٤,٣٥٤ جنيا تحملت منها فيما يقول ما كيكل في كتابه عن السودان الخزانة الإنكليزية مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد عقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ١٨٩٩ الاتفاق الذي أقيم عليه الحكم الثنائي المصري البريطاني في السودان . وقد عتق كرومر على هذا الاتفاق مينا ما جنته مصر وما تجنيه من المزايا (مصر رقم ١ لسنة ١٩٠١) بما يأتي : "لقد اطمانت مصر واستراحت من تهديد الدراويش إياها . كما اطمانت إلى سلامة وصول ماء النيل إلى أراضيها . بل يحق لنا أن نمهد للبحث في الوقت المناسب عن مدى إمكان إنشاء مشروعات في السودان للرى ينتفع بها أهل الوادي كله ، كما أن التجارة السودانية لن تلبث أن تتعش مما يفيد مصر ، وستقل الحاجة إلى بقاء جيش مصري كبير تحت السلاح ، وسيؤدى ذلك حتما إلى التخفيف من أعباء الخدمة العسكرية - وأخيرا - وهذه حجة أرجو وأعتقد أن المصريين والإنجليز يدرونها حق قدرها - لقد محونا العار الذي سببه ترك أقاليم واسعة كانت تحكها مصر لعوامل الهمجية والتبربر .

" هذا وقد لاحظت أن مجلس شورى القوانين عندما كان ينظر في الميزانية قرر بأنه يوافق على المصروفات المقررة في الميزانية المصرية لشؤون السودان لأنه (أى المجلس) يعتبر السودان "جزءا أساسيا من مصر" . وهذا الرأي صحيح في جماته . إلا أن نظام الإدارة في السودان يقوم على الاتفاق الذي عقد بين بريطانيا ومصر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وما كان من الممكن أن بعض أعضاء شورى القوانين قد لا يدركون تماما الغرض الذي عقد هذا الاتفاق من أجله فإني أنتهز الفرصة لكي أوضح أن ذلك الاتفاق لا يرمى إلى ألا تتغاضى عن حقوق مصر الشرعية ، بل كانت الأغراض الأساسية التي رمي إليها واضعو هذا الاتفاق هي : أولا ضمان الحكم الصالح لأهل السودان ، وثانيا تجنب السودان التعقيدات الإدارية التي أدى إلى وجودها في مصر الهيئات والأنظمة الدولية القائمة فيها .

وقد لاحظت أخيراً أن المجلس طلب أن تقدم إليه الحكومة سنوياً تفصيل الإيرادات والمصروفات في السودان. ولا يمكن بالطبع أن يكون هناك أى اعتراض على تحقيق هذه الرغبة...“

هذا هو تفسير كرومر لاتفاق ١٨٩٩

والثابت أن الحكومة البريطانية استغلت السيادة المصرية استغلالاً تاماً. فباسم مصر أوقفت تقدم الفرنسيين نحو حوض النيل حتى قبل استرداد السودان (١).

وباسم اشتراك مصر في الحكومة الثنائية أعانت مصر الإدارة السودانية بأموالها ورجالها وجنودها وأموريتها وقضايتها ومهندسيها ومعلميها ثم لما نجحت مصر في تخليص إدارتها من الهيمنة البريطانية ولما اعتقدت الحكومة البريطانية أنه لم يعد لها بعد حاجة لهؤلاء المصريين كشفت القناع وجعلت الثنائية اسماً لا مسمى له .

وفي سنة ١٩٢٤ عند ما قتل حاكم السودان العام في القاهرة انتهزت الفرصة لتصفية أمر مصر في السودان نهائياً . وكان من رأى الحاكم العام بالنيابة بالاتفاق مع السردار بالنيابة (وهو إذ ذاك الكولونيل هدلستون) أن تنتهز الفرصة لإنزال العلم المصرى نهائياً ، ولكن الحكومة البريطانية اكتفت عندئذ بالفصل الفعلي بين مصر والسودان دون الفصل الشكلى (٢) .

محمد شفيق غربال

(١) راجع خطاب السردار إدوارد جراى وكيل الخارجية في مجلس العموم في ٢٨ مارس ١٨٩٥

(٢) نص البرقية المؤرخة ٦ ديسمبر ١٩٢٤ في كتاب لورد لويد Egypt Since Cromer الجزء الثانى ص ١٣٦

٦ - تقدم السودان في القرن التاسع عشر

١ - مراحل تكوين الوحدة السودانية :

كانت حدود مصر الجنوبية قبل فتح مجد على للسودان تصل إلى جزيرة "ساي" جنوبي وادي حلفا . لما تم هذا الفتح - اتسعت رقعة الوطن المصري السوداني شرقا فوضمت إليها أقاليم التاكا (كسلا) الواقعة بين نهر العطربة والبحر الأحمر كما وصلت إلى القصارف بالقرب من حدود الحبشة .

ثم دخلت سواكن ومصوع في نطاق ذلك الوطن لأنهما منفذ السودان على البحر الأحمر . بعد أن استأجرهما مجد على من سلطان تركيا . وبذلك ألحقنا بالدولة المصرية .

ومن جهة الجنوب وصلت حدود السودان إلى جزيرة "جونكر" جنس وكرو - آخر ما وصلت إليه الحملات النهرية في أيام مجد على .

ومن الغرب شمل الوطن كردفان التي فتحها الدفتردار . أما سلطنة دارفور فلم تفتح إلا في عهد اسماعيل باشا . ولكنها دخلت رسميا في أملاك مصر على عهد مجد على بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذي أسند إليه فيما بعد ولاية أقاليم السودان - وهي كما وردت في فرمان المذكور النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها .

ولكن كيف صدر فرمان التعديل إلى مجد على بضم دارفور إلى ولايته مع أنه لم يكن قد فتحها بعد . ولعلنا نجد الجواب في إصرار مجد على على دخولها في فرمان - لأنه عدها من أقطار مصر والسودان الطبيعية . والمعروف أن هذا فرمان قد صدر بموافقة الدول الكبرى . فانضمام السودان لمصر كان قد حاز الصفة الرسمية الشرعية والدولية . فضلا عن الصلة الطبيعية .

هذا هو ما كان من أمر السودان إلى عام ١٨٤٨ - فلما ولي الحكم عباس الأول استمر النشاط المصري في ربوع الأقاليم السودانية - ووصل عام ١٨٥٣ إلى مسافة ١٢٠ ميلا جنوبي الخرطوم يشهد بذلك ما كتبه مستر بريك القنصل الإنجليزي في مصر وقد قام برحلة طويلة في السودان في أيام عباس باشا .

وفي عام ١٨٥٧ قام سعيد باشا برحلة هامة في السودان ، وأعلن في بربر وغيرها من المدن السودانية محو تجارة الرقيق - وفي أثناء وجوده في الخرطوم أعلن نظاما جديدا للحكومة السودانية ليسهل إدارة كردفان وسنار والتاكا وبربر ودنقلة (لأن حلفا كانت مديرية مصرية بحتة) ، وألغى كثيرا من الضرائب ونظم القوافل والبريد . وكان سعيد أول من فكر في وصل القطرين بالسكة الحديدية - كما شجع سير صمويل بيكر للقيام برحلاته المشهورة لاستكشاف بحيرة البرت نيازا عام ١٨٦٤ .

ولما ولي حكم مصر اسماعيل باشا (١٨٦٣) وجه عنايته إلى الغاء تجارة الرقيق السودانى . ولكن يستتب له حكم الأقطار الجنوبية من وادى النيل وتوطيد الإدارة والأمن هناك — بلحا إلى استخدام عدد من الموظفين البريطانيين والأجانب ترضية لهم . وكان السير صمويل بيكر فى مقدمتهم — كان ذلك فى أبريل عام ١٨٦٩ وقد منحه الخديو سلطة فوق العادة ليحكم باسمه كل الأقاليم جنوبى جندوكرو التى كان قد وصل إليها فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ ورفع العلم المصرى عليها وقد كان اسمها "الإسماعيلية"

ولن نحاول الاهتمام بذكر التفاصيل الخاصة برحلة صمويل بيكر فقد دونها فى كتابه "إسماعيلية" ولكن نذكر أنه بعد أن نظم أعماله فى جندوكرو غادرها نحو الجنوب . وضم مملكة أونوروا إلى مصر وكان ذلك فى ١٤ مايو ١٨٧٢ فى ماسيندى . ثم شيد نقطا عسكرية للقضاء على نشاط تجار الرقيق فى عدة محطات أهمها : ماسيندى وقويره وفاتيكو

ثم ارتبط بمعاهدة صداقة مع ميتيسا ملك أوجنده — وبذلك وطد حكم الخديو اسماعيل إلى الدرجة الثانية من خط الاستواء .

يعود بيكر إلى القاهرة (أغسطس ١٨٧٣) ويرفع إلى الخديو اقتراحاته بخصوص حكم السودان ويستبدل بجوردن — وأخيرا ترى حكومة اسماعيل أنه من الصالح إقامة إدارات مستقلة فى الأقاليم تتصل فى أعمالها بالقاهرة بدلا من جعل السلطة فى قبضة الحكمدار العام فى الخرطوم .

وفى عام ١٨٧٤ يصل الكولونيل جوردون إلى القاهرة لتعيينه فى مهمة استكشاف أهلى النيل وإقامة حكومة فى إقليم خط الاستواء والقضاء على تجارة الرقيق فى تلك الجهات . وكان بصحبته الليفتننت كولونيل شاييه لونج الأمريكى والمسلازم حسن واصف وغيرها من الضباط . وقد رأى ألا تتعدى سلطة الحكمدار السودان مدينة فاشودة ، وأن يشرف هو على مديريةية بحر الغزال وخط الاستواء فى عاصمتها جندوكرو — التى انتقلت بعد أشهر إلى لادو — جنوبا (٢١ نوفمبر ١٨٧٤) .

ومن حسن حظ جوردون أنه أحيط بعدد من الضباط والموظفين الأكفاء : منهم الدكتور أمين بك وإبراهيم فوزى وشاييه لونج .

وقبل ختام ١٨٧٤ كانت قد شيدت المراكز المهمة الآتية فى مديريةية خط الاستواء :

- (١) محطة سوباو وعدد رجال حاميتها خمسون جنديا سودانيا .
- (٢) « ناصر » « » « مائة جندى (دقلاوى) .
- (٣) « شابي » « » ثلاثون جنديا و (١٥٠ دقلاوى غير منظمين) .
- (٤) « ماكركا » « » عشرون « و (١٥٠ » « ») .

وعلى شاطئ خليج عدن احتل المصريون مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندي ... تاجورة وزيلع وبربره ، ومن زيلع تقدم اللواء محمد رفوف لاحتلال هرر (١٨٧٥) وكان الرقيق يصدر من هرر إلى الخارج عن طريق تاجورة وزيلع وبربره ، وفي أكتوبر من العام نفسه وصل ما يكلوب باشا بجملته البحرية المصرية إلى قسمايو القريبة من مصب نهر جوبا وكان الغرض من هذه الحملة فتح طريق التجارة المشروعة بين الشاطئ الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى ، ومنع الغرب من استخدام هذا الطريق في نقل الرقيق ، ولكن ما يكلوب لم يلبث أن انسحب بجملته لأسباب متنوعة كان أهمها توغل إنجلترا (يناير ١٨٧٦) .

وفي ذلك الحين نشبت الحرب بين الحبشة ومصر والتجم الجيش المصرى مع الأحباش عند "قرع" في معركة حامية دامت يومين كاد النصر يفلت في أثنائها من المصريين — لولا الخسائر الفادحة التي تكبدها الأحباش والتي مهدت لانتصار المصريين عليهم ، فاستطاع هؤلاء أن يردوا العدو عن قرع في ٩ مارس مارس ١٨٧٦ ثم عقدت الهدنة — وبقيت مسألة الحدود بين الطرفين معلقة وخرجت مصر بالرغم من خسائرها بالتناج التي كانت تصبوا إليها — وتوطد نفوذ الخديو في تلك الأوصقاع لدرجة كبيرة — ولم تلبث الحكومة الإنجليزية أن اعترفت بهذا النفوذ عند ما وقعت مع الخديو في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة تتضمن الاعتراف بخضوع الشاطئ الصومالى حتى رأس حافون لنفوذ الخديو تحت سيادة الباب العالى .

٢ — تقدم العمران في السودان :

سنبين أن تقدم العمران في السودان ورفاهيته كان الفضل فيه لأبناء وادى النيل وخدمهم . وقد كان تأسيس المدن في طليعة ما عنيت به مصر في السودان .

تأسيس المدن :

نعم ... لقد استطاع غيرنا أن يغيروا أسماء بعض المدن والأماكن التي تحمل ذكريات هذا اللقاء بيد أنهم لم يستطيعوا أن يزيلوها من صدور الشقيين .

أسست الخرطوم عام ١٨٢٢ ، فصارت من ذلك الحين عاصمة السودان . وأقام المصريون فيها المباني والعمائر والمساجد ودارا لاحدى البعثات الدينية المسيحية (١٨٤٨) كما شيّدوا فيها الشككات والمستشفى ودارصناعة السفن والمساكن . وأصبحت بعد أعوام قلائل ملتقى المتاجر من أنحاء السودان . وازدهر العمران بها وأضحت مركزا لرحلات الكشفي الجغرافي . وتزايد مع الزمن عدد سكانها ، وقدم الناس إليها للتجارة . وبلغ تعدادها في عصر محمد علي ثلاثين ألف نسمة .

وأُنشأ المصريون مدينة كسلا ، عاصمة إقليم التاكا الذى يقع بين محافظتى مصوع وسواكن
وحدود الحبشة .

كذلك أُسست مدينة فامكا على النيل الأزرق فى عام ١٨٤٠ ، فى إقليم سنار على بعد ٢٥ ميلا
من الرصيرص . وجعلت عاصمة مديرية فازوغلى .

ووطد الأمن فى ربوع السودان ، ونظم البريد ، وأدخل المصريون الزراعات المصرية
وحفروا الآبار فى الصحارى وبعثوا العلماء ورجال الاستطلاع إلى مجاهل الصحراوات للبحث
والتقصى عن خيرات البلاد ليرفعوا شأنها وينهضوا بأهلها .

وفى أثناء فتح السودان كان فى حملة الأميرين القائدين اسماعيل وابراهيم نفر من رجال العلم —
منهم سيجانو وزوكولى وفريد يانى وريتشى وكونز واسكوتوا ولبتورزك وكايو وقد تيسر لهذا
الأخير رسم خريطة لنهر النيل من وادى حلفا إلى مصب نهر التوم الذى يصب فى النيل الأزرق
وتمكن من تعيين جميع الأعلام الجغرافية فى طريقه وألف كتابا فى لغات القبائل المختلفة المتوطنة
فى تلك البلاد — وأورد تاريخهم ووصف طبائعهم وبيان أحوالهم . وبالاختصار كان لما جاء
به من البيانات نتائج عملية بعيدة المدى استرشد بها كل من أتى بعده (١) .

ورسم (هاى) إقليم كردفان وعين موقع الأبيض بواسطة الأرصاد الفلكية — وكانت الخريطة
التي رسمها مع زميله رابل — أول خريطة لكردفان — ثم أكل لامبير عمل هاى أثناء رحلته فى رفقة
محمد على باشا .

وكان أهم الحملات الكشفية التي تمت فى عهد هذا الولى — تلك الحملة التي أرسل تجريدتها
الأولى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩ بقيادة القبطان سليم للكشف عن منابع النيل الأبيض — وكان
يعاونه رجل فرنسى اسمه (تيليو) عرف باسم "ابراهيم افندى" صار خبيرا بهذه البلاد .

وقد كتب القبطان سليم نتائج تجريدته الأولى ضمنها تفاصيل الرحلة — كذلك صنف "تيليو"
كتابا مشتملا على مشاهدته أثناء رحلته يوما بعد يوم ، وألحق سليم كتابه بمداول تتعلق بأرصاد جوية
وبيان الطرق والمسالك .

وفى رحلته التاليتين فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ أتى بفوائد أخرى ابتهج لها محمد على بل وأفاد
بها العالم الجغرافى ، وقد عاونه فيها بعض العلماء الأوربيين منهم دارنو وساباتيه وفرنيه الذى كان
قد طاف فى أقاليم الأتبرة وكسلا (التاكة) وسنار .

ولما سافر الولى سعيد باشا إلى السودان (١٦ يناير سنة ١٨٨٧) كان برفقته الدكتور (أباتا) وهو
أول من سجل قراءات البارومتر فى صحراء كورسكو وألف كتابا بأحوال هذه الرحلة وتفصيلها (٢) .

(١) كايو . السياحة إلى مرمى والنيل الأبيض وما وراء فازوغلى .

(٢) إباتا . الكلام على أفريقيا أورحلة سعيد باشا إلى أقاليم السودان .

وقد عمل هذا الوالى كثيرا لتأييد النظام والأمن فى السودان والعمل على رفاهية الأهالى ليتمتعوا برغد العيش — ولأجل تحقيق رغباته أمر بتقسيم السودان إلى خمس مديريات وهى سنار وكردفان وكسلا وبربر ودنقلة — وعين أول مدير على النيل الأبيض كما أمر بإنشاء محطة عسكرية على نهر سوبت للقضاء على تجارة الرقيق (١) .

ولما عاد سعيد باشا إلى مصر كلف المهندس الفرنسى موجيل بالبحث عن الوسائل التى يترتب عليها تقريب المسافة وتقليل شقة السفر فيما بين وادى حلفا والحروطوم . إما بإنشاء سكة حديدية وإما بحفر ترعة . فبحث المهندس هذا المشروع واقترح إنشاء سكة حديدية . ولكن أجل العمل بسبب كثرة النفقات .

وفى عهده قام الدكتور كوفى برحلة هامة من أسيوط إلى الأبيض (٢٢ نوفمبر ١٨٥٧ - ٥ أبريل ١٨٥٨) ثم ألف عنها كتابا ضمنه نبذة مفيدة بالنسبة للتجارة .

وفى أيام سعيد تمت رحلات البعثة الألمانية الكبيرة فى السودان الشرقى وإقليم كردفان وكان فيها من العلماء منزنجرو واستيدنرو بايرمن وكترلباخ وغيرهم من الرحالة — كذلك نذكر اسمى الرحالتين سبيك وجرانت — اللذين وصلا إلى شلالات ريون ووصلا إلى منفذ النيل من بحيرة فكتوريا .

٣ — الزراعة :

وإذا كان حكام السودان الذين أوفدهم محمد على — وفق بعضهم إلى العمل على رفاهية السودانين كما خاب بعضهم أيضا ... فالحقيقة ليست مقصورة على رجال شعب من الشعوب فقد خاب حكام من أجناس أوروبية من قبل وإلى اليوم . كما اتهم كثيرون منهم بالرشوة والفضى وسوء الإدارة من حكم عليهم وحوكموا وأدينوا وقضوا بقية أعمارهم فى السجون .

وكان فى مقدمة ماعى به الحكم المصرى فى السودان ... تأمين البلاد والعمل على تقدم الزراعة والتجارة بكل طريقة مستطاعة . فانتشرت الزراعات المتنوعة . وعمل على توسيع مناطق زرع القطن وخاصة فى عهد اسماعيل . واستقدام آلات الري لتوفير المياه اللازمة للقطن وإنشاء معملين لحليج الأقطان فى الحروطوم وكسلا . وانتشرت زراعة القطن فى السودان الشرقى . وأنشئت أسواق لبيع محصوله . وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فضلا عن أهمية موقعها الجغرافى الحربى .

كما نظمت طرق المواصلات النيلية وطرق القوافل ...

(١) مجموعة مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية — القسم الثانى — وسياحة الدرق دامون إلى جونديكرو .

التعليم :

ولم تقصر مصر في نشر التعليم الحديث في ربوع السودان . فقد أوعز عباس الأول عام ١٨٥٠ إلى المجلس المخصوص برغبته في أن تؤسس مدرسة بالسودان انقاذاً لأبناء أهله والمستوطنين به من بحيم الجهل وأن يقوم على تأسيسها ونظارتها الأميرالاي رفاعه رافع الطهطاوى . وأن يشترك معه في التدريس علم من أعلام النهضة العلمية التعليمية في عصر محمد علي . وهو محمد بيومى أستاذ الرياضيات في المهندسخانة .

ورأى عباس أن يكون نظام هذه المدرسة الابتدائية ، وهى الأولى من نوعها في السودان على نظام المدارس المصرية . وعلى نمط ترتيب مدرستى المتبتديان وقصر العيني التجهيزية . وأن يقبل ويسجل فيها نحو (٢٥٠) غلاماً من أولاد المشايخ والأهلين القاطنين بدنقله والخرطوم وسنار وتاكة ومايحقاها .

وفي بربرفتحت أول مدرسة ابتدائية واحتفل بها في يونيه سنة ١٨٧٥ ، بمناسبة امتحان الطلبة النهائى . وقد أنشد نجباء الطلبة بعض القصائد المنظومة ، على نسق الحفلات المدرسية في مصر . وأنشأ أمين باشا في اللادو عاصمة مديرية خط الاستواء مدرسة لتعليم أبناء الأهلين ومستشفى ومسجدا .

ولما تولى اسماعيل باشا خديو مصر حكم البلاد .. أمر بافتتاح خمس مدارس في السودان بمديريات الخرطوم وبربرودنقله وكردفان والتاكة (١) .

وفي عهد الخديو توفيق (١٨٧٩) أنشأت في الخرطوم مدرسة طبية (٢) .

٤ - السكك الحديدية في السودان :

منذ القدم كان نهر النيل وطرق القوافل وسائل النقل بين البلدان المجاورة ... ومصر في طليعتها إلى أن أدخلت السكك الحديدية بالسودان بوساطة مهندسى مصر .

وقدمر مد شبكة السكك الحديدية في السودان بثلاثة أدوار :

(الأول) الخطوط التي مدت في أيام حكومة اسماعيل الى نشوب الثورة المهديية .

(الثانى) الخطوط التي مدت أثناء استعادة السودان (١٨٩٦ - ١٩٠٥) .

(الثالث) الخطوط التي مدت بعد عام ١٩٠٥ إلى يومنا هذا .

(١) الأمر العالى لى حكمدار السودان فى ٦ شعبان عام ١٢٧٩ رقم ٢ - الموافق عام ١٨٦٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١١ أغسطس سنة ١٨٧٩

لما ولى سعيد باشا أمر مصر رأى لكي يربط مصر بالسودان ويسهل تبادل اقتصادياتها أن يمد خطوط السكة الحديد بينهما . فبعث بطائفة من المهندسين لفحص المشروع . فسافرت البعثة في عام ١٨٥٢ وقدمت تقريرها ثم قامت بعثة أخرى عام ١٨٦٥ قوامها مهندسون بريطانيون . فاخترتوا طبيعة الأرض وفحصت الطريق . وفي النهاية اقترحت لإنشاء طريق حديدي بين أسوان والخرطوم إلا أنه لم ينفذ شيء من هذا المشروع — أو المشروع الذي اقترح بعده وهو مد السكة الحديدية إلى شندي أو حلفا ووصل لإحداهما بميناء مضع . وبذلك تتوفر عدة من أيام يستنفدها المسافرون من الهند الى إنجلترا أو بالعكس — كما تستفيد بها مصر بربط الأجزاء التي تألفت منها بلدانها في ذلك الحين .

ولقد جال في خاطر اسماعيل منذ عام ١٨٦٥ أن ينشئ خطا حديديا في السودان . فعهد الى مستر وكر والمستر برى لدراسة الطرق اللازمة لإنشاء سكة حديدية تصل بين أسوان والخرطوم كما باشر المهندس اسماعيل مصطفي (القلبي) في سنة ١٨٦٧ بحث ووصل سوا كن بشندي بخط حديدي .

وكانت نتيجة دراسته رسم طريق لهذا الغرض طوله ٥٦٣ كيلومترا .

ثم عهد اسماعيل بدراسة وصل القطرين الى مستشاره الفنى مستر جون فولر ؛ ففي سبتمبر سنة ١٨٧١ سافر فولر الى وادى حلفا ومنها الى السودان . ورفقته جماعة من المساحين . وقضوا نحو خمسة أشهر في دراسة المشروع . وأخيرا اقترح مد خط حديدي أولها من وادى حلفا على الشاطئ الأيسر من النيل الى أن يصل الى الناحية المتمة في مواجهة شندي الواقعة على الشاطئ الأيمن . وطول هذا الخط ٥٥٠ ميلا . ويصير تكمة الخط شمالا بمواصلة نهريه تربطه من وادى حلفا الى أسوان وجنوبا بخط ثان حديدي من شندي الى كسلا فصوع وطوله ٥٠٠ ميل . ثم عتدل هذا الخط فيما بعد واستعيض عن ذلك بخط ينتهي عند سوا كن رغبة في إيجاد منفذ طبيعي للسودان على البحر الأحمر .

اعتمد الخديو تقرير فولر . وشرع في سنة ١٨٧٣ في مد الخط الحديدي ... وقد تم وصل ما بين وادى حلفا والمتمة . ثم أوقف العمل عام ١٨٧٥ من جراء توقف الرقابة المالية الأجنبية عن مساعدة الحكومة المصرية بالمال فلم يقضوا بهذا العمل على تجارة السودان أو زراعته فحسب ، بل على حياته أيضا مدة تزيد على ربع قرن فضلا عن أنهم مكثوا الثورة المهديية من الانتشار .

وفي عام ١٨٨٤ — ١٨٨٥ أوصل الجنود المصريون بين وادى حلفا وسرس وهي مسافة حوالي ٥٣ كيلومترا .

وفي سنة ١٨٩٦ عند ما قامت الجيوش المصرية تعاونها أورطة انجليزية لإنقاذ ثورة المهدي

تقرر مد خطوط حديدية في جميع المناطق التي تتقدم فيها الجنود وتحملها . فأُنشئ الخط من وادي حلفا الى الكرمة على مسافة ١٧٠ ميلا . وقد تم هذا المشروع بسرعة وبصورة جديرة بالإعجاب بفضل الجنود المصريين ثم أنشئ خط آخر يخرق الصحراء من وادي حلفا الى أبي حمد دفن تحته آلاف المصريين . وأخيرا — في الحملة الثالثة — أنشئ خط على شاطئ النيل من أبي حمد الى عطبرة ثم مد الى الخرطوم على بعد ٩٣١ كيلو مترا من وادي حلفا .

وقد انتهت هذه الأعمال في الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٨٩٩ حيث افتتح الخط للاستغلال واستمكت الأعمال بتشييد جسر على النيل . ثم اتصلت الخرطوم بسنار على النيل الأزرق ومنها إلى القصارف وكسلا . كما اتصلت الخرطوم بكوستى (على النيل الأبيض) ومنها إلى الأبيض (١٩١٢) واتصلت عطبرة بالسودان .

وفي عام ١٩١٠ استمر مد السكة الحديدية جنوبى الخرطوم . وفي العام نفسه تم فتح كوبرى النيل الأزرق القائم بين الخرطوم والخرطوم بحرى . وفيها تم بناء كوبرى النيل الأبيض الواقع في رباك . ومدت السكة الحديدية من سنار مخترقة الجزيرة إلى كوستى على ضفة النيل الأبيض الغربية . وفي العام التالى مد الخط الحديدى إلى الأبيض فاتصلت بالخرطوم .

وكان من نتائج إيصال بلاد السودان بالسكة الحديدية أن تحسنت كثيرا أحواله الاقتصادية والزراعية وأفضت أخيرا الى نجاح المشروعات الزراعية الكبرى القائمة في السودان الآن .

وبالرغم من الضيق المالى الذى لحق بمصر في عام ١٩١٠ فقد أعطت الحكومة المصرية السودان مبلغ ٣٥٤,٠٠٠ جنيه مصرى لمد السكة الحديدية جنوبى الخرطوم وإكمال الكوبرى الذى يصل بين الخرطوم والخرطوم بحرى .

وقد بلغ مجموع أطوال الطرق (العادية) التى شقت عام (١٩١٠ - ١٩١١) ٢٣١ كيلومترات . تم كل هذا بفضل جهود أورطة السكة الحديدية . وكان آخر من تولاها اللواء محمد فاضل باشا .

وفي عام ١٩٢٦ تم ربط كسلا ببور سودان .

وابتدى من هذا البيان الملخص أنه لولا أموال مصر لما تمت معظم الخطوط الحديدية السودانية .

الاستكشافات الجغرافية في أعالي النيل وصحارى السودان

وفي عهد اسماعيل باشا - ويتهمة غلاة المستعمرين الإنجليز بتهم شائنة من تبذيره ومطامعه - تمت عشرات من الاستكشافات الكبرى التي تفخر أكبر الدول لواحدة منها . ولدينا ثبت هام دونه الجنرال الأمريكى شارلس بورمرى استون رئيس البعثة العسكرية فى الجيش المصرى من عام ١٨٧٠ الى ١٨٨٢ وهذا الثبت الهام يلقى ضوءا باهرا للأعمال الجغرافية التي بفضلها أدخلت مصر الى السودان حضارة العالم الحديث (١) :

١ - رحلة الكولونيل جوردون من جندكورو الى بحيرة البرت نيانزا برقعة واطسون وتشيبيندال وجيسى لمعرفة مجرى النيل الأبيض فى تلك الجهات والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفتيه ودراسة الأحوال الجوية والطبيعية والزراعية وسواها .

٢ - رحلة واطسون وتشيبيندال بأمر من جوردون من الخرطوم الى جوندكرو للغرض والمهمة عينها .

٣ - رحلة واطسون وتشيبيندال أيضا فى ديسمبر ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جوندكرو ليرصد انتقال الزهرة ويضعها تقريرا عنه لراصد الفلكية بمصر والغرب .

٤ - رحلة جيسى بأمر من جوردون الى بحيرات البرت نيانزا وطوفه فيها للوقوف على على اتساعها وعلى مدى المنصب من مياهها فى النيل سنويا لمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك .

٥ - رحلة الأمريكى شاييه لونك بأمر جوردون لارتداد مجرى النيل واختباره عند بحيرة ابراهيم .

٦ - رحلة لينان وجيسى وبياجيا تحت امره جوردون لتحقيق مجرى النيل ودرسه درسا دقيقا ما بين شلالات كجا وبحيرة البرت نيانزا .

٧ - اكتشاف جيسى الفرع الخارجى من النيل بالقرب من بحيرة البرت نيانزا والساثر نحو الشمال الشرقى .

٨ - اكتشاف الرحالة بياجيا الفرع الخارجى من بحيرة ابراهيم والساثر نحو الشمال

- ٩ — رحلة جورودن بين فويرا ومرولى لدرس مجرى النيل بينهما .
- ١٠ — رحلة لونج وماينو إلى البلاد ما بين النيل الأبيض بالقرب من جندكرو وبحر الغزال لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها واستطلاع ما كياكا ونيام نيام والنمام .
- ١١ — رحلة الكولونيل كولستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة وعيبيل .
- ١٢ — تجول الكولستون الأمريكى فى الجزء الشمالى من إقليم كردفان لوضع تقرير وراف عنه وقضائه عدة شهور فى تلك المهمة .
- ١٣ — رحلة الميجر الأمريكى بروت لارتداد إقليم الكردفان عامة والوقوف على دقائقه ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى وتجواله ورفقته خمسة مصريين من ضباط أركان الحرب فى تلك الأصقاع تجولا قطع فيه نيفا وستة آلاف كيلومترا وتحديدته سبعة عشر موقعا تحديدا فلجيا .
- ١٤ — قيام الدكتور بفند تحت إمرة كولستون وبروت الأمريكين بإجراء اختبارات نباتية فى تلك البلاد لمعرفة نباتات وأزهار إقليم كردفان والعود بمجموعة نباتية منها كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعى .
- ١٥ — قيام الكولونيل بردى والفتنانت كولونيل مايسون وخمسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتداد الطريق وسيره ما بين دنقله والفاشر عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .
- ١٦ — رحلة الكولونيل بردى والفتنانت كولونيل مايسون والميجر بروت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين إلى دارفور ودار فريت و حفر النحاس واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية وسيرهم من جبل ميدوب شمالا إلى شيكا جنوبا ووادى غربا ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك الأصقاع بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلومتر وتعيينهم ٢٢ مركزا فليجا دقيقا .
- ١٧ — قيام الدكتور بفند تحت رئاسة الكولونيل بروت بإجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات إقليم دارفور وأزهاره والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التى جاء بها الدكتور من كردفان .
- ١٨ — رحلة مستشل الجيولوجى وأمليانو و بعض ضباط أركان الحرب المصريين من قنا إلى البحر الأحمر بالقرب من القصير ووضع خريطة لها وتقرير علمى عنها .

١٩ - قيام القائمقام محمد مختار ومساعداه الصاغ عبد الله فوزى باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر وتخطيطها ووضع خريطة لها والبلاد الواقعة في جنوبها من جميع الجهات .

٢٠ - رحلة ميتشل وبعض الضباط إلى البلاد الواقعة في شمال زيلع الغربى للوقوف على حالها من الوجهة العلمية بصفة عامة والجيولوجية بوجه خاص .

٢١ - بعثة الكولونيل لو كيت والكولونيل فيلد واللفتنانت كولونيل دويك والضابط المصرى بليغ والميجرات ديوليو ودينش ويوهولى والكابتين أرجنيس وعدة من ضباط أركان الحرب إلى جوار مصوع وهضبة الحبشة لدرس طبيعة الأرض وطبوغرافيتها ومناخ البلاد ووسائل معيشتها ووضع خريطة مفصلة لها .

٢٢ - بعثة ميتشل بعد اكتشافه منجمى الذهب القديمين وأمليانو من مصوع إلى هضبة الحبشة لاجراء أبحاث جيولوجية وهى البعثة التى أسرف فيها الأحباش ميتشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوبا .

٢٣ - رحلة الضابط عبد الرازق نظمى وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين من بربرة إلى جبل دوبار للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما ووضع خريطة تبينها وتشرحها .

٢٤ - رحلة الكولونيل وورد واليوزباشى صادقى إلى سواحل المحيط الهندي الافريقية الشرقية لدرس طبيعتها ومعرفة مواقعها ووضع خريطة تفصيلية لها .

٢٥ - رحلة الميجر هولتر يصحبه ضابط من ضباط أركان الحرب لاستطلاع الطريق بين أسيوط وعين العجبة ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها .

٢٦ - رحلة الضابط محمد هدايت من ضباط أركان الحرب تحت إدارة منزيجر للاستطلاع ما بين فردت تجوره وبحيرة عوسا .

٢٧ و ٢٨ و ٢٩ - بعثات مختلفة إلى خط الاستواء لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترمومترية متنوعة .

٣٠ - بعثة ريتشارد برتن إلى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلاتها. و برتن رحالة مشهور فى المعمورة . وقد وضع كتباً ترغب فى مطالعتها ووصف فيها أسفاره وصفا حيا .

هذا علاوة على رحلة السير صمويل بيكر الكبرى فى إقليم مديرية خط الاستواء التى انضمت الى منطقة الحضارة المصرية برضى أهلها .

وكان الغرض من هذه الرحلة كما جاء في كتاب شونيفرت الجغرافى الألماني (في قالب أفريقيا) هو إدخال الحضارة الى ربوعها وتوطيد دعائم المدنية في مدائنها وتنظيم الادارة وإلغاء الرق وترتيب التجارة على أساس قوى ونظام ثابت .

وقد ذكر السير صمويل باكر في كتابه (الاسماعيلية) ، كل التفاصيل والأحوال المتعلقة بمحمته التي صرفت عليها الحكومة المصرية ما مقداره (عشرون مليوناً من الفرنكات) وكانت ابتدائها في ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ وانتهائها في أغسطس ١٨٧٤ وقد كتب السير صمويل باكر عند عودته الى مصر ما نصه :

”لقد تركت خلفى حكومة وضعت قواعدها على أساس مكيين . والأهالى يدفعون بكل انتظام الضرائب المفروضة على الحبوب — وتم بحمد الله طرد صيادى الرقيق من تلك البقاع“ .

ولإصلاح شئون السودان فى أيام حكم اسماعيل وتنظيم ادارته قسم الى ثلاثة أقسام :

أولاً — مديرية دنقلة وبربر وهما فى الأصل تابعتان لمصر .

ثانياً — انحرطوم وكردفان وسنار وفزوغلى والنيل الأبيض بما فيها مديرية فاشودة . وكانت قاعدة هذا الجزء — مدينة انحرطوم .

ثالثاً — السودان الشرقى وسواكن ومصوع وكسلا والجهات المجاورة لها .

أما أعمال جوردن الأولى التى أداها لأجل مصر فى السودان حتى أقاليم خط الاستواء فتستحق سفراً ضخماً ، لأن هذا القائد والموظف فى حكومة مصر عند ما استدعى بعد الاختلال البريطانى كان مهتدياً بوحى حكومة لندن .

لقد عمل جوردن من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٩ فى مديرية خط الاستواء المصرية لأجل تحقيق أهداف مصر فى تلك البقاع الإفريقية . فلم يكن يبسط سطوة الخديوى الى بحيرة فيكتوريا فحسب ، بل كان على رأس الضباط والموظفين المصريين والأوربيين يفتدون الإنسانية بما ينشرونه من الوان الحضارة وتوطيد الأمن . وكان أول من رسم خريطة لمجرى النيل من خط الاستواء الى انحرطوم . رسمها بمعاونة ضباط الجيش المصرى من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٧ وهى محفوظة الى اليوم بوزارة الحرب البريطانية بلندن .

ثم نقل مركز الحكومة من جندوكرو الى اللادو .

٦ — البريد والتلغراف :

وأدخلت مصر نظام البريد الحديث فى السودان كما أدخلته فى الوجه البحرى أو القبل . فقد عهدت الحكومة المصرية الى أحد رجالها بإنشاء مكاتب منظمة للبريد فى عواصم السودان .

فأنشئت إدارة للبريد في الخرطوم عام ١٨٧٣ واحتفل بافتتاحها احتفالا نفعا (١) . وأنشئت مكاتب أخرى منظمة للبريد في الخرطوم ودنقلة وبربر وكسلا . ثم في سنار والمسلمية والقضارف وفازو وفي وفاشودة والأبيض والفاشر .

وبلغت الخطوط التلغرافية التي أنشئت في السودان لغاية سنة ١٨٧٠ - ٢١١٠ كيلو مترات .
ويبلغ عدد مكاتب التلغراف في مدن السودان ٢١ مكتبا وذلك سنة ١٨٧٧ .

ومما يذكر أن الكولونيل ستوارت أورد في تقريره عن السودان المنشور في الكتاب الأزرق الانجليزي عن مصر سنة ١٨٨٣ (ج ١١ ص ٨) عدد الخطوط التلغرافية السودانية والمدن التي وصلت بينها - وعددها تسعة خطوط رئيسية .

٧ - النقل النيلي :

واذ نتحدث عن النقل النيلي ، يتعين أن نذكر في هذا السياق أنه كان لمصر أسطول للنقل البحري تبحر سفنه البحر الأحمر ، على أيام محمد علي وإسماعيل . ومن أهم البواخر المصرية حتى عام ١٨٧٩ هي :

أسماء البواخر	أسماء قبطاناتها	حمولتها
الحديدة	بكاشي عمر قبودان حجازي	٦٢٦ طن
ينبع	» عمر قبودان الطويل	٦٠٩ »
القصير	صاغ قول أغا سي رينل قبودان	٩١٧ »
مصوع	صاغ قول أغا سي قاسم قبودان العجوز	٤١٠ »
كفيت	قائم مقام علي شكري بك	٧٥٠ »
الحجاز	بكاشي عبد الله قبودان	٦٠٩ »
سواكن	» حسن قبودان جركس	٩٠٠ »
نجد	» مصطفى قبودان العنتلي الكبير	٦٠٠ »
جده	» محمود سلام قبودان	٦٠٠ »

ولكن حدث أن لحق الإهمال بتلك النقلات حيثما أصيبت البلاد بالارتباك المالى قبيل الاحتلال البريطانى . فبيع الأسطول الحربى ودمرت معظم البوارج الحربية وكذا دور الصناعة البحرية ومن ثم ألغيت البحرية .

وما لبث الأمر طويلا حتى اشتعلت نيران الثورة فى أنحاء السودان فلجأ أولو الأمر الى الاستعانة ببعض البواخر النيلية التى كانت راسية فى دور الصناعة وأصلحوها واستخدمها الجنود الإنجليز لمقاتلة السودانيين . وكانت تنقلهم الى جنوبى الشلال الأول . ومن هذه السفن — الفيوم والغربية والحلمة (نمرة ١) ونجى سويف وكانت فوق الشلال . أما التى تحت الشلال فخمسة عشر سفينة هى : مصر الكبير والعزيزيه والسودان والسعودية وطهطا المستجد ونمرة ٤ وقنا ودمياط وجاى فرح والمنيا والبحيرة والنصرية وشراخيت وطيرسعد ونمرة ١١ .

٨ — الأسطول النيلي فى حملة دنقلة :

ولما شرعت الحكومتان المصرية والبريطانية فى استرجاع السودان عام ١٨٩٦ احتاج الأمر إلى بواخر نيلية حربية وابتاعت مصر من إنجلترا عتمة منها وحملت قطعها الى وادى حلفا وهناك صار تركيبها .

وقد كان بين أسوان وحلفا ١٢ سفينة . جرى إعداد سبع منها للصعود فوق الشلال الثانى عند ارتفاع النيل . منها ٤ مدرعة و ٣ غير مدرعة . واشترت ثلاث بواخر حربية مدرعة من إنجلترا وأسمائها : الظافر والفتاح والناصر .

وفى المدة بين عامى ١٨٩٨ و ١٩٠٤ وصل عدد السفن البحرية فى السودان الى عام ١٩٠٤ عشرين وابورا بعضها كان فى السودان قبل الفتح والباقي جتد فى الحملة النيلية سنة ١٨٨٥ والفتح الأخير (١٨٩٦ — ١٨٩٨) وهذه الواورات من أنواع شتى .

(١) السلطان والملك والشيخ . وهى مدرعات قوية بنيت فى خلال الحملة على الخرطوم سنة ١٨٩٨ .

(٢) الظافر والناصر والفتاح . وهى المدرعات التى بنيت فى أثناء الحملة على دنقلة سنة ١٨٩٦ .

(٣) طمى والحفير وأبو طايح والمنمة . وهى من عهد الحملة النيلية .

(٤) دال وخيبر وعكة وعمارة . وهى من النوع الصغير .

(٥) الحديد . بنى بعد الفتح .

(٦) بردين والصفاية . وهما من الطراز القديم .

(٧) الطاهرة والتوفيقية . وهى وابورات صغيرة .

وفي خلال وجود الجيش المصرى فى السودان حتى عام ١٩٢٤ ، كانت مصلحة الواپورات والمراكب فى السودان هى التى تدير حركات السفن الأميرية ، بعضها تقوم بالعمل بين الشلال الأول والثانى وبعضها فى دقله بين الشلال الثالث والرابع والباقى فى الخرطوم للاشتغال فى التيلين الأبيض والأزرق ، وكانت تستخدم لنقل الركاب والبريد والبضائع والمهمات .

كل هذا الأسطول النهري شسيده بأموال مصرية - ولا يدرى أحد ماذا تم به عقب إرغام جيش مصر على الانسحاب من السودان عام ١٩٢٤ .

٩ - إعادة تعمير الخرطوم والمدن الكبرى :

ولم تكده تنتهى الأعمال العسكرية فى عام ١٨٩٨ حتى بدأت معاول السلام والتعمير تشااطها فى بقاع السودان . بعد ما أصابها من تخريب وتدمير منذ سقوط الخرطوم فى أيدي الثوار . وكان أول ما اتجهت الفكرة اليه جعل مدينة الخرطوم عاصمة لسودان كما كانت قبل الثورة .

وقد استهلت أعمال الانشاء والبناء فى عام ١٨٩٩ وفى هذا السياق ينبغى ألا يغيب عن البال أن سردار الجيش كتشرباشا كان قد استصدر أمرا عاليا من سمو الخديو لإلغاء أمر استثناء أهالى القاهرة والاسكندرية من التجنيد ، أسوة بباقى القطر ، للحصول على المجنسين من بين طوائف الحرف اللازمين لانهاض السودان بعد كبوته وخراجه خلال ١٥ سنة .

وكان أول بناء شرع فيه - سراى الحاكم العام وسردار الجيش ، التى بناها اللواء ممتاز باشا خلال حكمه (١٨٧١ - ١٨٧٣) وتناول الثوار هدم معظم اجزائها ولم يتركوا منها إلا حوائط الواجهة بغير سقف ولا نوافذ ، واستمر العمل بها من أول سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٦ بيد أن ونجت باشا ، سردار الجيش ، سكن فى جناح منها أعدله عام ١٩١٠ وما زال القصر باقيا إلى اليوم يدل على فخامته .

وشيد الجنود المصريون قصر دواوين الحكومة الذى يضم بين جوانحه إدارات المسالية والحربية والقضاء والداخلية والزراعة ، وهو بناء كبير ذو طابقين ، كما أقاموا مباني مصالح البريد والتلغراف والتليفونات .

وبنى الجيش المصرى مباني المكاتب الحكومية الخاصة بتسجيل الأراضى والصحة والمطبعة الأميرية ورئاسة المحاكم الشرعية ، وما يذكر أنها بنيت فى الأصل لى تكون أماكن للتجارة .

ولما كانت رئاسة الجيش المصرى فى الخرطوم ، ومعظم قوات الجيش موزعة على أنحاء السودان ، فقد شيدت أربع نكبات كبيرة تحيط بالخرطوم من الخارج ، وسميت نكبات سعيد وسماعيل وتوفيق وعباس ، وأنشئت نكبة خامسة فى الخرطوم لكتابة مشاة فضلا عن ثلاث

شركات ثلاث بطاريات مدفعية ، كما شيدت ثكنة كبيرة أو بعبارة أخرى مدينة صغيرة تحتوي على هشرات من المباني المنفصلة التي تشغل حوالى خمسين فدانا ، وقد ساهم البنائون المصريون على نفقة حكومتهم فى بناء ثلثى المباني ثم قامت الحكومة الإنجليزية بتكاملة ما تبقى .

وبنيت مخازن الأسلحة ومهمات وذخائر الجيش داخل الثكنات الإنجليزية لغرض خاص . وأقيمت طابية كبيرة للدفاع ثم سلمت للجيش الانجليزى فى عام ١٩٠٦

وأنشئت ثكنة كبرى للأشغال العسكرية ومخازنهم وورشهم . الخ . وبجوارها أقيمت مخازن وورش مصلحة الأشغال الملكية . وبني سجن عسكرى . وعلى نفقة وزارة الأوقاف المصرية شيد فى الخرطوم المسجد الكبير الفخيم — بنته مصلحة الأشغال العسكرية تحت إشراف الملازم محمد لبيب الشاهد (لواء فيما بعد رحمه الله) .

وفى الخرطوم البحرية أنشئت بضعة مخازن وورش كبرى . بها ما يلزم الجيوش من مهمات وملابس ، وهذا البناء يشغل حوالى ٢٠ فدانا ، كما بنى سجن مدنى يسع ثلاثة آلاف مسجون . وبأموال مصرية شيدت مخازن تعيينات الجيش ، فضلا عن مخازن وورش كبرى لمصلحة وابورات النيل والسفن (١٩٠٢-١٩٠٧) .

أما أهم المنشآت العامة التى عمرتها الخرطوم فهى — بلا مرء — الجسر المائى الحاجز ليلاء مدة الفيضان .

ليس هذا فحسب كل ما شيده المصريون العسكريون فى الخرطوم . فإن القائمة الطويلة . وإن نأتى منها إلا بالعائز الهامة كالمستشفى العسكرى الكبير . ومساكن كبار الموظفين الانجليز (حوالى ٢٢ مسكنا) ومباني مديرية الخرطوم التى تضم أفرعها المختلفة والمحاكم الحامية التى تزدان بها المدينة حتى اليوم .

وفى أم درمان شيدت ثكنتان كبيرتان . ومستشفى عام وكنة للدفعية بالإضافة إلى ثكنات للخيالة .. الخ

كل هذه المنشآت بناها المصريون بأموال مصرية فى الخرطوم وأم درمان ، ما عدا كلية جوردون فقد شيدها المصريون بأموال التبرعات الإنجليزية .

*
* *

وفى العظبة وفى شندى وفى حلفا وفى بربر وفى واد مدنى وفى كسلا وفى الأبيض والفاشر ... فى كل هذه المدن شيد المصريون وعمروا . وأقاموا معالم الحضارة والعمران من مستشفيات ومساكن ومعاهد ... الخ .

حلقا :

وما دمتا بصدد الحديث عن المدين ، فينبغي أن نذكر بوجه خاص (حلقا) فقد كانت قرية صغيرة إلى أن بدئ في إنشاء رأس السكة الحديدية . فبنت فيها ورشة كبرى وثكنة للجيش ومستشفى عسكري ومسجد .

ومد منها خطان حديدان أحدهما يسير محاذيا للنيل إلى الكومة وثانيهما يخترق الصحراء إلى أبو حمد والخرطوم .

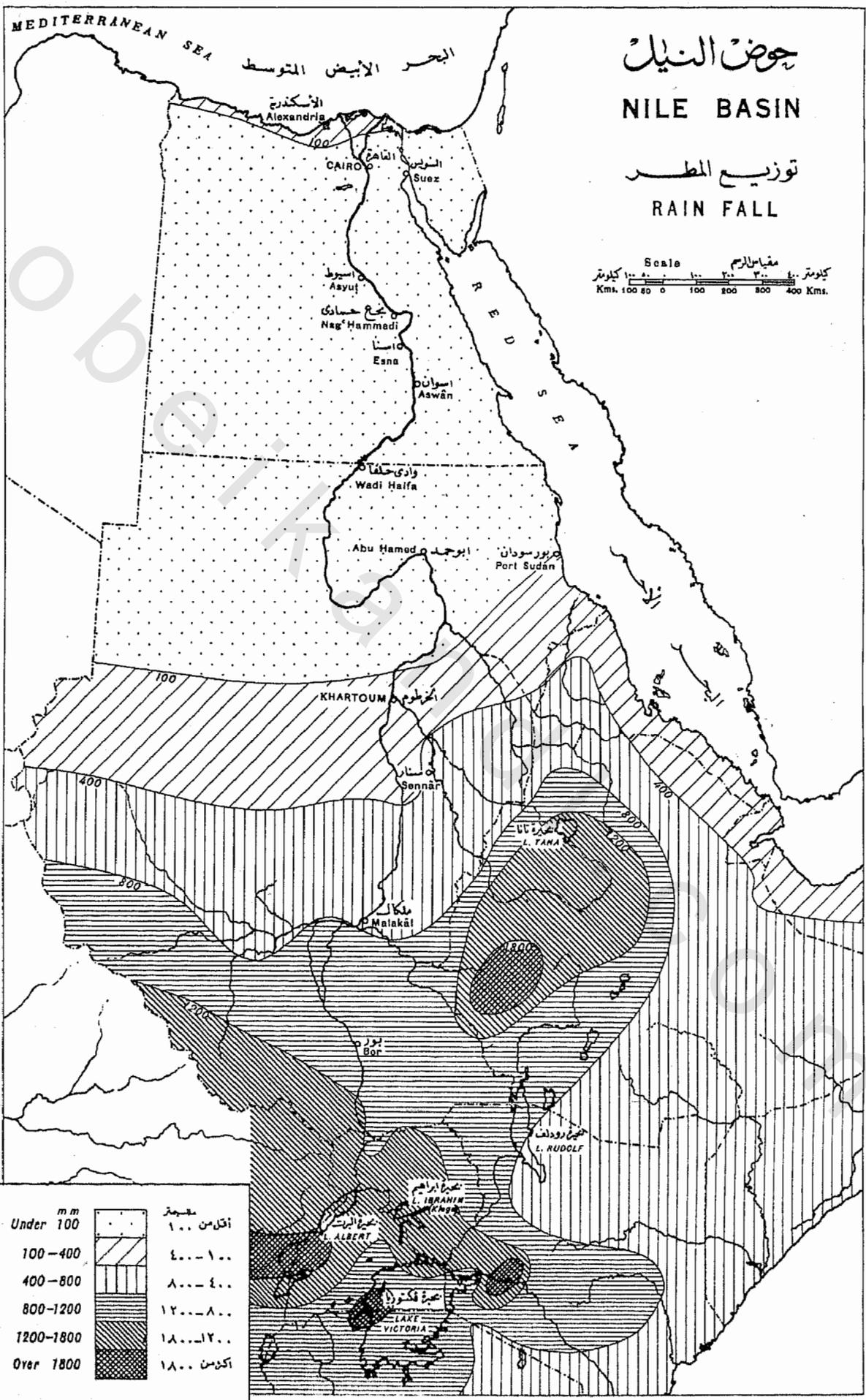
بورسودان :

وهذا هو ثغر السودان ، المنفذ الوحيد الصناعي للآقطار السودانية الشاسعة ، الذي لا يمد شيئا يذكر — إلى جانب المنفذ الطبيعي نحو مصر الشمالية ، عمل الإنجليز على انشائه بدلا من سواكن فأُنشئ بأموال مصرية ، وشيدت فيه المباني والمنشآت وأسمته بور سودان واحتفل بافتتاحه يوم ٢٧ يناير عام ١٩٠٦

واعتقد بعد قراءة هذا البيان الملخص عن تراث مصر في السودان أنه قد وضع من أنشأ الطرق في السودان وعبدها ؟ ومن مد الخطوط الحديدية في القفر البقع ومن صانها ؟ والجسور فوق الأنهار ومن أقامها ؟ والقصور والمنشآت المنيعة ومن بناها ؟ والدواوين والمساجد والتخانس ومن شادها وعمرها ؟ والجوازي المنشآت في البحر كالأعلام من أسسها وأجرها ؟ . والأسلاك البرقية والتليفونية من أنشأها وقام بإدارتها ؟ ومن الذي وطد الأمن ومسح الأرض ؟ أليس هم أبناء وادي النيل ؟

بكاشي عبد الرحمن زكي

مدير المتحف الحربى

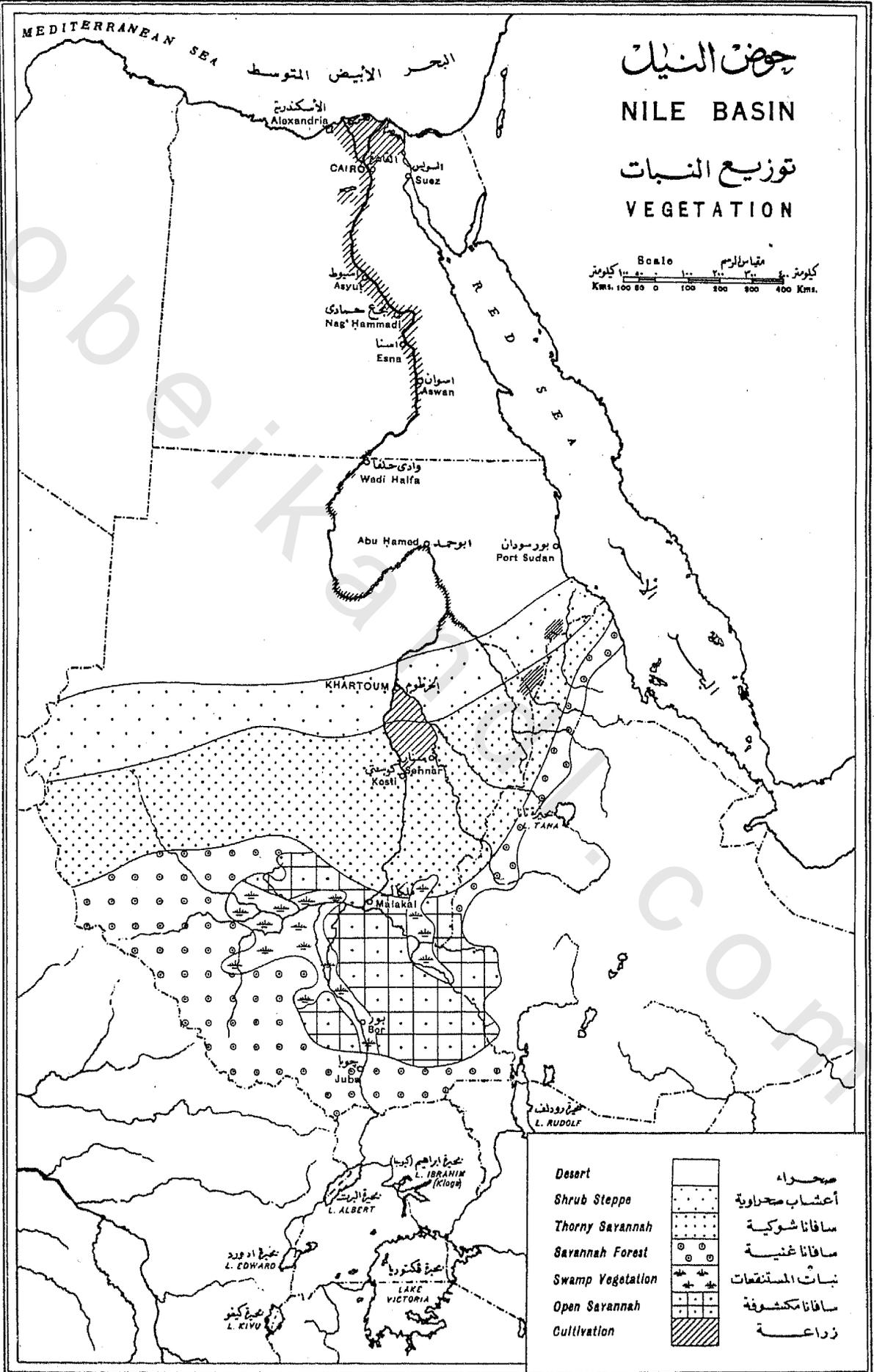


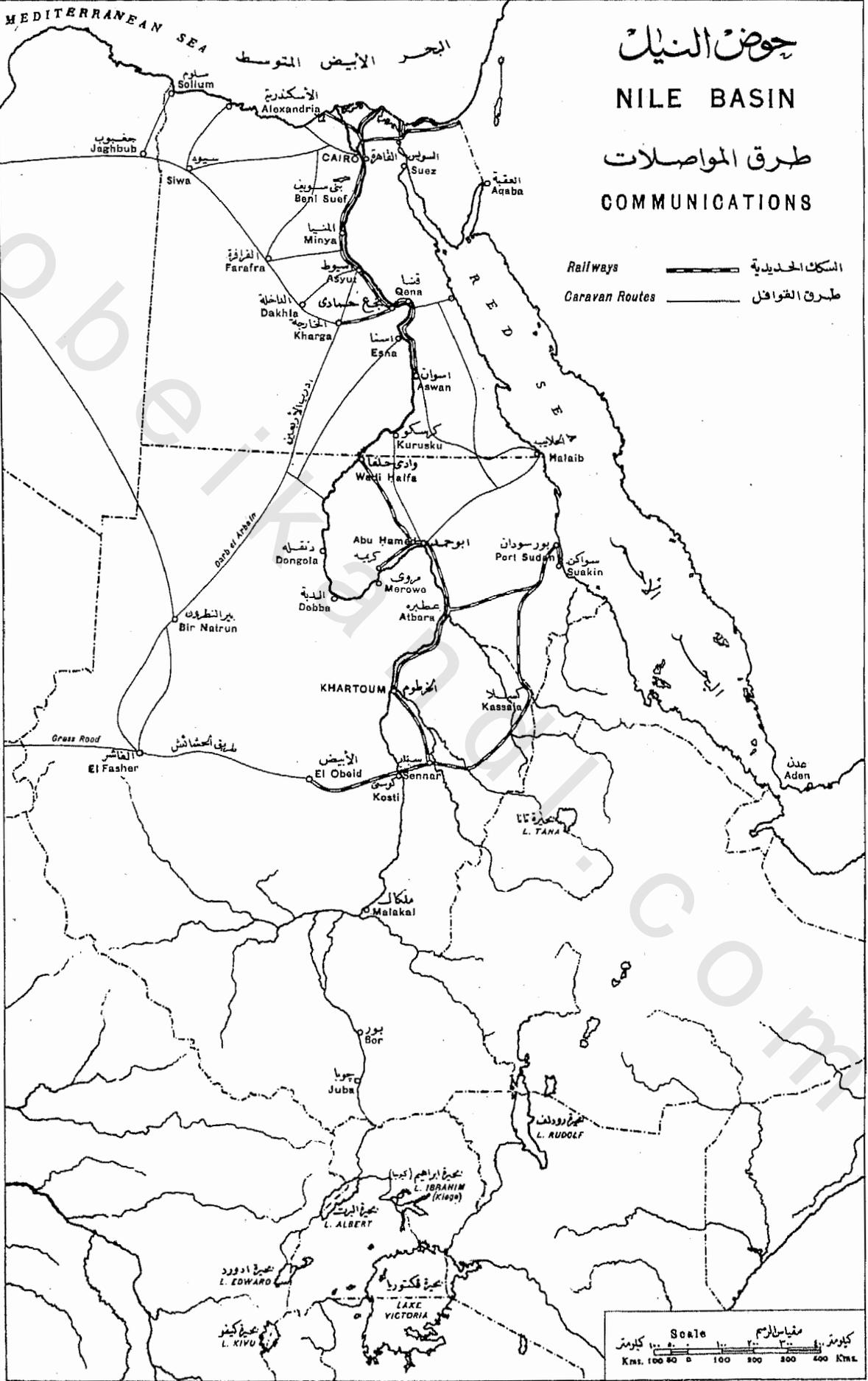
حوض النيل
NILE BASIN

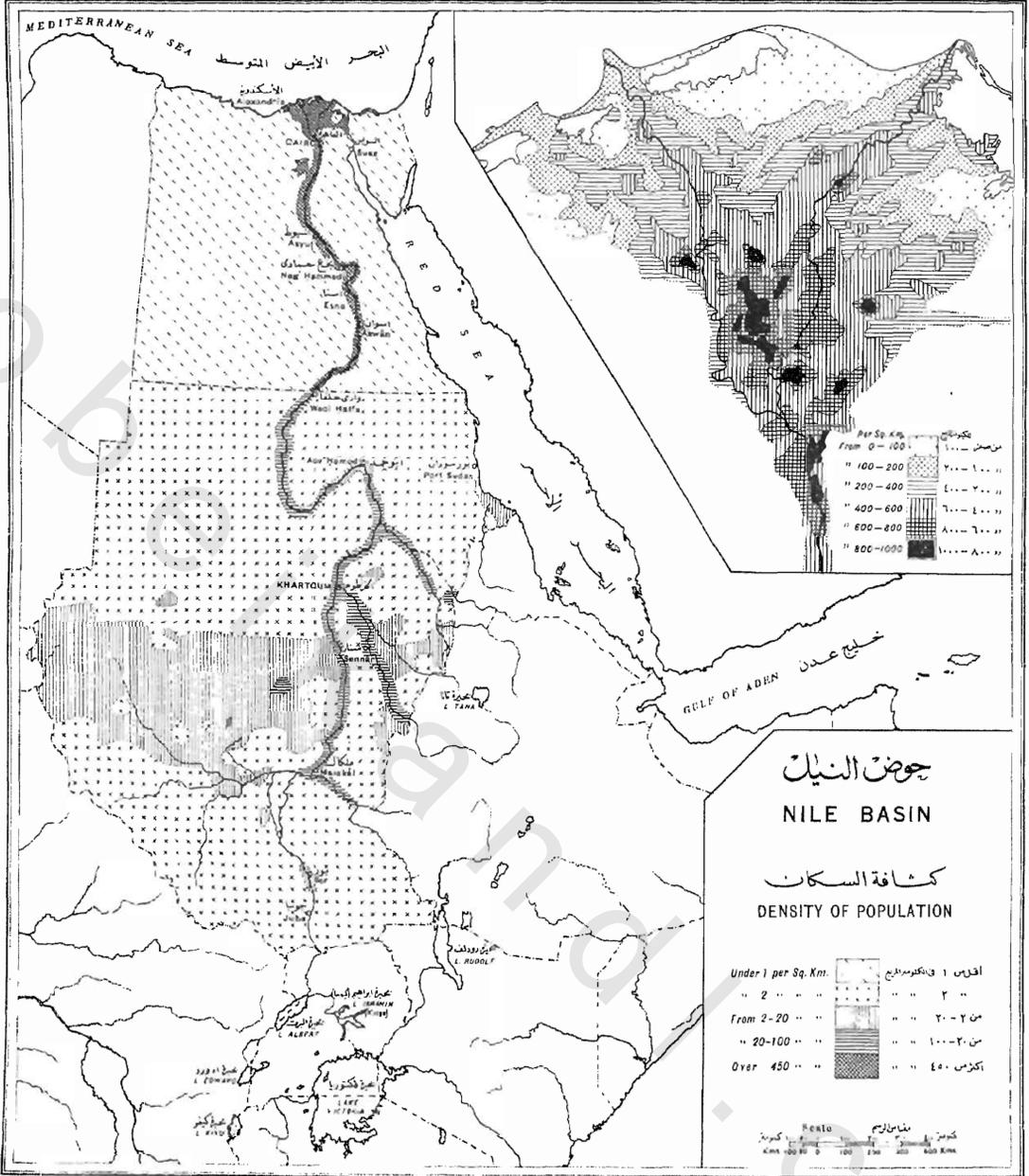
توزيع المطر
RAIN FALL

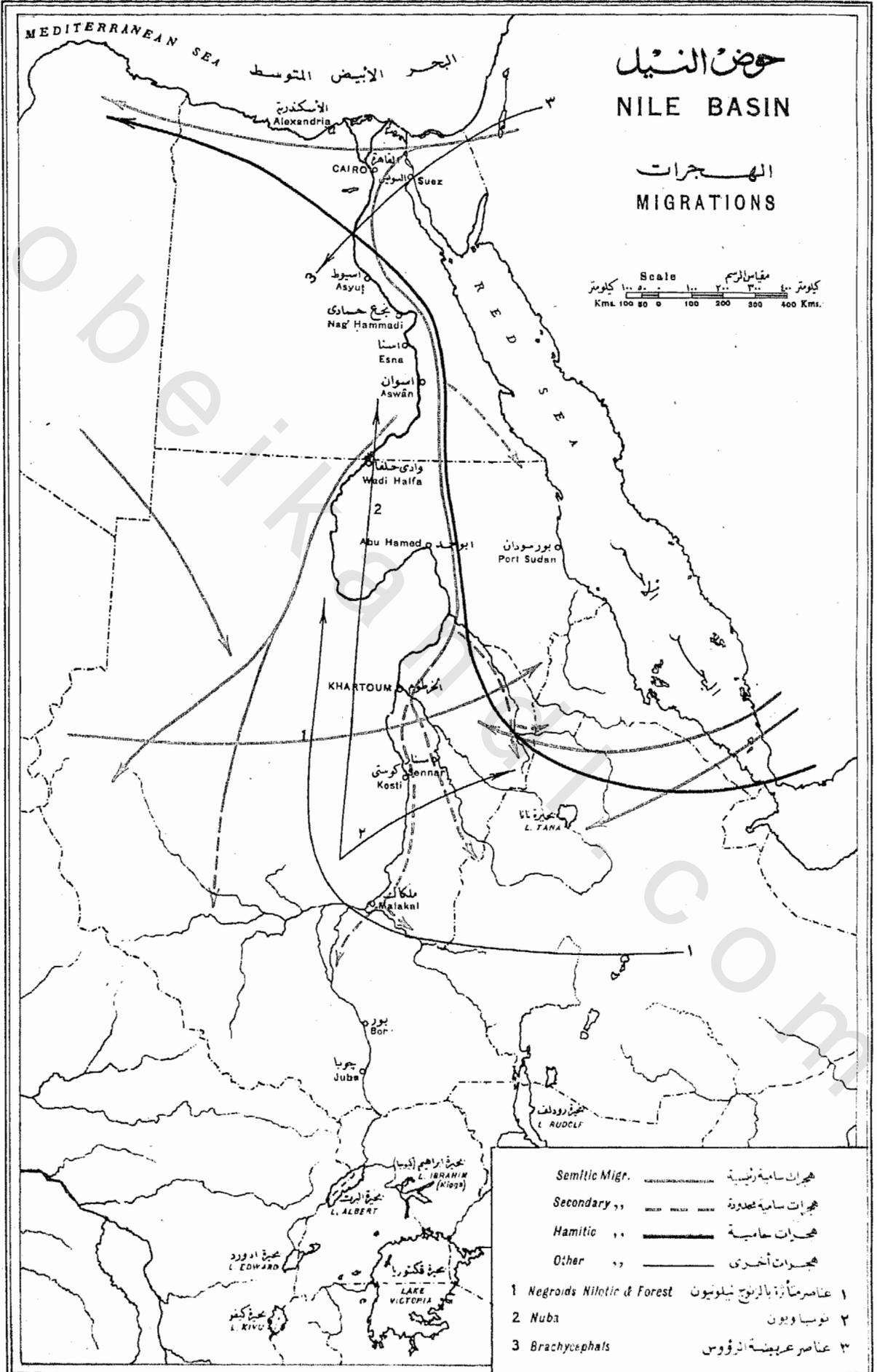
Scale
مقياس بالكم
كيلومتر ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠
Kms. 100 200 300 400

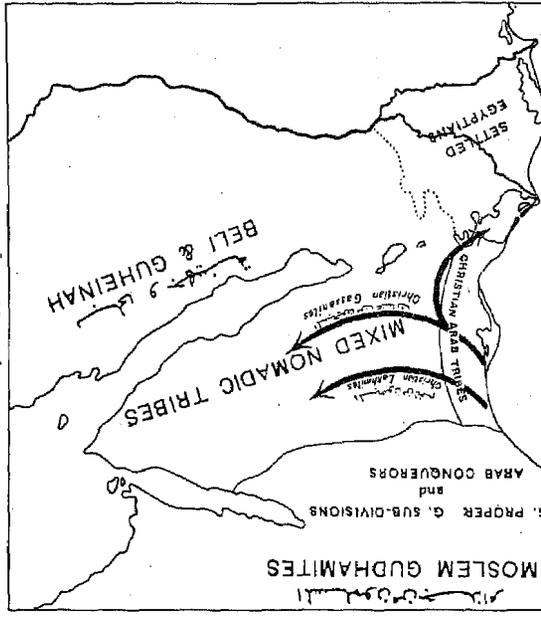
mm	مليمتر
Under 100	أقل من ١٠٠
100-400	١٠٠ - ٤٠٠
400-800	٤٠٠ - ٨٠٠
800-1200	٨٠٠ - ١٢٠٠
1200-1800	١٢٠٠ - ١٨٠٠
Over 1800	أكثر من ١٨٠٠



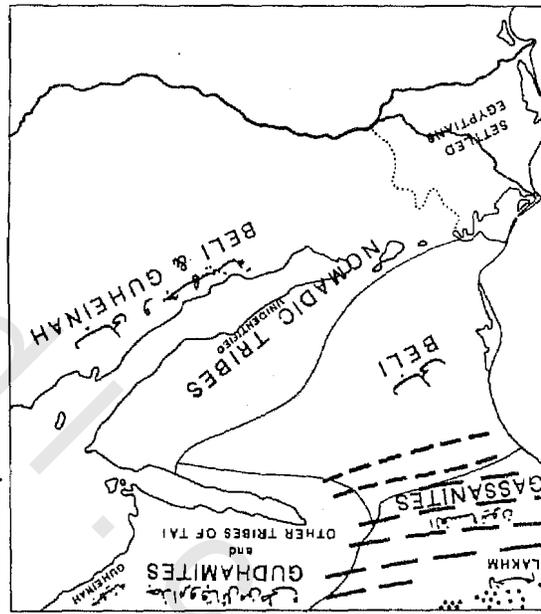




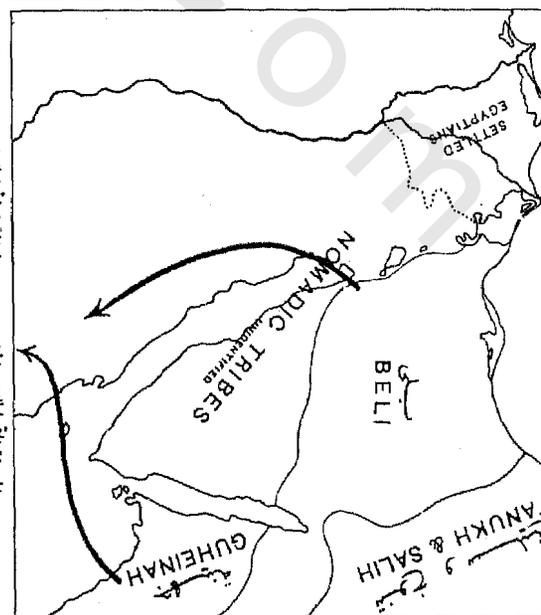




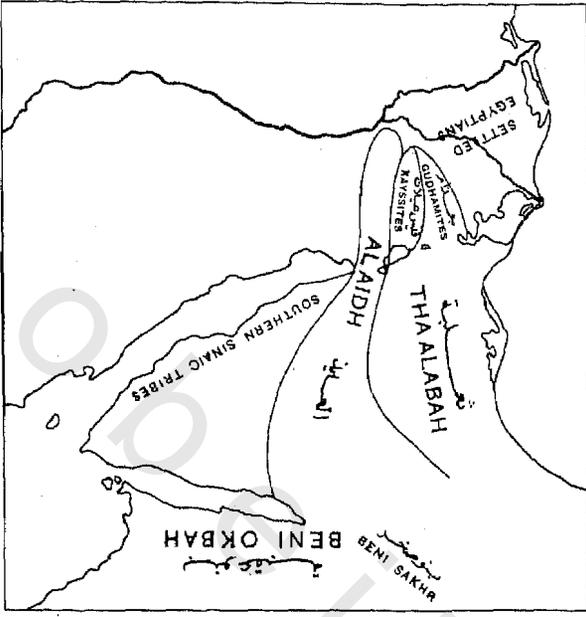
توزيع القبائل العربية قبل الفتح الإسلامي
 Before the Arab Conquest of Egypt
 G. GUDHAMITES



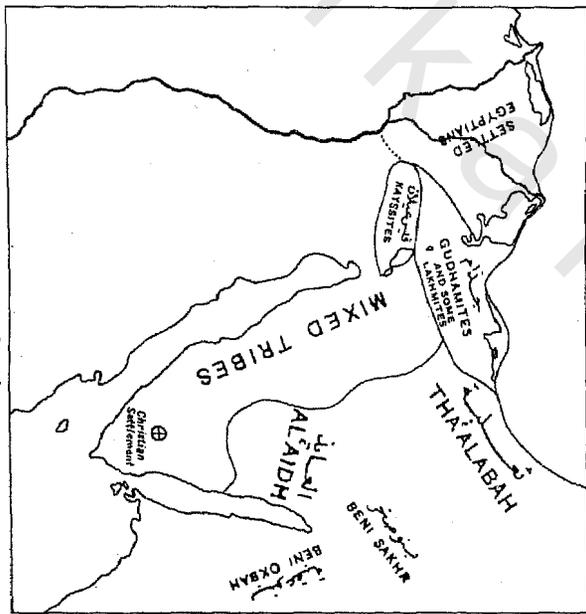
الدرift الأولى لقبائل كهلانية
 First Kahlaniite Drift.
 About the 2nd or 3rd Century A. D.
 القبائل الأولى لقبائل كهلانية



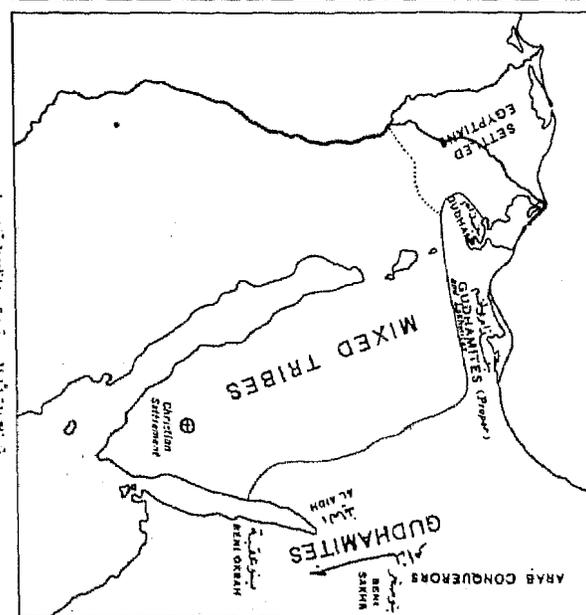
الدرift الأولى للقبائل العربية الجنوبية
 Earliest Southern Arab Drift.
 The Himyaritic Branch of Kudda (about the first Century A. D.)



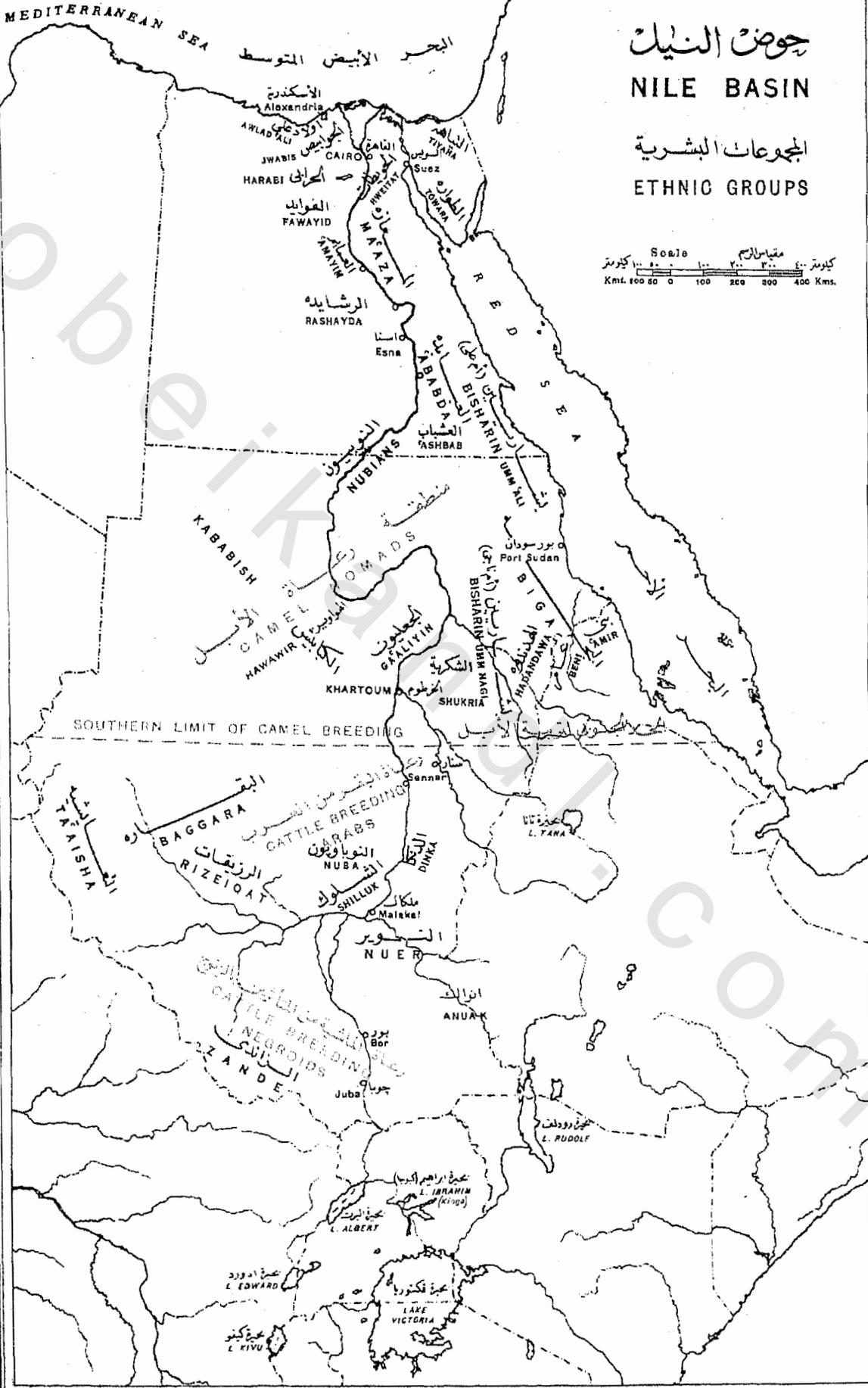
توزيع القبائل العربية قبل الفتح الإسلامي



توزيع القبائل العربية قبل الفتح الإسلامي



توزيع القبائل العربية قبل الفتح الإسلامي



حوض النيل
NILE BASIN

المجموعات البشرية
ETHNIC GROUPS

Scale
مقياس الكيلومتر
Kms. 0 100 200 300 400
Kms. 0 100 200 300 400

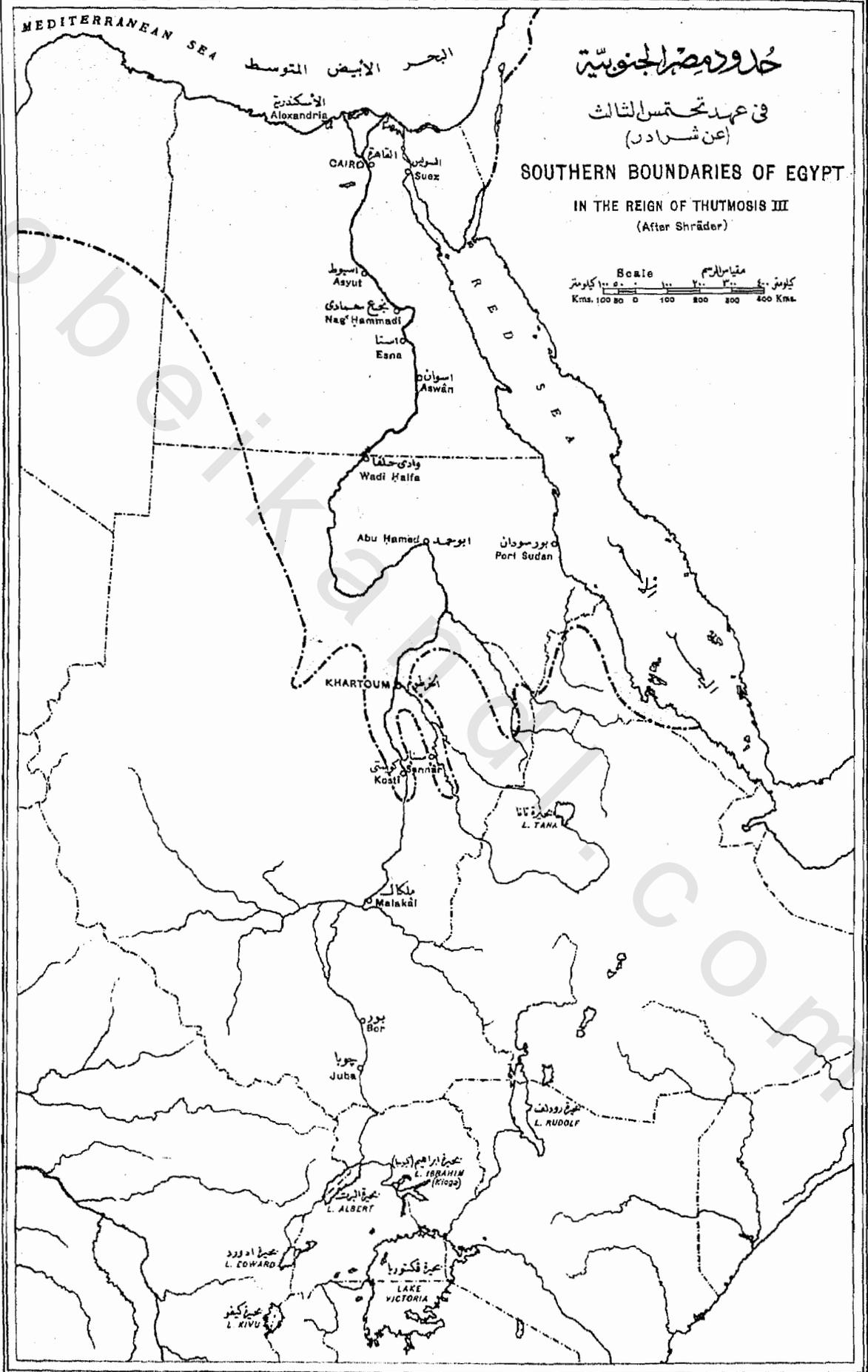
حدود مصر الجنوبية

في عهد تحتمس الثالث
(عن شرادر)

SOUTHERN BOUNDARIES OF EGYPT

IN THE REIGN OF THUTMOSIS III
(After Shräder)

Scale مقياس الرسم
 كيلومتر 0 100 200 300 400
 Kms. 100 200 300 400



MEDITERRANEAN SEA

البحر الأبيض المتوسط

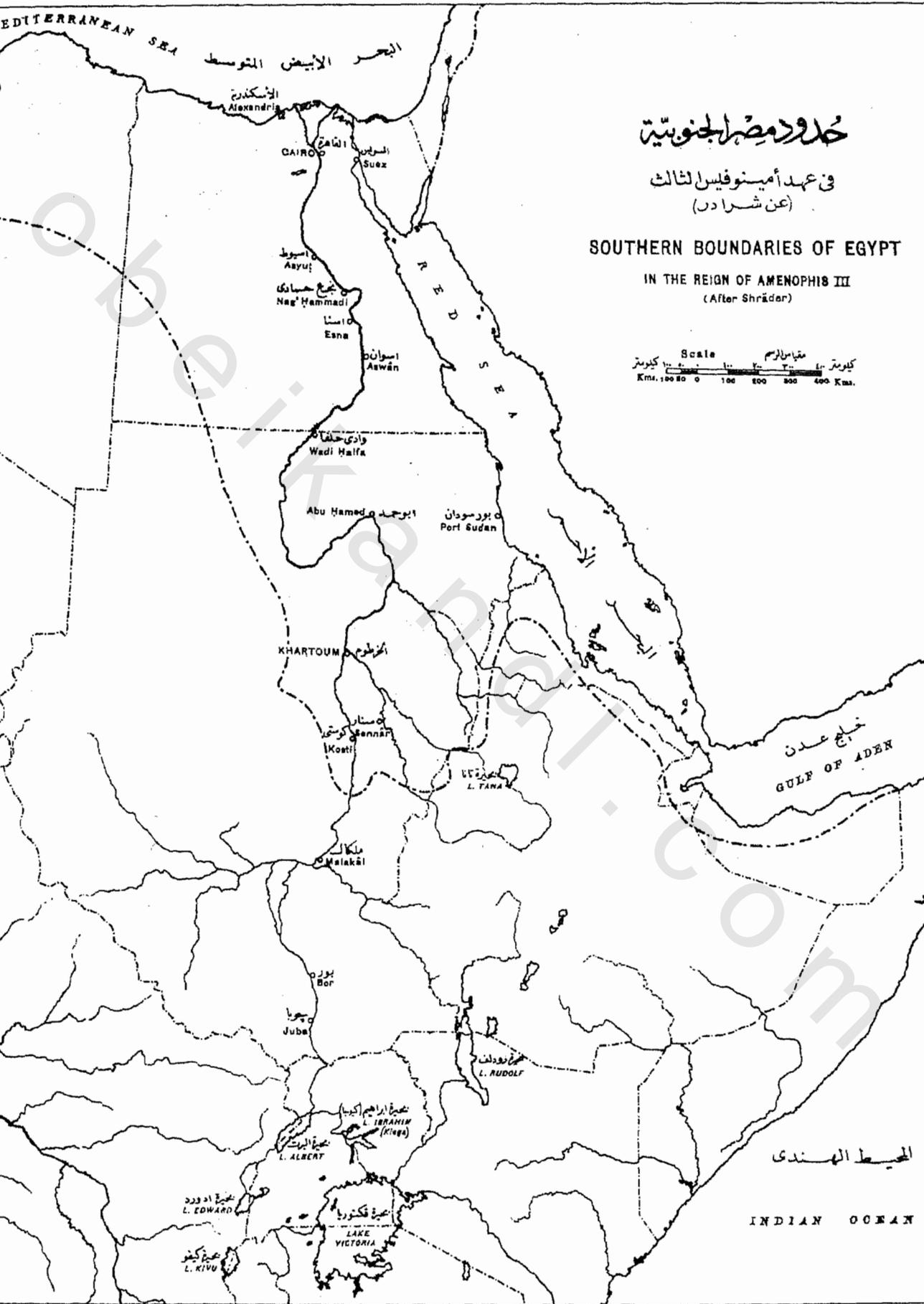
حدود مصر الجنوبية

في عهد أمينوفيس الثالث
(عن شرادر)

SOUTHERN BOUNDARIES OF EGYPT

IN THE REIGN OF AMENOPHIS III
(After Shröder)

Scale
مقياس الرسم
كيلومتر 10 20 30 40
Kms. 100 200 300 400



المحيط الهندي

INDIAN OCEAN

MEDITERRANEAN SEA

البحر الأبيض المتوسط

مملكة الشمال والجنوب

في عصر البطلمة
(عن شرادر)

THE NORTHERN & THE SOUTHERN KINGDOMS IN THE PTOLEMAIC AGE (After Shräder)

Northern Kingdom
(EGYPT)

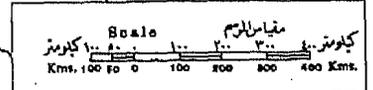
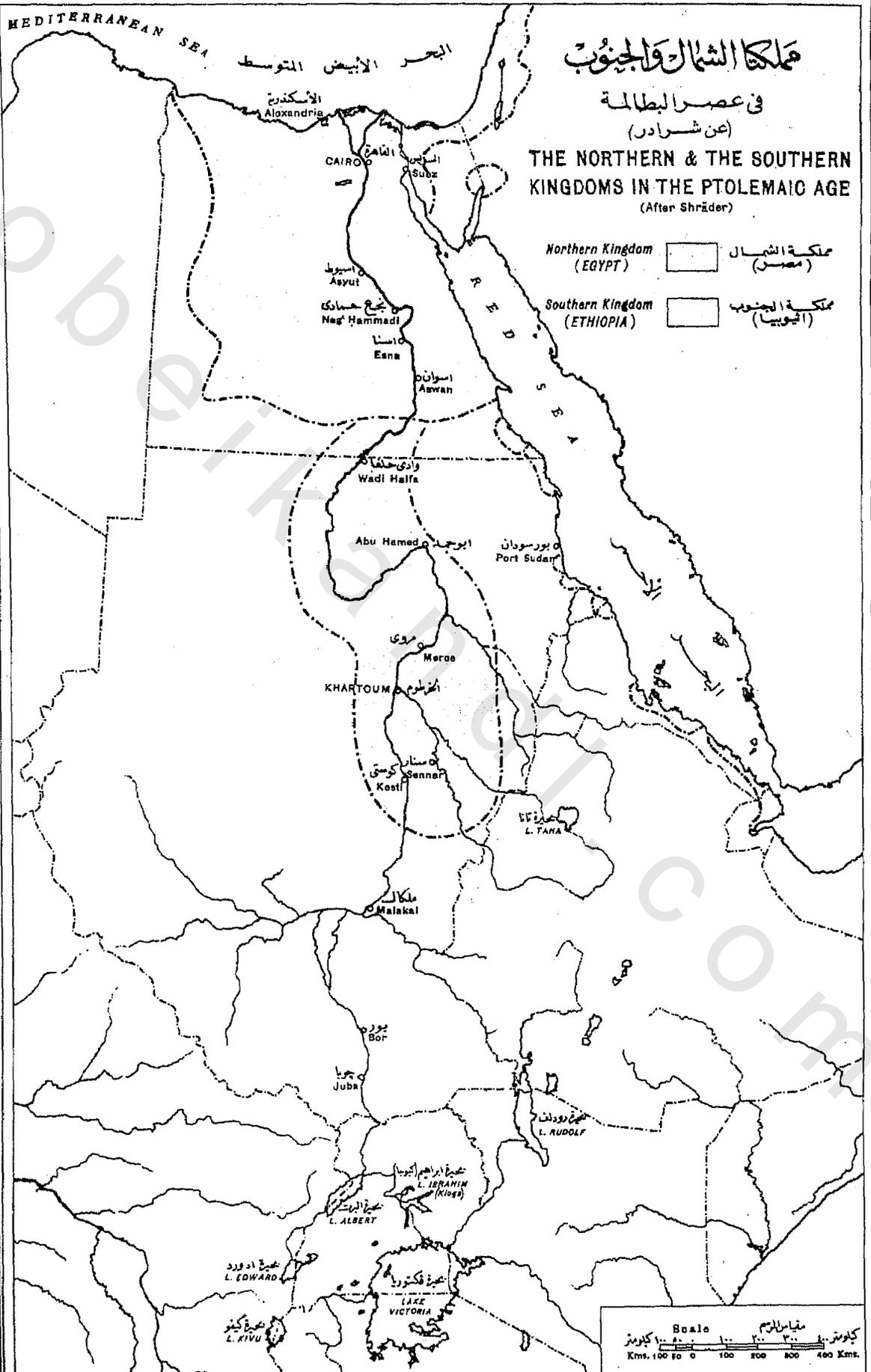


مملكة الشمال
(مصر)

Southern Kingdom
(ETHIOPIA)



مملكة الجنوب
(الاثيوبيا)



MEDITERRANEAN SEA البحر الأبيض المتوسط

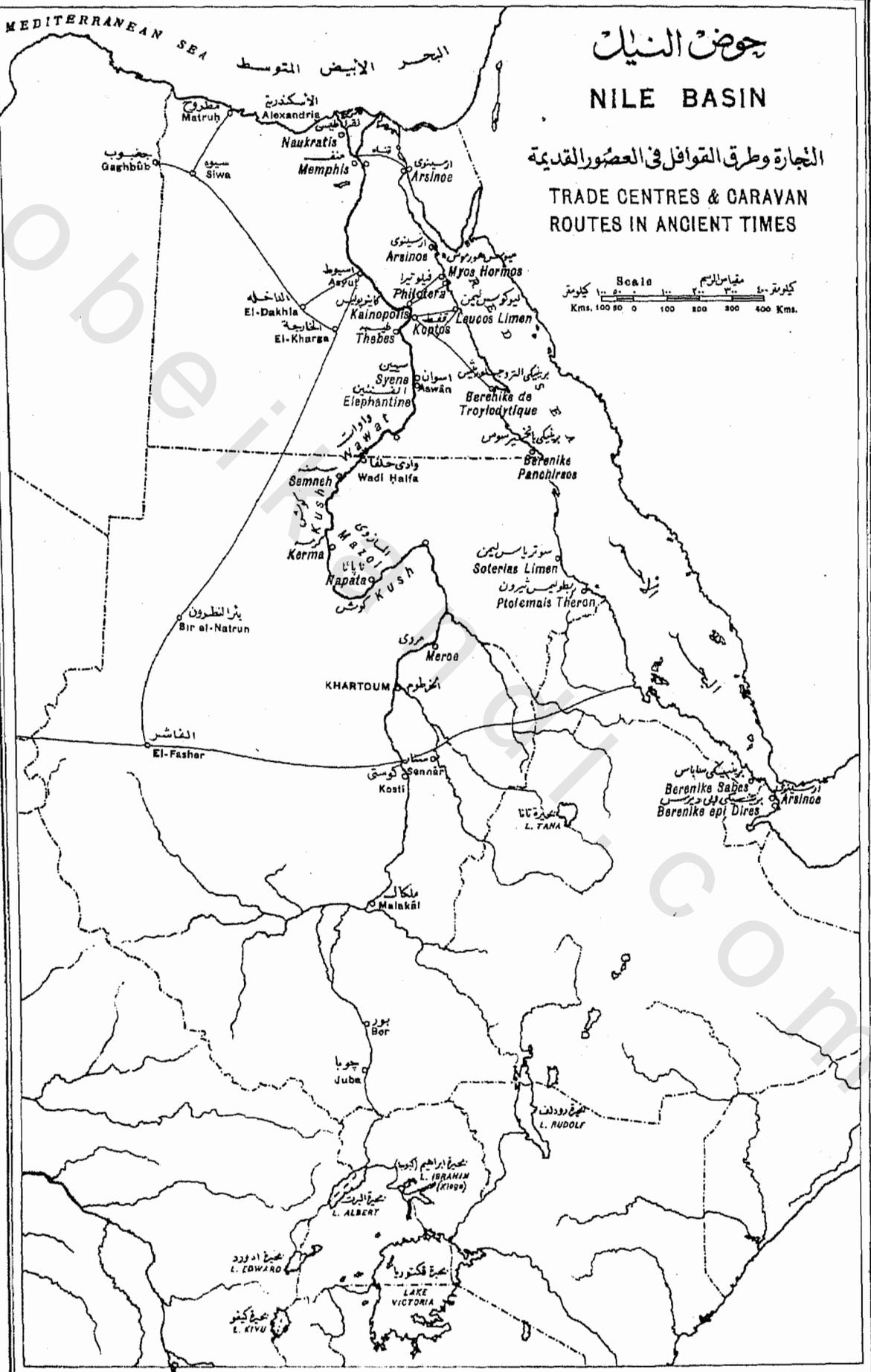
حوض النيل

NILE BASIN

التجارة وطرق القوافل في العصور القديمة

TRADE CENTRES & CARAVAN ROUTES IN ANCIENT TIMES

Scale
مقياس الرسم
Kms. 100 200 300 400
كيلومتر





١٨٨٩-٨-١٧
17-8-1889
وادي حلفا
Wadi Halfa

١٨٩٦-٦-٧
7-6-1896
فركة
Forka
كوشا
Koucha

١٨٩٦-٩-٢٢
22-9-1896
الخنديق
Khandak
دنگلة
Dongola

١٨٨٥-٢-١٠
10-2-1885
مروي
Merowa

١٨٨٥-١-١٧
17-1-1885
كورلي
Korli

١٨٨٥-١-١٩
19-1-1885
جوبا
Goubat

١٨٩٨-٩-٤
4-9-1899
أم درمان
Omdurman

١٨٨٥-٧-٣٠
30-7-1885
كسلا
Kassala

١٨٩٨-٤-٨
8-4-1898
المعطرة
Albara

١٨٩٨-٩-٤
4-9-1899
الفاشر
Fasher

١٨٩٨-٩-٤
4-9-1899
بارا
Bora

١٨٩٨-٩-٤
4-9-1899
الانبيص
Obeid

١٨٩٨-٩-٤
4-9-1899
كردفان
KORDOFAN

١٨٩٨-٩-٤
4-9-1899
جبل تيرا
J. Tera

١٨٩٦-٤
4-1906
تالودي
Taloudi

١٨٩٦-٤
4-1906
سبت
Sobat

١٨٩٦-٤
4-1906
الوفايق
Taufikia

١٨٩٦-٤
4-1906
أبو نج
Aboung

بحر الغزال
BAHR EL GHAZAL

١٩٠٦-٤
4-1906
واو
Wau

١٩٠٦-٤
4-1906
تمبورا
Tembura

١٩٠٦-٤
4-1906
تونج
Tonj

١٩١٠-٤
4-1910
بور
Bor

١٩١٠-٤
4-1910
مينكالا
Minkala

١٩١٠-٤
4-1910
غندوكورو
Gondokoro

١٩١٠-٤
4-1910
الرجاف
Rigai

١٩١٠-٤
4-1910
وادلاي
Wadlai

١٩١٠-٤
4-1910
بحيرة البرت
L. ALBERT

١٩١٠-٤
4-1910
بحيرة ابراهيم (كيوگا)
L. IBRAHIM (Kioga)

١٩١٠-٤
4-1910
بحيرة ادورد
L. EDWARD

١٩١٠-٤
4-1910
بحيرة فكتوريا
LAKE VICTORIA

RED SEA

بورسودان
Port Sudan

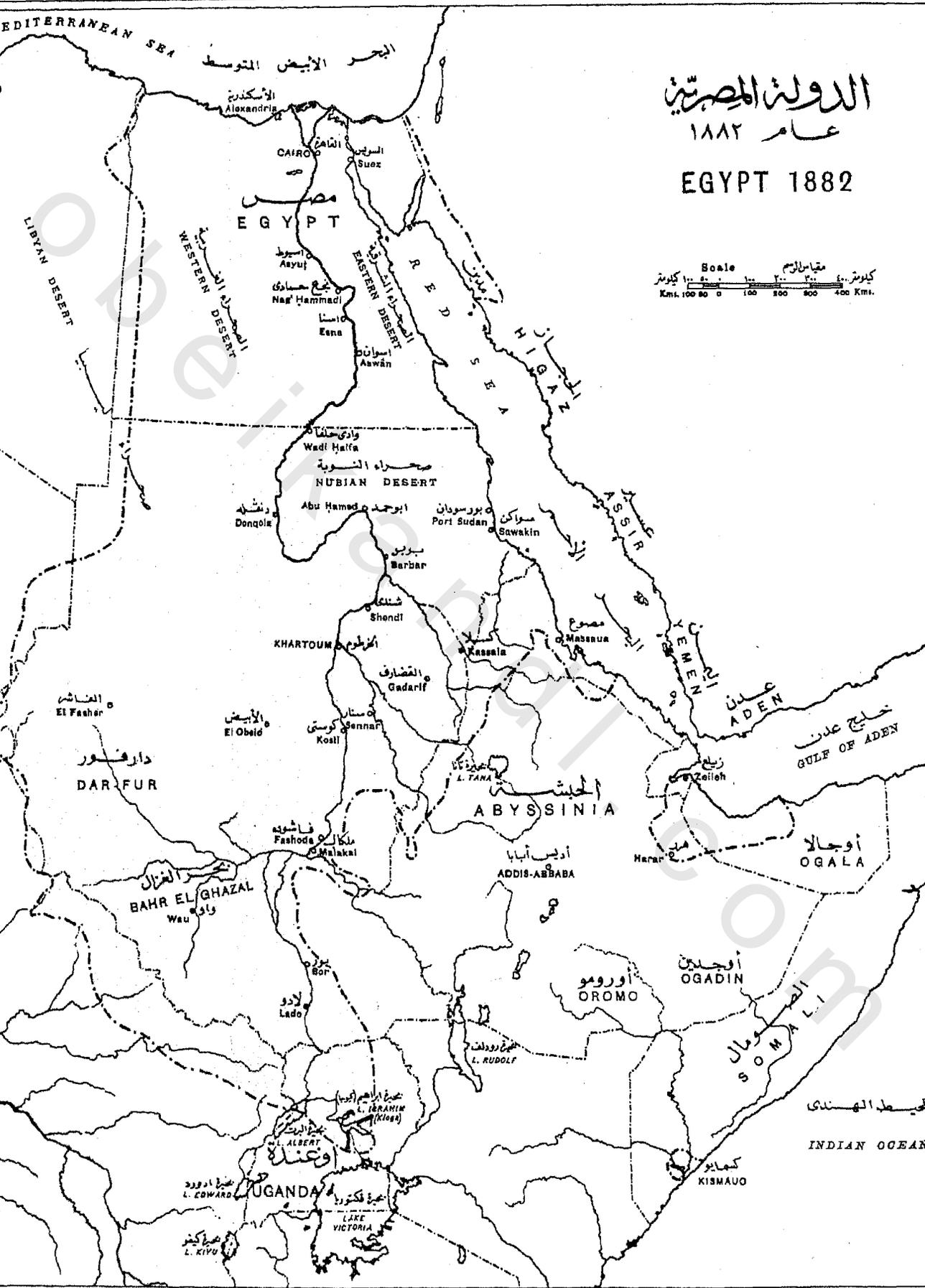
١٨٨٨-١-١٧
17-1-1888
هندوب
Handub

١٨٨٤-٣
3-1884
تامي
Tamai

١٨٨٤-٣
3-1884
طوكار
Tokar

١٨٨٤-٣
3-1884
الطيب
Al-Tayib

١٨٨٤-٣
3-1884
سواكين
Suakin



الدولة المصرية
عام ١٨٨٢

EGYPT 1882

Scale
مقياس الزم
كيلومتر 0 100 200 300 400
Kms. 100 200 0 100 200 300 400